

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

قسم: الدراسات العسكرية و الإستراتيجية
تخصص: إدارة النزاعات الدولية

الموضوع:

الصراع على المياه في حوض النيل :دراسة
حالة التفاعل النزاعي بين مصر، إثيوبيا و
السودان

إشراف الأستاذ:
عبد العالي عبد القادر

إعداد الطالبة:
لعبان أسماء

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ /دلال أبو القاسم رئيسا.....أستاذ محاضر أ / م و ع ع س.
أ / عبد العالي عبد القادر..... مشرفا ومقررا..... أستاذ محاضر أ /جامعة سعيدة.
أ /شعنان مسعود..... ..عضوا مناقشا..... أستاذ محاضر أ / جامعة الجزائر.
أ /بيوض إنعام.....عضوا مناقشا.....أستاذة محاضرة أ /م و ع ع س.

السنة الجامعية:2011- 2012.

شكر وتقدير

بإذن الله تم اكتمال هذا العمل الذي ساهم العديد في انجازه وعليه :

- ✓ أتقدم بجزيل شكري و عرفاني إلى أستاذي المحترم الدكتور عبد العالي عبد القادر على قبوله تآطيري، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة .
- ✓ أتوجه بجزيل التقدير والامتنان لأستاذي المشرف المساعد الأستاذ إسماعيل جوهري الذي لم يتوان في تقديم النصائح والإرشادات طيلة فترة إعداد المذكرة.
- ✓ وأود أن أتقدم بخالص عبارات الامتنان إلى القائمين على المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- ✓ وأتوجه بخالص عبارات التقدير والاحترام إلى الأستاذة دامية سكيمة التي لم تبخل علينا طيلة مرحلة البحث بتقديم النصائح والتشجيع.
- ✓ أتوجه بجزيل الامتنان والشكر إلى لجنة المناقشة لقبولها مناقشة عملي المتواضع.
- ✓ كما أتوجه بجزيل شكري إلى السيد عبد الحميد شبشوب، الذي وجهني خلال فترة التريبص على مستوى وزارة الشؤون الخارجية.

الإهداء

اهدي ثمار عملي إلى:

- ✓ إلى قرّة عيني أمي وأبي اللذان ربّيان وشجعان على العلم.
- ✓ إلى سندي إخوتي الذين أشدّ بهم أزرّي سيد أحمد، سفيان وهاجر.
- ✓ إلى أعزّ صديقاتي فتيحة والى عائلتها المحترمة.
- ✓ إلى الغالية فوزية.
- ✓ إلى زملائي وزميلاتي الطلبة بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- ✓ إلى جميع المعلمين والأساتذة الذين أخذت منهم العلم في مختلف مراحل حياتي.

ملخص:

ترى العديد من الدراسات أن التنافس على الموارد المائية سيكون سببا في اندلاع الحروب المستقبلية، خاصة في ظل ظروف الندرة النسبية للمياه، بسبب التغيرات المناخية والزيادة السكانية. وتعد منطقة حوض النيل بيئة لهذا النوع من الصراعات، إذ بدأت تظهر بوادر النزاع بين كل من مصر، أثيوبيا والسودان حول رفض اتفاقيات تقاسم مياه النهر، التي تضمن لمصر حوالي 55.5 مليار متر مكعب وللسودان حوالي 18.5 مليار متر مكعب، أما أثيوبيا التي تساهم بـ 85 % فتحصل على ما قدره 1% . إن التناقض بين مصالح وتوجهات هذه الدول من شأنه أن يتجه نحو التصعيد كخيار وارد نحو حسم النزاع، خاصة أن جهود التعاون تبقى حبيسة التعارض السياسي والمساومات الدولية.

ABSTRACT:

Many studies consider that competition about water resources will be the cause of the outbreak of future wars, especially under conditions of relative scarcity of water which is due to the climate changes and population growth. The Nile Basin is an area known for this type of conflict. The signs of the conflict between Egypt, Ethiopia and Sudan began to appear by the rejection of Nile's water sharing agreements, which ensure to Egypt approximately 55.5 billion cubic meters, and to Sudan 18.5 billion cubic meters, in which concerns Ethiopia, its contribution has reached 85% but it receives only the rate of 1%. The contradiction between the interests and orientations of these States had to lead to solve the conflict, particularly with the fact that the cooperation efforts remain prisoner of the political contradictions and the international plots.

This topic would be drive towards sublimations as an option to resolve the conflict; particularly the efforts of cooperation remain trapped in the political conflicts and international bargaining

Résumé:

Plusieurs études considèrent que la concurrence sur les ressources en eau sera la cause derrière le déclenchement des guerres futures, notamment dans le cadre des conditions de la pénurie relative d'eau, due aux changements climatiques ainsi qu'à la croissance démographique. La région du fleuve du Nil est connue pour ce type de conflit, dont les prodromes entre l'Égypte, l'Éthiopie et le Soudan ont commencé à apparaître lors du refus des accords de répartition des eaux du Nil, qui assurent l'approvisionnement de l'Égypte à hauteur de 55,5 milliards de mètres cubes, et celui du Soudan de l'ordre de 18,5 milliards de mètres cubes, quant à l'Éthiopie, sa contribution a atteint 85% mais la part qu'elle reçoit reste dérisoire en représentant 01%. La contradiction entre les intérêts et les orientations de ces États a tendance à conduire à un crescendo comme un choix éventuel vers la résolution du conflit, notamment du fait que les efforts de la coopération restent prisonniers des contradictions politiques et des manigances internationales.

شكر و عرفان.....

إهداء.....

ملخص.....

مقدمة:.....

7 -.....ERREUR ! SIGNET NON DEFINI.....

الفصل الأول: المكانة الجيو استراتيجية لنهر النيل

9.....المبحث الأول: جغرافية نهر النيل.....

9.....المطلب الأول: مصادر نهر النيل.....

15.....المطلب الثاني: المشاريع المقامة على النهر.....

15.....1/المشاريع التي أقامتها مصر.....

16.....2/المشاريع التي أقامتها السودان.....

17.....3/المشاريع التي أقامتها أثيوبيا.....

20.....المبحث الثاني: أهمية نهر النيل بالنسبة لاقتصاديات دول الحوض (مصر، أثيوبيا والسودان).....

20.....المطلب الأول: أهمية الموارد المائية لنهر النيل بالنسبة للاقتصاد المصري.....

22.....المطلب الثاني: أهمية الموارد المائية لنهر النيل بالنسبة للاقتصاد السوداني.....

23.....المطلب الثالث: أهمية الموارد المائية لنهر النيل بالنسبة للاقتصاد الأثيوبي.....

24.....المبحث الثالث: الإطار القانوني المنظم لاستغلال مياه النيل.....

24.....المطلب الأول: الاتفاقيات القانونية حول استغلال مياه النهر.....

28.....المطلب الثاني: مبادرة حوض النيل.....

الفصل الثاني: البعد الجيوبوليتيكي لنهر النيل في التفاعل النزاعي بحوض النيل بين: مصر، أثيوبيا

والسودان

- 33.....المبحث الأول:النزاع حول الموارد المائية في حوض النيل.....33
- 33.....المطلب الأول:الجدور التاريخية للنزاع حول الموارد المائية في حوض النيل.....33
- 33.....1/طبيعة النزاع في حوض النيل.....33
- 36.....2/دينامكية النزاع في حوض النيل.....36
- 40.....المطلب الثاني: الأسباب غير المباشر للنزاع في حوض النيل.....40
- 45.....المبحث الثاني: إدارة دول الحوض للنزاع على نهر النيل.....45
- 45.....المطلب الأول: الإدارة المصرية السودانية للنزاع في حوض النيل.....45
- 45.....1/ الموقف المصري السوداني من اتفاقيات مياه النيل.....45
- 46.....2/ الاستراتيجية المصرية لإدارة النزاع في حوض النيل.....46
- 50.....3/ الإستراتيجية السودانية لإدارة النزاع في حوض النيل.....50
- 51.....المطلب الثاني: الادارة الأثيوبية للنزاع في حوض النيل.....51
- 51.....1/ الموقف الأثيوبي من اتفاقيات نهر النيل.....51
- 53.....2/ الإستراتيجية الأثيوبية لإدارة النزاع في حوض النيل.....53
- 54.....المطلب الثالث: أثر استقلال دولة جنوب السودان على التنزع في حوض النيل.....54
- 56.....المبحث الثالث: دور الأطراف الخارجية في النزاع بحوض النيل.....56
- 56.....المطلب الأول: علاقة الأمن الإسرائيلي بالأمن المائي العربي.....56
- 56.....1/ محددات الدور الإسرائيلي في النظام الإقليمي بحوض النيل.....56
- 57.....2/ الدور الإسرائيلي في النزاع المائي بحوض النيل.....57
- 61.....المطلب الثاني: النزاع في حوض النيل بين الهيمنة الأمريكية والصعود الصيني.....61

الفصل الثالث: أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل ما بين التهدئة والتصعيد

- 65.....المبحث الأول: أبعاد النزاع في حوض النيل.....المطلب الأول: البعد السياسي للنزاع في حوض النيل.....65.....المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للنزاع في حوض النيل.....69.....المبحث الثاني: مأسسة النزاع في حوض النيل.....71.....المطلب الأول: البنك الدولي ودوره المائي في حوض النيل.....71.....المطلب الثاني: خبرات التعاون الإقليمي في حوض النيل.....74.....المبحث الثالث: النزاع في حوض النيل بين الانفراج والتصعيد.....77.....المطلب الأول: توجه النزاع بين مصر، أثيوبيا والسودان نحو الانفراج.....77.....المطلب الثاني: توجه النزاع بين مصر، أثيوبيا والسودان نحو التصعيد.....80.....المطلب الثالث: إمكانية التصعيد أم التهدئة في حوض النيل.....82.....خلاصة واستنتاجات.....87.....قائمة المراجع.....91.....الملاحق.....98.....

فهرس الأشكال

- 13.....رسم توضيحي 1: خريطة توضح منابع نهر النيل.....13.....رسم توضيحي 2: خريطة توضح دول حوض النيل.....14.....رسم توضيحي 3: شكل يوضح السدود المقامة على النهر.....19.....جدول رقم 1 يوضح العلاقة بين الزيادة السكانية والحاجة إلى المياه في حوض النيل لغاية 2025.....42.....جدول رقم 2 يوضح متوسط موارد مياه نهر النيل.....99.....جدول رقم 3 يوضح الاحتياجات المائية لمصر في 2000.....99.....

مقدمة

مقدمة:

تقديم الموضوع:

يعتبر الماء عنصرا أساسيا في استمرار حياة الأمم وبقائها نظرا لاستخدامه المتعدد، كما أنه عامل مهم بالنسبة للاقتصاد لاسيما الزراعة، وما يجعل أهمية الماء تزداد بالنسبة للدول كونه شرط أساسي في تحقيق الأمن الغذائي.

وتعد الأنهار من أهم مصادر توفير المياه العذبة للدولة الواحدة أو مجموعة من الدول، غير أن أهمية الأنهار تتعدى وظيفتها الأساسية الطبيعية لتتخذ عدة أبعاد اقتصادية، سياسية، معنوية وحتى إستراتيجية فعلى ممر التاريخ شكلت حيزا جغرافيا لقيام التجمعات البشرية التي تحولت فيما بعد إلى دول، بحيث تمركزت مختلف الأنشطة البشرية على ضفافها، كما ساهمت هذه الأخيرة في خلق ثقافة مشتركة بين هؤلاء الأفراد بل أبعد من ذلك شكل النهر حاجزا جغرافيا بين الأقاليم. واعتبرت المنشآت على الأنهار هدفا استراتيجيا للقوات العسكرية ضد العدو من أجل شل نشاط الدولة المستهدفة، بالنظر لما يمثله النهر من مصدر حيوي وجيوستراتيجي.

وتشكل مصادر المياه التي تشترك فيها العديد من الدول بما فيها الأنهار، عاملا أساسيا في تحفيز عملية التعاون والتكامل بين هذه الوحدات من أجل الاستغلال الأمثل للموارد المائية، التي توفرها هذه المصادر بما يحقق المصلحة المشتركة. وفي نفس الوقت قد تصبح هذه المصادر عاملا محتملا في نشوب خلافات أو حتى نزاعات، خصوصا مع الأخذ في الاعتبار ظروف الندرة النسبية للمياه العذبة، بسبب التغيرات المناخية والزيادة السكانية التي تتوافق مع زيادة الطلب على المياه.

في واقع الأمر إن خيار التعاون أو التصادم حول استغلال الموارد المائية المشتركة بين الدول، يرتبط إلى حد بعيد بالإرادة السياسية للنخب الحاكمة فيها وتوجهاتها. زيادة على طبيعة الدول في الأحواض النهرية حيث نجد أن الدول الأوروبية تترايط حدودها بشبكة من الأنهار إلا أنها لا تتنازع من أجل استغلالها، في حين أن بعض الدول الإفريقية وحتى في آسيا تعاني من خلافات ونزاعات حول استغلال الموارد المائية المشتركة عبر القومية.

على الرغم من أن الماء من المصادر المتجددة إلا أن الطلب المتزايد عليه، زيادة على عامل المتغيرات المناخية وتداخل المسطحات المائية مع الحدود القومية للدول. جعل منه مصدرا متنازعا عليه وسببا في اندلاع الحروب، فأصبحنا نتحدث عن الحروب حول الموارد المائية، واتخذت النزاعات الحديثة والمستقبلية جغرافيا جديدة.

وفي هذا الصدد يعد نهر النيل من أهم الأنهار في العالم ؛ من حيث عمره الجيولوجي أو بالنظر إلى طوله زيادة على امتداده عبر القومي، بحيث يخترق العديد من الوحدات السياسية الإفريقية لينتهي به المطاف في البحر الأبيض المتوسط. وفي رحلته هذه يعد المصدر الأساسي لمصر ثم السودان بدرجة اقل، مع العلم أن أثيوبيا أكبر مساهم في مياهه بنسبة تقدر بـ 85%. إن هذه المعادلة غير المتوازنة جعلت من نهر النيل مصدرا في توتير العلاقات بين دول الحوض - أي بين دول المصب ودول المنبع - خاصة في ظل تضافر مجموعة من العوامل على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي في صياغة التفاعل النزاعي بين هذه الدول، زيادة على طبيعة الدولة الإفريقية.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع المعنون بـ: " الصراع على المياه في حوض النيل،دراسة حالة التفاعل النزاعي بين: مصر، أثيوبيا والسودان" بناء على أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

1/ الأسباب الذاتية:

ترجع للاهتمام الشخصي بالموضوع أثناء المسار الدراسي، خصوصا وأن جيوبوليتيك الماء أصبح عاملا حاسما في توجيه التفاعل بين الدول نحو التعاون أو النزاع. ونظرا للاهتمام الشخصي بمنطقة القرن الإفريقي عموما ومنطقة حوض النيل بالخصوص، إذ تعد أرضية للعديد من النزاعات ذات الطابع الممتد مما يجعلها من أهم بؤر التوتر في العالم. بالإضافة أيضا إلى الفضول العلمي من أجل الإجابة عن التساؤل التالي:

هل من الممكن أن تدخل الدول في حروب بسبب المياه؟ خصوصا وأن الكثير من الدراسات تروج لمثل هذه الأفكار.

2/ الأسباب الموضوعية:

ترجع إلى الرغبة في معرفة أبعاد النزاع حول المياه في حوض النيل من جهة، ومن جهة أخرى تحديد خلفيات هذا النزاع ورهاناته المستقبلية. بالإضافة إلى التحديات التي يشكلها نهر النيل على الأمن القومي المصري والسوداني بحيث أن منابعه أثيوبية الأصل، كما أن الدراسة تهدف إلى الكشف عن العلاقة الموجودة بين تداخل حدود الدول مع تضاريس طبيعية ذات أهمية جيو إستراتيجية كالأنهار، وما ينتج عنها من نزاعات خصوصا أن الجغرافيا الجديدة للنزاعات ستكون حول مصادر المياه العذب.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب ومظاهر وأطراف إدارة الصراع في حوض النيل. وأهمية الموارد المائية في إثارة النزاعات و إمكانية التسبب في الحروب بين الدول، خصوصا وأن هذا النزاع يرتبط إلى حد بعيد بالصراع العربي الإسرائيلي.

كما أن الدراسة تهدف من وراء تناول الموضوع معرفة خلفيات الصراع حول المياه المشتركة بين الدول، خوفا من أن يحدث نفس الشيء مع الجزائر خصوصا وأن هناك كميات مياه جوفية مشتركة بين الجزائر وتونس والجزائر وليبيا.

الأدبيات:

لقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدبيات التي تطرقت لموضوع الدراسة، منها كتاب نيروت كوليت المعنون ب: "الموارد المائية والنزاعات في الشرق الأوسط"، بحيث تطرق للإطار النظري الذي تناول حروب المياه، وتناول بالتحليل معظم خلفيات وأبعاد الموضوع.

وكتاب مايكل كلير المعنون ب" الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية"، الذي تناول فيه العلاقة بين مختلف الموارد ونشوب الصراعات منها الماء، وتطرق للحالات النزاعية في الأحواض النهرية مثل نهر دجلة والفرات، نهر الأردن، نهر الهندوس وكذلك نهر النيل. موضحا أهمية نهر النيل بالنسبة لمصر و إمكانية نشوب حروب مستقبلية حول نهر النيل، كما عرض مختلف السيناريوهات لهذه الحرب.

بالإضافة أيضا إلى كتاب "الأمن المائي العربي الواقع والتحديات" لمنذر خدام الذي تناول جزءا من موضوع الدراسة في بعده الأمني، أي تأثير الأوضاع في نهر النيل على الأمن المائي لكل من مصر و السودان، من خلال دراسة استخدامات مياه النيل في مختلف الميادين داخل الدولتين أي معالجة الميزان المائي المصري والسوداني.

وأيضا اعتمدت الدراسة على كتاب "المياه العربية التحدي والاستجابة" ل عبد المالك خلف التميمي، الذي تطرق فيه لأهمية نهر النيل وأبعاد النزاع في حوض النيل.

طرح المشكلة:

انطلاقاً من هذه الأدبيات التي تشير إلى دور الموارد المائية في النزاعات والحروب، وذلك بسبب التناقص في كميات المياه والزيادة السكانية والتحولت المناخية، زيادة على التداخل بين مصادر المياه وحدود الدول، والأهمية الحيوية للمياه، فمن المتوقع أن تكون الحروب المستقبلية حول امتلاك والتحكم في مصادر المياه، و بالفعل بدأت تظهر بوادر هذا النوع من النزاعات في منطقة حوض النيل بين كل من مصر، أثيوبيا والسودان، حيث تعتمد دولتا المصب على مياه النيل بصورة كلية، في حين أن أثيوبيا بلد المنبع و أكبر مساهم في جريان النهر تتوفر على موارد مائية كثيرة داخل حدودها، وعليه تتمحور مشكلة الدراسة حول:

هل يندلع النزاع في حوض النيل بسبب الموارد المائية التي يوفرها النهر وما تقدمه من ميزات ومكاسب للدول أم بسبب تسييس مسألة المياه؟

كما تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات:

- ما هي طبيعة النزاع حول الموارد المائية؟ وما هي تصورات ومصالح الأطراف؟
- هل يعد النزاع حول الموارد المائية امتداداً للنزاع حول الحدود أم يختلف عنه؟
- إلي أي مدى يساهم النزاع بحوض النيل في تكوين تحالفات وتدخل أطراف أخرى بالإقليم؟
- كيف تساهم المتغيرات الجديدة التي أفرزتها البيئة الدولية والتحولت الإقليمية في مسار النزاعات المائية النهرية؟

متغيرات الدراسة:

المورد المائي والنهري متغير مستقل، حدوث الصراع كمتغير تابع، متغيرات وسيطة: المعطيات الجيوسياسية للأنهار، طبيعة النظام السياسي، النظام الإقليمي، الزيادة السكانية، التغيرات المناخية، القوى الدولية ومصالحها.

الفرضيات:

- كلما تداخلت مصادر المياه مع حدود الدول ازدادت النزاعات بين هذه الدول.¹
- إن تراجع أداء النظام البيئي زيادة على عامل ندرة المياه يعد السبب الرئيسي في انتشار العنف.

¹Bruce Bueno De Musquita, **The War trap**, Oxford university press, 2007, p22.

- كلما كانت الدول حبيسة كلما كانت ميالة للنزاعات (أثيوبيا).

حدود الدراسة:

المجال المكاني: يهتم البحث بدراسة منطقة حوض النيل، وبالخصوص دراسة التفاعل بين كل من مصر وأثيوبيا والسودان .

المجال الموضوعي: يهتم البحث بدراسة النزاع على المياه في منطقة حوض النيل، من جملة الصراعات القائمة حول استغلال والتحكم في مصادر المياه في الأحواض النهرية.

المناهج والاقترابات المستخدمة:

نظرا للأبعاد التي يأخذها الموضوع، ارتأت الدراسة ضرورة الاستعانة بالعديد من المقاربات النظرية والمناهج، وتوظيف تحليل مركب من أجل فهم أبعاد الظاهرة وخلفياتها ومسارها مستقبلا.

المناهج المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة حالة في دراسة التفاعل بين مصر، أثيوبيا والسودان، من جملة النزاع القائم في منطقة حوض النيل بين الدول من أجل الحصول على الموارد المائية.

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي بتتبع ديناميكية النزاع في حوض النيل، والرجوع إلى مختلف الاتفاقيات الدولية التي نظمت استخدام وتوزيع المياه بين الدول، زيادة على معطيات وحقائق ارتباط دول الحوض بأطراف أجنبية لها علاقة بالتأثير على المسار النزاعي.

الاقترابات والنظريات:

اعتمدت الدراسة في تحليلها على أفكار المدرسة الواقعية بحيث انطلقت الدراسة في تناولها للموضوع من فرضيات هذه النظرية على أساس أن الدولة فاعل عقلائي، يبحث عن تعظيم مكاسبه مما يؤدي إلى خلق حالة من الفوضى تؤدي إلى نزاعات وحروب، وانطلقت الدراسة كذلك من فكرة أن الصراع والفوضى هي سمة النظام العالمي، من أجل فهم مسار النزاع في حوض النيل.

ووظفت الدراسة الاقتراب الجيوبوليتيكي الذي جاء به هالفورد ماكيندر، سبيكمان وألفرد ماهان، لأن موضوع الدراسة يهتم بتفسير العلاقة بتأثير المعطيات الجغرافية المشتركة في السلوك السياسي للدول وخياراتها نحو السلم أو الحرب، كما أن التحليل الجيوبوليتيكي يدرس عامل الموارد الطبيعية. إضافة إلى أن كتب الجيوبوليتيكي التي اطلعت عليها الدراسة تتطرق لوظيفة الأنهار داخل الدول وأهميتها في نمو وتوسع الدول، ومن جهة أخرى إلى وظيفتها في دعم السلام أو في تحفيز الحرب.

كما استخدمت الدراسة اقتراب التنافس على الموارد لكون المياه من الموارد الحيوية الضرورية لتطور الدول وبقائها، ونظرا لتناقصه بسبب الزيادة السكانية والتغيرات المناخية، بحيث أصبح موردا متنافسا عليه حتى أن العديد من الدراسات تنبأت بأن الحروب المستقبلية ستكون حول المياه.

إضافة إلى استخدام النظرية المالتوسية في تفسير العلاقة بين تزايد السكان وتناقص الموارد، مما يؤدي إلى نزاعات وحروب بين الدول.

وارتأت الدراسة استخدام نظرية المباريات من أجل معرفة مكاسب وخسائر كل فاعل من خيار الحرب أو السلم .

تقسيم الدراسة:

ارتأت الدراسة تحليل الموضوع ضمن ثلاث فصول، الفصل الأول يعني بدراسة الأهمية الجيوستراتيجية لنهر النيل بالنسبة لدول المصب والمنبع، من خلال دراسة المعطيات الجغرافية لنهر النيل، وإبراز الأهمية الاقتصادية للموارد المائية لنهر النيل، وتطرقت الدراسة إلى الإطار القانوني الذي ينظم استغلال مياه النيل من أجل معرفة الظروف والأساس القانوني، الذي تعتمد عليه الدول في تقسيمها لموارد نهر النيل.

أما الفصل الثاني المعنون ب: **البعد الجيولوتيكي لنهر النيل في التفاعل النزاعي بين مصر، أثيوبيا والسودان**، فتناولت الدراسة ضمن هذا الفصل الجذور التاريخية للنزاع، من خلال توضيح طبيعة النزاع وديناميته، والإلمام بمختلف الأسباب المساعدة على تحفيز النزاع في النهر، وتطرقت الدراسة لتصورات مختلف الأطراف للنزاع وكيفية إدارتهم له، وتناولت الدراسة أيضا دور الأطراف الخارجية في النزاع .

وفي الفصل الثالث المعنون ب: **أبعاد ومسار النزاع في حوض النيل بين التسوية والتصعيد**، فلقد تطرقت الدراسة إلى الأبعاد المختلفة للنزاع سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، كما تناولت الدراسة دور المؤسسات الدولية والإقليمية في مسار النزاع، وأشارت الدراسة إلى احتمالات التصعيد في الحوض واحتمالات التسوية، وفي الأخير أعطت الدراسة تحليها لمسار النزاع بين التصعيد أو التسوية.

الكلمات المفتاحية:

الصراع على المياه، حروب المياه، العلاقات المصرية الأثيوبية، العلاقات المصرية السودانية، ديناميكية الصراع، التفاعل بين أطراف الصراع، دول المنبع، دول المصب، الجغرافية السياسية لنهر النيل.

شرح المفاهيم:

جيوبوليتيك: جاء في القاموس الفرنسي "LAROUSSE" " أن ما يقصد بالجيوبوليتيك؛ هو دراسة العلاقات الموجود بين الدول وسياستها والمعطيات التي تحدد هذه العلاقات، وينسب أغلب الكتاب المختصين في الجغرافيا السياسية هذا المصطلح إلى رودولف كجيلين أثناء الحرب العالمية الأولى، وأكد على أن فكر الدولة وحياتها لا تعتمدان على شعبها وحكوماتها واقتصادها وحضارتها فحسب بل أيضا على أرضها، تربتها، طرقها، مواردها الخام وخيراتها.¹

جيوستراتيجية: برز هذا المصطلح نتيجة دراسة العلاقة ما بين الجغرافيا السياسية وقوة الدول وحدود المصلحة القومية الذاتية، وتتميز الجيوستراتيجية بمفهومها الواسع، وإذا كانت الجيوبوليتيكا هي العلم الذي يبحث عن العلاقة بين الأحداث السياسية والأرض أي يربط السياسة بالأرض وتبحث في رسم الخطط الإستراتيجية التي تحقق السيطرة، فالجيوستراتيجية هي التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استخدامها في تحليل أو فهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصلة الدولية، أو تبحث الجيوستراتيجية في المركز الاستراتيجي للدولة أو للوحدة السياسية متناولة بالتحليل العوامل الجغرافية العشرة: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط الطبوغرافيا المناخ، الموارد والسكان.²

الندرة: تعني عدم كفاية الموارد المتاحة لإشباع جميع الاحتياجات والرغبات الإنسانية.

الدول الحبيسة: هي الدول التي لا تتوفر على إطلالة بحرية مثل أثيوبيا.

¹ ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، بيروت: دار النهضة العربية، 2008، ص242-243.
² المرجع نفسه، ص244.

الفصل الأول:

المكانة الجيواستراتيجية لنهر النيل

لقد اكتسبت الأنهار أهمية بالغة بالنسبة للدول والأمم فقامت على ضفافها أهم الدول والحضارات على ممر التاريخ، وكانت أهم مورد للزراعة والملاحة وحتى الاستخدامات اليومية، ومصدرا للإلهام الفكري والأدبي، ومحددا أساسيا لتضاريس ومناخ الدول وحتى محلا للجدل والتوتر بين هذه الأمم. ومن أهم هذه الأنهار نهر النيل الذي اكتسب أهمية خاصة بالنسبة للدول التي يمر بها وخصوصا بالنسبة لمصر، بحيث عرفت مصر بأنها "هبة النيل"، إذ يعتبر عصب الحياة الاقتصادية و المورد الوحيد للمياه وأهم طرق النقل الداخلي، كما يعد من الموضوعات الرئيسية في السياسة الخارجية المصرية اتجاه دول شرق إفريقيا، و من الخطوط الحمراء بالنسبة للأمن القومي والسيادة المصرية.

ويتكون النيل من لقاء النيل الأبيض الذي ينبع من بحيرة فيكتوريا، التي تتقاسمها حدوديا كل من أوغندا كينيا وتنزانيا ومن النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا في إثيوبيا، ويلتقي النهران في عاصمة السودان الخرطوم، ثم يعبران في نهر واحد الأراضي المصرية ليصب في البحر الأبيض المتوسط، على ضفافه قامت أقدم حضارات العالم الحضارة الفرعونية أو ما يعرف بحضارة "وادي النيل".

وستحاول الدراسة ضمن الفصل الأول تقصي أهمية النهر بالنسبة لدول حوض النيل، من خلال طرح مجموعة من التساؤلات: ما هي الأهمية الجيوبوليتيكية لنهر النيل؟ ما هي الاتفاقيات والمبادئ التي تحكم طريقة استغلاله وتقاسم ثرواته؟ كيف يؤثر النزاع على مصادره في كيفية استغلاله بين دول الحوض؟

المبحث الأول: جغرافية نهر النيل.

تعتبر المعطيات الجغرافية للأنهار من أهم المحددات المهمة لطبيعة النزاعات، نظرا لما يلعبه المتغير الجغرافي من تحديد طريقة توزيع الموارد المائية بين الدول التي تشترك في حوضه. لأن الطبيعة والموقع الجغرافي يعطي مكاسب وميزات لدول دون دول أخرى، في الاستفادة من الموارد التي توفرها الأنهار مثلما هو الحال بالنسبة لدول أسفل النهر المستفيد الأكبر من مياه النهر.

المطلب الأول: مصادر نهر النيل

كان يعرف نهر النيل في السابق باسم(حابي) اله النهر، كما كان يدعى (بي يوما) أو النهر فقط، وربما كان اليونان القدماء هم أول من أطلق اسم (نيولوس) (Neilos) على النهر، وقد تكون هذه التسمية قد أصبحت لاحقا الأصل في اشتقاق لفظ النيل.¹

وهناك من يعتقد أن اسم النهر قد اشتق من اللفظ الفارسي نيل (Nil) التي تعني اللون الأزرق، وثمة رأي آخر يرى أن كلمة (نيل) مشتقة من كلمة نخل التي استخدمها الفينيقيون بمعنى النهر. لكن الرأي الأكثر انتشارا في الأدب الجغرافي النيلي يعتبر أن اسم النيل ينحدر من لفظ (أيال) (القبطي، الذي استخدم بمعنى النهر العظيم بعد أن أضيف إليه المقطع (ني) كأداة تعريف للجمع في اللغة القبطية.² استنادا إلى ذلك فإن اسم النيل قد ظهر مكونا من مقطعين (ني) و(أيال) يصبحان في اللفظ العادي (نيالو)، أضاف اليونان إليها لاحقا المقطع (Os) فأصبح (نيالوس) ثم حذفت لاحقا في لفظ العرب.³

ويعتبر نهر النيل من أطول وأقدم أنهار العالم، نشأ خلال العصر المطير منذ ما يقرب عن عشرة آلاف عام.⁴ كما أنه من أهم الأنهار الإفريقية الرئيسية؛ تجري مياهه لآلاف الأميال بحيث تنبع من البحيرات العظمى ومرتفعات أثيوبيا وفي طريقها تمر بالأقاليم الماطرة، لينتهي المصب في البحر المتوسط.⁵

¹ صلاح الدين علي الشامي، نهر النيل:دراسة جغرافية تحليلية، ط2، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1995، ص26.

² نعمات أحمد فؤاد، النيل في الأدب المصري، القاهرة:مكتبة الدراسات الأدبية، 1962، ص 34.

³ منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، ط2، لبنان: بيروت، 2003، ص 44

⁴ سامر مخيمر، خالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996، ص17.

⁵ رمزي سلامة، مشكلات المياه في الوطن العربي – احتمالات الصراع والتسوية، مصر: منشأة المعارف، 2001، ص34.

يكتسب نهر النيل صفة النهر الدولي لأنه ينبع ويمر على العديد من الوحدات السياسية(الدول)، يطلق عليها دول حوض النيل وهي كالتالي: بروندي، رواندا، تنزانيا، كينيا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أثيوبيا، مصر، السودان ودولة جنوب السودان.

وتتميز دول حوض النيل بارتفاع الكثافة السكانية، تزايد معدل النمو وانخفاض معدل نموها الاقتصادي. تختلف أهمية النهر السياسية والاقتصادية في هذه الدول نظرا لاحتياجاتها المائية واحتياجاتها الاقتصادية، إلا أنه يشكل شريان الحياة بالنسبة لمصر اقتصاديا، سياسيا و اجتماعيا، باعتباره المورد المائي الوحيد والأساسي لها إضافة إلى عدم توفر بدائل أخرى له ذات كلفة اقتصادية معقولة.¹

يبلغ طول نهر النيل 6825 كم، وتقدر مساحة حوضه نحو 3 ملايين كم مربع.² ليأتي في المرتبة الثانية بعد نهر الأمازون، ثم يليه نهر المسيسيبي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يبلغ طوله حوالي 6020 كم، ثم نهر الكونغو البالغ طوله 4700 كم. ويتراوح متوسط تصريفه السنوي من 480 مليار إلى 92 مليار م³.

ويعتبر نهر النيل رمز الحياة في مصر " مصر هبة النيل " " L'Égypte , un don du Nil "، لقد عبر هيرودت بهذه الجملة عن أهمية النيل بالنسبة لمصر فبدون هذا النهر لا وجود للدولة المصرية، لأنها تعتمد عليه بنسبة 95%، بحيث أن مصادرها الداخلية لا توفر سوى 5%، كما لعب النهر دور الرحم الجسدي و الثقافي للعديد من المجموعات البشرية، وساهم في خلق ثقافة مشتركة على ضفافه.⁴ فنهر النيل بالنسبة لمصر والسودان ليس فقط مجرى مائي عابر وإنما هو الإرث الحضاري لآلاف السنين، وفي هذا الصدد عبر الدكتور جمال حمدان عن ارتباط مصر بالنهر قائلا: " لأن مصر هي النيل، أو أن النيل هو مصر فما من رباط لمصر بخارجها أقوى وأعمق من النيل، وما منطقة خارجية يمكن أن تربط بها مصر أكثر وأشد من تلك التي يربط بها النيل"،⁵ أي أهمية النيل كعامل محوري في تكوين مصر لعلاقاتها الخارجية مع الدول الإفريقية، ودوره في تسهيل التواصل التجاري.

¹ عادل محمد العضايلية، الصراع على المياه في الشرق الأوسط(الحرب والسلام)، ط1، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص22.

² سامر مخيمر وخالد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص17.

³ حسام الدين جاد الرب، جغرافيا إفريقيا وحوض النيل، ط1، القاهرة: دار العلوم، 2002، ص294.

⁴ Christophe Ayaud, *Géopolitique de L'Égypte*, France, 2002, p 5-6 .

⁵ جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، الجزء الرابع، مصر: عالم الكتاب العربي، 1984، ص430.

ويجري نهر النيل من الجنوب نحو الشمال ضمن ثلاث أقاليم أساسية: المنبع أو المصدر ويتمثل في منطقة البحيرات العظمى أو أثيوبيا، ثم المجرى أو الممر كلا من السودان و جنوب السودان، وأخيرا إقليم المصب وتتمثل في مصر.¹

أما عن مصادر نهر النيل؛ أي المنابع التي تمده بالمياه فيمكن تقسيمها إلى ثلاث أحواض أساسية وهي: حوض الهضبة الاستوائية، هضبة بحر الغزال، حوض الهضبة الإثيوبية.

1- حوض الهضبة الاستوائية:

تمثل منطقة البحيرات الاستوائية أكثر المناطق عمقا في إفريقيا، وتقع داخل حدود كينيا، أوغندا، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية ورواندا، تتكون من سلسلة من البحيرات هي: بحيرة فكتوريا، وبحيرة ألبرت، بحيرة ادوارد، بحيرة تنزانيا وبحيرة كيفو. يمثل حوض الهضبة الاستوائية أكثر المصادر انتظاما في إمداد نهر النيل بالمياه على مدار السنة، كما يبلغ متوسط إيراده السنوي للمياه عند سد أسوان نحو 13 مليار متر مكعب سنويا.²

2- حوض بحر الغزال:

يقع في الجزء الغربي من السودان وهو عبارة عن منخفض كبير ومنطقة مستنقعات ضخمة، ويبلغ إيراده 15 مليار متر مكعب، تفقد بأكملها في منطقة المستنقعات، ولا يصب منها في النهر سوى 0,5 مليار متر مكعب، ويتكون بحر الغزال من مجموعة من البحار الصغيرة هي: (بحر الزراف- بحر العرب- بحر لول – بحر سويد- بحر تونج- نهر بونجو). يبلغ متوسط الإيراد السنوي لنهر النيل 84 مليار متر مكعب، يفقد منها في بحيرة ناصر حوالي 10 مليار متر مكعب نتيجة التبخر، وتقسم الكمية المتبقية 74 مليار متر مكعب بين مصر والسودان، فتحصل مصر على 55,5 مليار متر مكعب، وتحصل السودان على 18,5 مليار متر مكعب من المياه.³

3- حوض الهضبة الأثيوبية:

تمثل الهضبة الأثيوبية أهم منابع النيل وأخطرها على الأمن المائي المصري، لأنها تمد النيل عند أسوان بحوالي 85% من متوسط الإيراد السنوي للمياه. ويتكون حوض الهضبة الإثيوبية من ثلاثة أحواض صغيرة رئيسية هي: حوض نهر السوبات، حوض النيل الأزرق، حوض نهر عطبرة.

¹ أحمد ياسر أحمد، الوطن العربي دراسة في الشخصية الإقليمية، مصر، 2008، ص 171.

² رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

³ المكان نفسه.

أ/ حوض نهر السوبات :

يبدأ من الهضبة الأثيوبية عند نهر البارو الذي يمد نهر النيل بكمية تقدر ب 13,3مليار م³ من المياه، يفقد منها حوالي 4,1 مليار م³ نتيجة للتبخر وتراكم المياه في المستنقعات. كما يقوم نهر البيور بتغذية نهر السوبات بحوالي 2,8 مليار م³، يفقد منها حوالي 1مليار متر مكعب نتيجة التبخر، ويتغذى بذلك نهر النيل بصافي قدره 11 مليار م³.¹

ب/ حوض النيل الأزرق:

يبدأ من بحيرة تانا التي تقع على ارتفاع حوالي 1840م من منسوب سطح البحر، وتبلغ مساحتها 3020 كم مربع، ويتم تجميع المياه من المطر والروافد المائية الهابطة من المرتفعات المحيطة بها. يتخذ النهر مساراً ضيقاً ويصب فيه عبر مسيرة العديد من الأنهار الصغيرة (نهر جما، نهر موجر، نهر جدور، نهر ديوسا، نهر برادوس)، ثم يلتقي به نهر الرهد ونهر الدفور ليصب النهر عند مدينة الخرطوم ويفقد إيراده عندها بحوالي 48,5 مليار م³ من المياه.²

ج/ حوض نهر عطبرة:

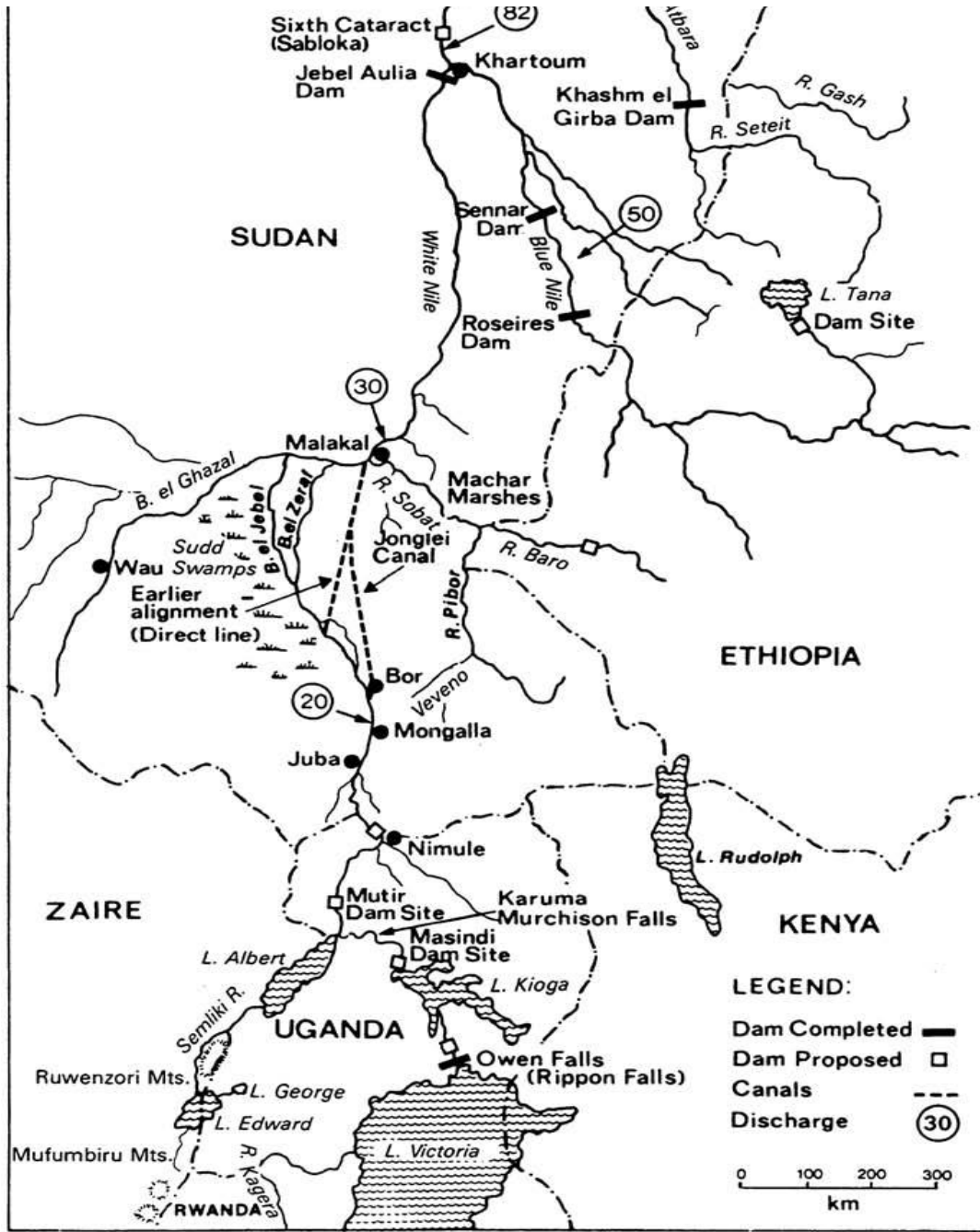
يبدأ من الأطراف الشمالية من الهضبة الأثيوبية، ويتكون من التقاء مجموع من الروافد المنتشرة؛ وهو منحدر انحدار شديد وسرعة مياهه كبيرة، ويبلغ إيراد النهر عند بلدة عطبرة 11,5 مليار متر مكعب من المياه. وبذلك يكون إجمالي ما يتحصل عليه من الهضبة الأثيوبية حوالي 71 مليار متر مكعب من المياه سنوياً.³ (أنظر الرسم التوضيحي رقم 2و1)

¹ رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره، 40.

² المرجع نفسه، ص41.

³ المرجع نفسه، ص43.

رسم توضيحي رقم 1: خريطة توضح منابع نهر النيل

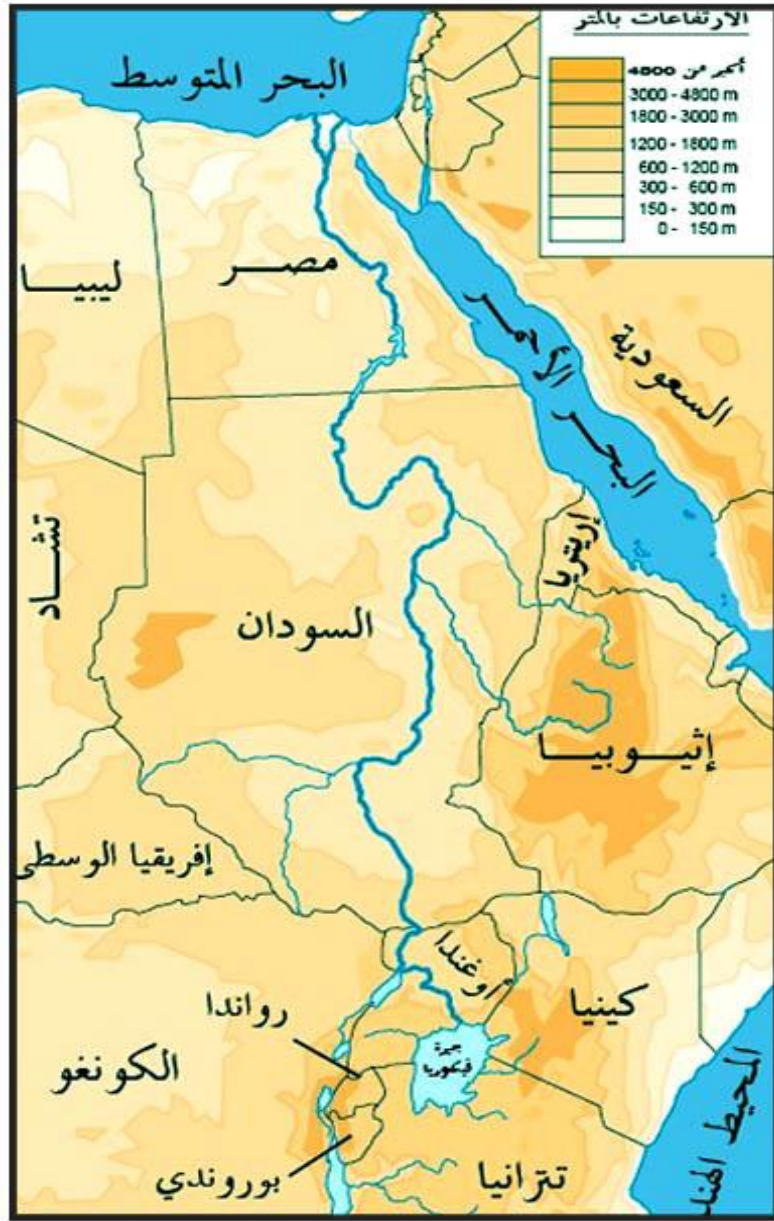


المصدر:

Nurit Kliot , Water resources and conflict in the Middle East ,New York: routledge, 1994.P19

رسم توضيحي رقم 2: خريطة توضح دول حوض النيل

خريطة



المصدر:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/map02.jpg_cvt.htm
/12-6-2012/9:.9

المطلب الثاني : المشاريع المقامة على نهر النيل

أقيم على نهر النيل العديد من المنشآت والسدود التي تقوم بتخزين وتنظيم استغلال المياه بين الدول وهي كالتالي:

1/المشاريع التي أقامتها مصر

1/ قناطر الدلتا والصعيد:

قام بإنشائها محمد علي سنة 1843، وتلاها بعد ذلك إنشاء مجموعة من القناطر في كل من أسيوط سنة 1903، ونجع حمادي سنة 1908. وكان الهدف من إنشائها رفع منسوب المياه الجارية، بما يتناسب وتوزيع المياه على الترع والمصارف.¹

2/ خزان أسوان:

نتيجة عجز الإيراد الطبيعي لمواسم الأمطار عن التوسع في مساحات الأراضي الزراعية، بدأت مصر في سياسة التخزين سنويا بإنشاء سد أسوان سنة 1902، وقد حقق مخزونا يصل إلى 5 مليار متر مكعب من المياه سنويا.²

3/ سد جبل الأولياء:

أنشأته مصر على النيل الأبيض سنة 1937، بغرض تخزين سنوي قدره 2,5 مليار متر مكعب لصالح الأراضي المصرية. من أجل إضافة دفعات إلى الجريان الطبيعي في الأوقات الحرجة، لكن بعد إنشاء السد العالي تخلت مصر عن هذا السد للسودان.³

4/ سد أوين:

انشأ لغرض توليد الكهرباء والتخزين عند مخرج بحيرة فكتوريا، بعد مباحثات بين مصر وأوغندا سنة 1947، كما اشتركت مصر في بنائه بنسبة 5،4 مليون جنيه لحكومة أوغندا. والجزء الوحيد الذي تم بناءه من خطة التخزين المستمر الذي بنته الحكومة المصرية، وكانت الفائدة من الاشتراك في هذا المشروع

¹ رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² المكان نفسه.

³ منذر خدام، مرجع سبق ذكره، ص 120.

سوى أنه جزء من خطة عامة، كان المسؤولون المصريون يسعون في ذلك الوقت لتحقيقها وهي بناء خزان بحيرة ألبرت وقناة جونقلي، وتم الانتهاء من بناء سد شلالات أوين عام 1954.¹

5/السد العالي:

توجهت الدولة المصرية بجدية أكبر إلى التخزين الدائم ضمن حدود مصر، بحيث تتحرر من الضغوطات الخارجية السياسية والاقتصادية، ويجعلها تتحكم بنظام التشغيل. كما أن حسابات التبخر عند أسوان تؤكد أن الفاقد من مكعب التخزين الكلي لا يزيد على 7 %، في حين يبلغ في المواقع بين حلفا و عطبرة 8,5- 10 % من مكعب التخزين السنوي أو نحو 18% من مكعب التخزين الدائم. وبعد صعوبات سياسية واقتصادية استطاعت مصر بناء السد العالي،² ولقد استهدف بناء السد تطبيق سياسة التخزين المستمر لسنوات متتالية من أجل تعويض إيرادات السنوات الضعيفة أو التذبذبات المفاجئة، ويحقق حوض تخزين السد العالي سعة تزيد عن الحد الأعلى لمتوسط إيراد النيل الطبيعي كله في السنة بحوالي 5مليار متر مكعب. افتتح رسميا في يناير 1971 وهو صرح يبلغ عرضه عند القاعدة 980 متر، وتشكلت خلف السد بحيرة ناصر الصناعية بمسطح قدره 6500 كم مربع، وتقسم المياه المخزنة في بحيرة السد وفقا لاتفاقية 1959، فتتال مصر 7,5 مليار متر مكعب، و 14,5 مليار متر مكعب للسودان، كما تنتج محطة توليد الكهرباء طاقة كهربائية تقدر بنحو 10 مليار كيلو وات/ ساعة.³

لقد ضمن السد العالي عمليا أمن مصر المائي عبر العصور، بحيث أنقذ مصر من مخاطر الجفاف الذي عانتها إفريقيا خلال تلك الفترة، ومن مخاطر الفيضانات التي حصلت في الأعوام 1974 و 1975، 1988 وفي عام 1996.⁴

2/المشاريع التي أقامتها السودان

1/ سد سنار

انشأ على النيل الأزرق عام 1925 لهدفين: الأول هو رفع منسوب مياه النهر من أجل ري منطقة الجزيرة الزراعية في السودان، والثاني العمل على تخزين المياه لصالح السودان وتوليد الكهرباء.⁵

¹ منذر خدام ، مرجع سبق ذكره، ص21.

² المكان نفسه.

³ مخيمر وحجازي، مرجع سبق ذكره ، ص21-22.

⁴ منذر خدام ، مرجع سبق ذكره، ص102.

⁵ مخيمر وحجازي، مرجع سبق ذكره، ص20.

2/ مشروع قناة جونقلي:

يهدف المشروع إلى تقليل الفاقد من إيراد النيل في مناطق مستنقعات حوض بحر الجبل، وبحر الزراف، وبحر الغزال وفروعه، ونهر السوبات وفروعه، ومستنقعات شار التي يضيع فيها مجتمعة ما مقداره 42 من الأمتار المكعبة سنويا، طرحت فكرة المشروع لأول مرة عام 1904، وتولت اللجنة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل دراسة المشروع. وبدأ في تنفيذه في عام 1978 غير أن الأعمال توقفت نظرا لعدم استقرار الأوضاع في جنوب السودان، بعدما تم حفر حوالي 260 كم من الطول الكلي 370 كم،¹ وتعتبر قناة جونقلي مهمة بالنسبة للحكومة السودانية لسببين:

1- تقليل الفاقد من إيراد نهر النيل نتيجة التبخر في منطقة المستنقعات في جنوب السودان.

2- تسهيل مرور القوات السودانية إلى جنوب السودان المعزول نسبيا في حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، مع العلم أن المشروع يتضمن أيضا بناء سكة حديدية وطريق يربط بين الشمال والجنوب، كما يساهم في تسهيل حركة المسلمين السودانيون نحو الجنوب المسيحي.

وتعتبر هذه القناة وما ينتج عنها من تحرر الحركة نحو الجنوب، تهديدا بالنسبة لأثيوبيا التي تتقاسم الحدود مع منطقة الجنوب، والتي تسعى في ذات الوقت للحفاظ على توازنها الجيوبوليتيكي الداخلي، نتيجة وجود اثنيات مسلمة داخل أثيوبيا، لذلك قامت أثيوبيا وأوغندا بمساندة جون جرنج ضد حكومة الخرطوم. تعتبر كل من مصر والسودان ضحية لعدم اكتمال هذا المشروع، وفي هذا الصدد تتخوف السودان من آمال أثيوبيا كدولة مستقطبة (Etat satellite) لجنوب السودان.²

3/ المشاريع التي أقامتها أثيوبيا:

مشروع سد فينشا:

تم تأسيس هذا السد عام 1976 في أثيوبيا على نهر فينشا احد الروافد الصغير للنيل الأزرق، بتمويل من هيئة التنمية الدولية والبنك الدولي من اجل توليد 60 ميغاوات في المرحلة الأولى، وقامت المجموعة الأوروبية بتمويل مشروع مكمل آخر لتحويل مياه نهر أماراتي احد الروافد الصغيرة للنيل الأزرق إلى خزان فينشا، لزيادة كفاءة المحطة الكهربائية المقامة عليه بنسبة 30%. و احتجت كل من مصر والسودان على إقامة هذا المشروع.³

¹ رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

² Aymeric Chauprade, **Géopolitique constantes et changements dans l'histoire**, 3 Ed, Paris : Ellipses, 2007, p660-661.

³ رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

وهناك مشاريع مائية مستقبلية شرعت بعض الدول في إنشائها، ترى الدراسة أنها تمثل بوادر للنزاع في حوض النيل ومن أهمها:

- سد الألفية :

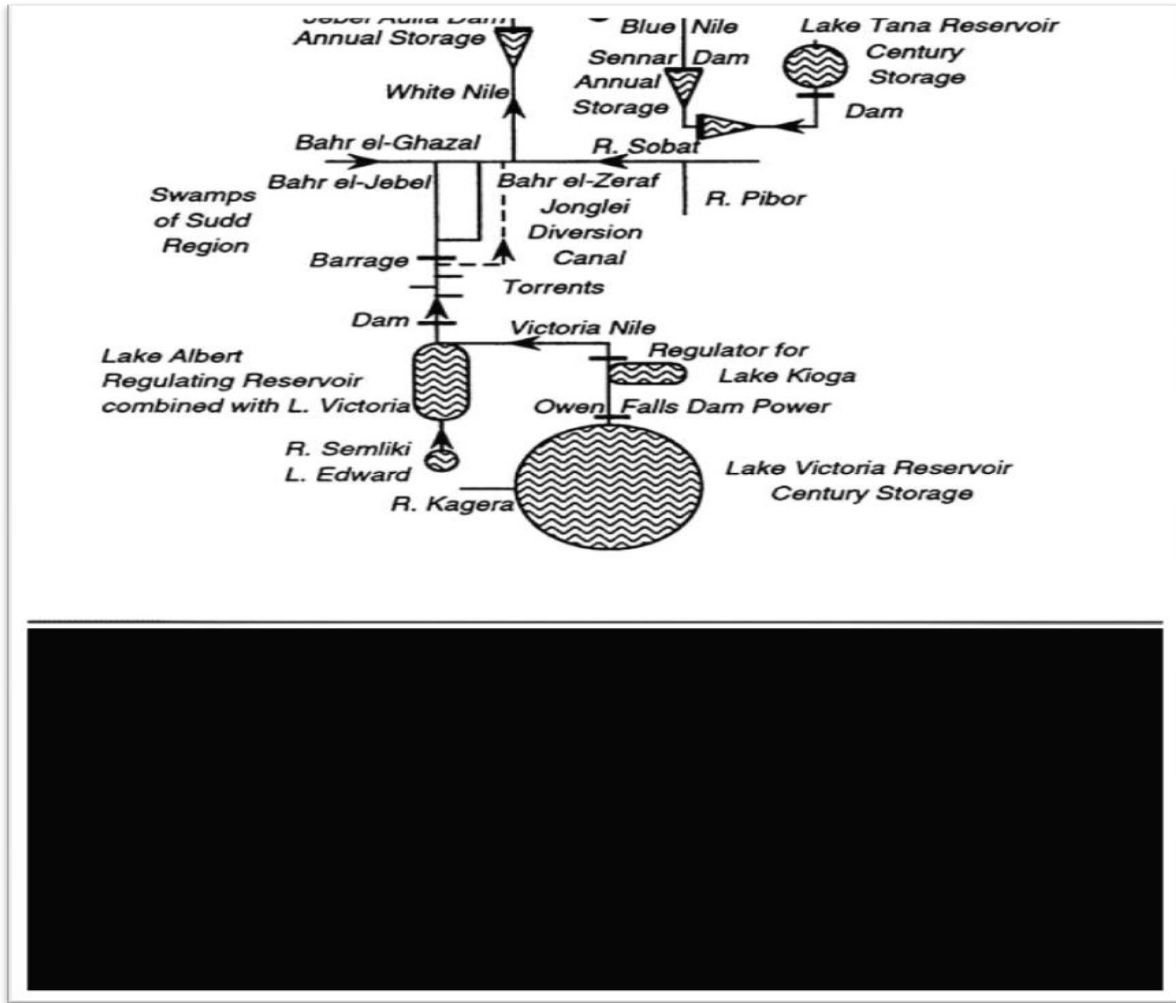
سد الألفية أو سد النهضة؛ هو مشروع سيقام في أثيوبيا لإنتاج الطاقة الكهرومائية، وسوف يقام السد على النيل الأزرق بالقرب من الحدود الأثيوبية – السودانية،¹ حسب تصريحات مسئولين في إدارة مشروع إنشاء السد فقد تم اختيار المكان لإقامة السد لاعتبارات جغرافية، جيولوجية واقتصادية. كما أن الغرض الأساسي من إنشاء السد هو توليد الكهرباء فقط وبعدها تعاد المياه إلى مجراها الطبيعي، وينتج السد ما قيمته حوالي 5250 ميجاوات من الطاقة، و في 16 يونيو 2011 أعلنت الحكومة الأثيوبية رسميا عن توقيع عقد بناء سد الألفية مع شركة "سالني" للإتشاءات الإيطالية بقيمة 4,8 مليار دولار، لتصميم ووضع التفاصيل الفنية وتنفيذ المشروع، التي حددت ارتفاع السد ب 145 م وبطول 1800م. إلا أن المشروع لاقى اعتراض كل من الحكومة المصرية والسودانية.²(انظر الرسم التوضيحي رقم 3)

¹عباس محمد شراقي، المشروعات المائية في أثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل، " مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل.... الفرص والتحديات"، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 25-26 يوليو 2010، 151.

²عباس شراقي، بين الجيولوجيا والسياسة رؤية فنية لسد الألفية الأثيوبي، مجلة السياسة الدولية، 24 نوفمبر 2011، على الموقع:

http // : WWW .Siyasa org eg/index.aspex/ 24/11/2011 .13 :42.

رسم توضيحي رقم 3: مخطط يوضح السدود المقامة على نهر النيل



المصدر:

Nurit Kliot, op cit, p23

المبحث الثاني: أهمية نهر النيل بالنسبة لاقتصاديات دول الحوض (مصر، السودان، وأثيوبيا)

تمثل المياه إحدى التحديات التي تواجه القرن الحالي، ولها تأثير على حياة المواطن كما أن لها علاقة بالأمن القومي، فالماء من أهم العوامل لاستتباب الأمن. وإذا ما منعت دولة ما جريان نهر إلى دولة أخرى أو اعترضت مجراه، فذلك من شأنه الإضرار بمصالح واحتياجات مواطني الدولة الأخرى، فالقرارات التي تتخذها الدول في تنظيم واستخدام المياه هي من أهم القرارات والإجراءات، إذ أن أي مشروع مائي داخل بلد ما يفسر على أنه اعتداء على المياه المخصصة لدول الحوض الأخرى، على أساس أن ضمان تدفق المياه يعد بعدا من أبعاد الأمن القومي. ولتحقيق الأمن المائي يجب المحافظة على الموارد المائية المتوفرة، وحوكمت استخدامها والسعي لإيجاد مصادر مائية جديدة و تطويرها.

وبالنظر إلى أهمية المياه وتزايد الحاجة إليها، تشير العديد من المؤشرات على أن الصراعات المستقبلية لن تكون حول النفط بل حول امتلاك مصادر المياه، و في هذا الصدد لا يقل نهر النيل خطورة وتأثيرا بحيث تشترك في حوضه عشرة دول تعتبر كلها من الدول الفقيرة. التي تعاني من صعوبات في توفير الغذاء لمواطنيها، وفي ظل زيادة الطلب على الموارد المائية، تتعاضد مكانة المياه التي يتوفر عليها نهر النيل، بالخصوص وأنها تستخدم في الزراعة، الشرب، توليد الطاقة الكهربائية، وحتى في التنقل الداخلي.

المطلب الأول : أهمية الموارد المائية لنهر النيل بالنسبة للاقتصاد المصري

بالنسبة لمصر نجد أن النيل يعد المصدر الوحيد لمياه الشرب، الري والإنتاج الزراعي، و هناك 95 % من الشعب المصري يعيش على ضفاف النيل، وهذا وحده يكفي إلى الاهتمام المتزايد لمصر بالنيل وقديما خلال فترة الحملة الفرنسية على مصر قال نابليون قولته الشهيرة " إذا حكمت مصر لن أسمح بأن تهدر قطرة مياه واحدة من النيل في البحر المتوسط ". ويعتمد المصريون على فيضان النيل السنوي إذ يمد مصر بالطمي والسماذ، الذي يساهم في نمو المحاصيل والتي تتمثل في: القمح، والقصب السكري القطن وجميع الفواكه والخضروات، بحيث تقدر الأرض الزراعية بنحو 5 % والمساحة المتبقية الأخرى صحراء، والأراضي المتبقية تعتمد اعتمادا كليا على مياه النيل بنسبة 97%، 2 % توفرها مياه الأمطار و1% توفرها الموارد المائية الأخرى.¹

غير أن قطاع الزراعة في مصر يواجه تحديا خطيرا بسبب النمو الديمغرافي، المتوقع أن يصل سنة 2025 إلى مئة مليون نسمة، بالإضافة إلى محدودية الأراضي الزراعية من جهة، ومن جهة أخرى

¹ منذر خدام، مرجع سبق ذكره، ص 78.

اقتصار الموارد المائية على نهر النيل هذا ما يسبب ضغطا كبيرا على القطاع الزراعي، الذي له أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد المصري، بحيث يؤمن فرص عمل 33 % من العمالة المصرية، ويشارك في الصادرات السلعية بنحو 30%، ويساهم بنحو 20% في تكوين الناتج المحلي، أمام هذا الضغط يجري التفكير في استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية، من أجل تأمين حد معقول من الأمن الغذائي المصري.¹

كما أن الصناعة المصرية هي الأخرى تحتاج إلى الماء، تشير البيانات إلى أن الصناعة في مصر قد احتاجت في عام 1987-1988 إلى نحو 3 مليارات متر مكعب، وفي 1991-1992 ارتفع ذلك إلى نحو 3,5 مليار متر مكعب عام، و في 2000 إلى نحو 5 مليار متر مكعب.²

كان النيل منذ القديم هو السبيل الرئيسي للمواصلات، ويساعد على سهولة الملاحة فيه جريان الماء من الجنوب إلى الشمال (لأنه سهل على السفن السير في هذا الاتجاه)، لذلك يعد من أهم طرق الملاحة الداخلية، وعليه لا بد من أن يحتوي المجرى بصورة دائمة على كميات من المياه تسمح بالملاحة. بل إن تدفق جزء من مياه النهر إلى البحر ضروري من أجل صيانة المجرى، ومنع تقدم البحر باتجاه الأحواض الجوفية في الدلتا، وتقدر مصادر المجلس المصري احتياجات النيل الملاحية من المياه بنحو 6,5 مليارم³ من المياه، أما وزارة الأشغال والموارد المائية فتقدرها بنحو 6 مليار م³ يضاف إليها ما بين 300 و 600 تذهب إلى البحر.³

واستكمالا لمسألة الموارد المائية في مصر فتقدر احتياجات مصر من المياه العذبة حوالي 58 كم مكعب في السنة 1995، في حين لا تتوفر لديها مصادر داخلية في أراضيها سوى 2 كم مكعب سنويا، وبذلك يبلغ إجمالي وارد مصر من المياه 58,1 كم مكعب تستغلها شبه كاملة بنسبة 98%، إن مصر هي من أشد دول حوض النيل احتياجا لمياه النيل، إذ أنها تعتمد عليها اعتمادا يكاد يكون كليا للاستعمالات الزراعية، الصناعية والمنزلية. إذا لاحظنا موارد مصر من المياه واستهلاكها فإننا نجد أن مصادرها الداخلية لا تلبى الا 15 % من حاجتها إلى المياه من نهر النيل، كذلك فإن أي نقص في كمية المياه التي ترد إليها من نهر النيل، ستؤثر تأثيرا سلبيا ومباشرا في إنتاجها الزراعي والصناعي، ولذلك تعتبر حصتها من المياه هي الحد الأدنى المطلوب.⁴

¹ منذر خدام، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² المرجع نفسه، ص 87.

³ المكان نفسه.

⁴ المرجع نفسه، ص 70-75.

المطلب الثاني: أهمية الموارد المائية لنهر النيل بالنسبة للاقتصاد السوداني

إن موارد مياه الأمطار والمياه الجوفية توفر سنويا للسودان (قبل الانفصال) 30 كم مكعب من مصادر المياه الداخلية ويرد إليه حوالي 100 كم مكعب سنويا من مياه نهر النيل، ويتجه الباقي شمالا نحو مصر، وبذلك تقدر كمية المياه المتاحة للسودان سنويا 73,5 كم مكعب يستهلك منها ما نسبته 37 % فقط . وقد طرح السودان مشروعا لشق قناة تقوم بتحويل مياه النيل بعيدا عن المستنقعات الجنوبية، وذلك لتقليل نصيب التبخر من تلك المسطحات المائية ولزيادة تدفق المياه في النيل، لكن المشروع لم يكتمل بسبب الحرب في الجنوب وبسبب كلفته العالية.¹

وتعتبر الزراعة في السودان المستهلك الرئيسي للمياه، إذ تقدر المساحة المزروعة في السودان بالاعتماد على مياه الأمطار بنحو 12,7 مليون هكتار، و كما هو معروف أنه كلما توسعت الزراعة المطرية يزداد الانتفاع بمياه الأمطار، بحيث أن السودان يتلقى سنويا أكثر من 500 مليار م³ من مياه الأمطار لا يستفاد إلا بنحو 31 م³ منها في الزراعة، وفي تنمية المراعي الطبيعية التي تصل مساحتها إلى نحو 110 ملايين هكتار، ومن المتوقع أن تتوسع الزراعة المروية في السودان بمقدار 569 ألف هكتار تحتاج بدورها إلى نحو 14 مليار م³ . السودان لا يستفيد من كامل حصته المقررة من مياه النهر، فهو يترك نحو 4 مليارات م³ في مجرى النهر، إن استهلاك مياه النيل في السودان يكاد يكون محدود، فالحاجات المنزلية لا يتوقع أن تستهلك أكثر من 1 مليار م³ في 2000، علما أنها استهلكت في 1984 نحو 0,3 مليار م³ من المياه تغطيها المصادر الجوفية بالكامل.²

بالنسبة للصناعة في السودان تقدر بعض المصادر حاجتها من المياه بحدود 2 م³، أما صناعة توليد الكهرباء التي تحتاج إلى نحو 0,5 مليار م³، فإنها لا تستهلك عمليا بل تعيدها إلى مجرى النهر للاستفادة منها في الزراعة، إجمالاً فإن ما احتاجه السودان من المياه في عام 2000 لم يزد على 21 مليار م³ استهلكت الزراعة منه نحو 19 مليار، والاحتياجات المنزلية نحو مليار م³ ، ويخصص للصناعة نحو مليار م³.³

¹ منذر خدام، مرجع سبق ذكره، ص 89.

² المرجع نفسه، ص 90

³ عسان دمشقية، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، دمشق: دار الأهالي، 1993، ص 132.

المطلب الثالث: أهمية الموارد المائية لنهر النيل بالنسبة للاقتصاد الأثيوبي

تختلف اهتمامات دول حوض النيل حول استغلال مياه النيل، فبينما ينصب الاهتمام المصري على استغلال مياه النيل كليا من أجل الزراعة والري، نجد أن اهتمام السودان يتركز حول الري في منطقة الشمال، أما أثيوبيا فترى فيه مصدرا لتوليد الطاقة الكهربائية.¹

تبلغ مساحة أثيوبيا 1,1 مليون كلم²، ويبلغ عدد سكانها 79,9 مليون نسمة، وتوصف "ببرج الماء" بحيث تقدر الموارد المائية المتجددة بـ150 مليار متر مكعب، كما أن الأمطار تتساقط عليها على مدار العام، وتمتد الأحواض الموجودة في أثيوبيا نهر النيل بـ85%. زيادة على ذلك تجري في أثيوبيا أنهار عديدة ما يجعلها تتمتع بوفرة الموارد المائية المتجددة مقارنة مع مصر والسودان، بحيث تستمد من مياه الأنهار ما قدره 90 مليار م³، و40 مليار م³ توفره الأمطار، و20 مليار م³ توفره المياه الجوفية.²

تعتمد أثيوبيا في الزراعة على مياه الأمطار بحيث لديها 809371 كم² قابلة للزراعة، تستغل منها 161874 كم² أغلبها زراعات مطرية، أما عن المساحة المقرر زراعتها اعتمادا على مياه النيل فهي 2193 كم²، تحتاج إلى 3,113 مليار متر مكعب.³

من المفترض أن يصل نصيب الفرد في أثيوبيا من المياه بحلول عام 2050 حوالي 700 م³، أي تحت خط الأمن المائي، وتخطط أثيوبيا في هذا الصدد لإقامة 33 مشروع على النيل الأزرق، مما يوفر لها في المستقبل نحو 7 مليارات م³ سنويا من المياه، كإستراتيجية فعالة من أجل التحول نحو الزراعة المنتظمة بدل المطرية لمواجهة الجفاف، تفاديا لما وقع عام 1984. غير أنها استطاعت تنفيذ مشروع واحد فقط وهو سد فينشا الذي يوفر لها 0,5 مليار م³ ويرجع السبب إلى ما يلي:

-انشغال أثيوبيا بالحرب مع الصومال و اريتريا، بالإضافة إلى اهتمامها بالترتيبات الجديدة التي أقرتها حرب جنوب السودان.

- نجاح الدبلوماسية المصرية في إقناع المانحين الدوليين بعدم تمويل هذه المشاريع استنادا لمبادئ هلسنكي.⁴

¹ رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص64.

² المكان نفسه.

³ سيف الدين يوسف محمد سعيد، البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل، في:

www. Sudengneers.org PDF / 13.pdf 9/11/2011 /16 :32/

⁴ رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

تتوفر إثيوبيا على وفرة مائية لكن مشكلتها تكمن في سوء إدارتها لهذه الموارد، كما أنها دائمة الربط بين مواردها وسياستها الخارجية، بحيث تستخدم ملف مياه النيل كورقة للضغط أو للتفاهم مع النظاميين المصري والسوداني، على حسب تغير المعطيات الداخلية والظروف الإقليمية والدولية.¹

المبحث الثالث: الإطار القانوني المنظم لاستغلال مياه النيل

نظرا للأهمية الاقتصادية والحيوية التي اكتسبها نهر النيل والحاجات المتزايدة إلى مياهه، فقد اضطرت دول حوض النيل لعقد العديد من الاتفاقيات القانونية، تهدف إلى تنظيم استغلال مياهه وتكفل لجميع الدول حقوقها في هذا المورد المائي المشترك وفقا لمبادئ القانون الدولي.

المطلب الأول: الاتفاقيات القانونية حول استغلال مياه النيل

بوصف نهر النيل نهرا دوليا فإنه يخضع في إدارته إلى قواعد القانون الدولي، وفي هذا الصدد نصت قواعد هلسنكي (Helsinki) الصادرة عام 1966 عن المؤتمر 51 لرابطة القانون الدولي على أن حوض النهر الدولي؛ هو المنطقة الجغرافية التي تمتد على أرض دولتين أو أكثر من الدول، وحددت قواعد هلسنكي أيضا لأول مرة معايير عامة تحكم عملية الانتفاع المشترك والقسمة العادلة للأنهار المشتركة مثل:

- وجوب التعاون في استغلال مياه النهر الدولي أو المجرى المائي الدولي.

- عدالة توزيع المياه.

-عدم إضرار أي طرف بمصالح الأطراف الأخرى المتشاركة معه في المياه الدولية.

وتم تأكيد هذا التوجه في المادة 2/ب من اتفاقية استخدام المجاري المائية لأغراض غير الملاحة لعام 1977، أما اتفاقية لشبونة التي تعد بمثابة الخطوة المهمة في تطور القانون الدولي الخاص بالأنهار، فلقد عرضت ثلاث فرضيات لإدارة النهر الدولي، أولها الإدارة الفردية للنهر من قبل الدولة المتاخمة للنهر وثانيها الإدارة الإقليمية للنهر من قبل جميع الدول أي دول المصب والمنبع، وثالثها الإدارة الدولية للنهر من قبل الدول المتاخمة للنهر وغيرها من دول غير المتاخمة يعينها أمر الملاحة فيه، وترجيح فرضية على أخرى يتعلق بعوامل محلية متغيرة.²

¹ رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² وزارة الخارجية، أهمية المياه كمصدر للصراعات الدولية خلال القرن 21 دراسة نموذج الشرق الأوسط وإفريقيا، الجزائر، 2011.

وعند الحديث عن مبادئ القانون الدولي تجدر الإشارة إلى الإضافات القانونية، التي تمت عام 1991 حيث أضيفت 33 مادة خاصة بموضوع المياه الدولية التابعة لمبادئ الأمم المتحدة منها:

1. الاستخدام المتساوي من قبل الدول المستخدمة للأنهار الدولية.
2. استخدام مياه الأنهار بشرط عدم الإضرار بالدول الأخرى في وادي النهر والمستفيدة من مياهه.
3. تبادل المعلومات حول المياه بين الدول المشتركة في الاستفادة من مياه النهر.
4. حل مشكلات المياه بين الدول عن طريق الحلول السلمية والحوار.¹

ومن التوصيات التي اتخذتها اللجنة القانونية الدولية عام 1991 حول الأنهار الدولية، والتي تعتمد في أساسها على مبادئ هلسنكي:

أ/ لا بد من اتفاق بين الدول المشتركة في حوض النهر المستخدمة للمياه، وتكون المرجعية في حل النزاعات حول المياه بين دول الحوض إلى مبادئ القانون الدولي.²

ب/ أن الدول في أعلى النهر أو الدول التي تملك القوة العسكرية، وترغب بحل مشاكلها بهذه الوسيلة وتشكل ضغطاً على الدول الأخرى في وسط أو أسفل النهر، مستغلة الموقع الجغرافي والقوة العسكرية ليس من حقها أن تلجأ إلى ذلك الأسلوب لأنه يضر بمصالحها وبمصالح الآخرين.³

وهناك العديد من الاتفاقيات التي تنظم العلاقة بين دول حوض النيل، يرجع تاريخ إبرامها إلى العهد الاستعماري، تهدف في معظمها إلى تعيين الحدود غير أنها تحمل بنوداً مائياً أو أكثر، وتحظى باعتراف منظمة الوحدة الإفريقية إعمالاً بمبدأ احترام الحدود السياسية منها:

البروتوكول الموقع بروما بتاريخ 1891 /4/5 بين بريطانيا و إيطاليا المتعلق بتقسيم الحدود بين إريتريا والسودان، بحيث ينص في المادة الثالثة بتعهد إيطاليا بعدم إقامة أي أعمال متعلقة بالري على نهر عطبرة من شأنها تعديل تدفق النيل.⁴

¹ Nurit Kliot, op cit ,P271-275.

² عبد الملك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص40.

³ Daniel Hillel , Rivers of Eden : The struggle for water and the quest for Peace in The Middle East, New York : Oxford university, 1994,p 272-273.

⁴ Gerome Delli and Aaron Wolf ,Managing and transforming water conflict , 3 ed,Cambridge university press, 2003,p231

المعاهدة الموقعة بين بريطانيا، إثيوبيا، إيطاليا وإريتريا بخصوص الحدود بين السودان المصري والبريطاني في أديس أبابا بتاريخ 1902 /5/15.¹ بحيث تتضمن المادة الثالثة من الجزء الأول تعهد الإمبراطور الأثيوبي "منليك" بأن لا يسمح بأي أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات إلا في حالة موافقة الحكومة البريطانية وحكومة السودان.²

معاهدة لندن بين المملكة المتحدة البريطانية وبلجيكا نيابة عن الكونغو بتاريخ 1906/5/9، تنص على أن تتعهد حكومة الكونغو بعدم إقامة أي منشآت على نهر سمليكي أحد روافد النيل، ففي المادة الثالثة من المعاهدة تعهدت الكونغو بعدم بناء أو السماح ببناء أي منشآت على أو قرب نهر السمليكي و أزاجو، قد تؤدي إلى تقليص حجم المياه التي تصب في بحيرة ألبرت إلا بالاتفاق مع الحكومة السودانية.³

الاتفاق الموقع بين فرنسا، بريطانيا وإيطاليا بتاريخ 1906/12/13 في لندن، والذي ينص في مادته 4 على الحفاظ على المصالح البريطانية في حوض النيل، و بشكل خاص التحكم في مياه النيل وروافده مع الأخذ بالاعتبار المصالح المحلية التي يمر بها نهر النيل.⁴

اتفاقية روما بين بريطانيا وإيطاليا عام 1920، التي أكدت فيها إيطاليا امتناعها عن القيام بأي عمل من شأنه تعديل حجم المياه في نهر النيل.⁵

والملاحظ لهذه الاتفاقيات يجد أنها أبرمت بما يخدم مصالح الدول الاستعمارية وتحديد مناطق نفوذها أو بالأحرى تقاسمها.

غير أن اتفاقيتي 1929 و 1959 تهدف بالأساس إلى تنظيم استغلال مياه النيل، وتعتبران مرجعية قانونية بالنسبة لدول حوض النيل، وتنظيم علاقاتها حول استغلال المياه في النهر، كما أن مصر والسودان تعتبران الاتفاقيتين أساساً قانونياً.

فاتفاقية 1929 المبرمة بين مصر وبريطانيا نائبة عن السودان، تنزانيا، أوغندا وكنيا في 1929 /5/7، تقضي بأنه بغير الاتفاق مع الحكومة المصرية لا يمكن القيام بأي أعمال ري أو توليد الطاقة هيدروكهربائية سواء على النيل و روافده أو على البحيرات، من شأنها إنقاص كمية المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تواريخ وصولها أو تخفيض منسوبها،⁶ بل أقرت الاتفاقية المشار إليها ضرورة

¹ عادل محمد العضايلية، الصراع على المياه في الشرق الأوسط (الحرب والسلام)، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص32.

² منذر خدام، مرجع سبق ذكره، ص122.

³ المكان نفسه.

⁴ مخيمر وحجازي، مرجع سبق ذكره، ص82.

⁵ منذر خدام، مرجع سبق ذكره، ص122.

⁶ مخيمر وحجازي، مرجع سبق ذكره، ص83.

إشراف الحكومة المصرية مع الحكومة المحلية في السودان على إجراءات حماية المصالح المحلية قبل تشييد هذه المنشآت. تشكل الاتفاقية أساساً قانونياً من وجهة نظر القانون الدولي لحماية حقوق مصر في مياه النيل، فقد أقرت بمبدأ الاعتراف بحقوق مصر المكتسبة تاريخياً في مياه النيل، و مبدأ التوزيع العادل لموارد النيل المائية.¹

أما اتفاقية 1959 التي عقدت في 8 / 11 / 1959 بين حكومتي مصر والسودان لتحل محل اتفاقية 1929 مع بريطانيا " من أجل الاستخدام الكامل لمياه النيل"،² فتمثل هذه الاتفاقية ذروة المحاولات لإقامة نظام قانوني دقيق لنهر النيل، بما يضمن مصالح الدولتين وقد تضمنت البنود التالية:

البند الأول: تغيير عنوان الاتفاقية من "الاستخدام الجزئي للنهر الطبيعي" إلى "الاستفادة الكاملة من مياه النيل".

البند الثاني: أقرت الاتفاقية بالحقوق المكتسبة الطبيعية والتاريخية لكل من مصر والسودان التي اعترفت بها اتفاقية عام 1929.

البند الثالث: نصت الاتفاقية على موافقة السودان على بناء السد العالي عند أسوان، وحددت ما قيمته 48 مليار متر مكعب عند سد أسوان حق مكتسب لمصر، وما قدره 4 مليار متر مكعب كحق للسودان، وبعد إضافة الفوائد التي تحققها مشروعات ضبط النهر (السد العالي)، يصبح نصيب مصر 55,5 مليار متر مكعب، ونصيب السودان 18,5 مليار متر مكعب.

البند الرابع: لقد أنشئت بموجب الاتفاقية " الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل"، وتضم عدداً متساوياً في الأعضاء من الدولتين، وأكدت وحدة موقف مصر والسودان تجاه الدول الأخرى الواقعة في حوض النهر، في حال أظهرت مطالب جديدة في مياه النيل أو حاولت إنشاء مشاريع عليه.

البند الخامس: أكدت الاتفاقية حق مصر في إقامة مكتب للتفتيش في منبع النيل بمنطقة جناح الأوغندية بالإضافة إلى اتفاقية 1983 المتعلقة بإدارة حوض النيل، التي وقعت جميع الدول الواقعة في حوض نهر النيل (مصر، السودان، أوغندا، كينيا، الكونغو الديمقراطية، أثيوبيا، رواندا، بوروندي، تنزانيا، إفريقيا الوسطى) وتم إنشاء منظمة دول حوض (أندوجو)، والتي تنص على التزام الدول الأعضاء بالتنسيق

¹ منذر خدام، مرجع سبق ذكره، ص123.

² Shlomi dinar, International water treaties negotiation and cooperation along transboundary rivers, Ied, London: Routledge pres,s 2008,p21.

والتشاور في شأن المشاريع المائية في حوض النهر، وضرورة احترام المعاهدات الدولية والثنائية بشأن تقاسم مياه النهر وعدم المساس بها.¹

في إطار هذا النظام القانوني تجرى لقاءات دورية بين المسؤولين السياسيين والفنيين من بلدان الحوض لتتبع سلامة النهر، ودراسة إمكانية تنمية الموارد المائية وتنفيذ المشاريع المشتركة لهذا الغرض. تم استحداث منظمة جديدة باسم " تكنولوجنايل " لمتابعة تنفيذ المشروعات الفنية النيلية، وبتاريخ 1997 تم عقد مؤتمر على المستوى الوزاري لتدرس تنفيذ 23 مشروع فني على النيل، كما جرى البحث في إنشاء مؤسسة إقليمية لإدارة الموارد المائية النيلية وتنميتها. هذا و تقوم السياسة المصرية اتجاه مسألة النيل على مبدأ الحقوق المكتسبة، وعلى ضرورة التشاور مع مصر في أي ترتيبات يمكن أن تؤثر في إيرادات النهر، وضرورة زيادة حصة مصر من مياه النهر من المشاريع والخزانات المائية في حال حصل نقص في إيرادات المنابع، وتعتمد مصر في تنفيذ هذه السياسة على أداتين في مجال التحرك الدبلوماسي والفني :

- الأداة الأولى تتمثل في الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل، التي أنشأت طبقاً لاتفاقية عام 1959 بين مصر والسودان، وقد نجحت هذه الهيئة في إقرار مشروع "الدراسات الهيدرولوجية لحوض البحيرات الاستوائية" مع كل من تنزانيا، أوغندا وكينيا في عام 1967، ويحظى المشروع بموافقة وكالات الأمم المتحدة المعنية : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومنظمة الأرصاد العالمية (OMM).

- وتتمثل الأداة الثانية في منظمة (أندوجو) التي أنشأت بناء على اقتراح مصر وموافقة السودان، وتشكل منتدى لتبادل وجهات النظر والمعلومات حول النيل.²

المطلب الثاني: مبادرة حوض النيل (NBI)

تم انطلاقتها بتاريخ 1999/2/22 تهدف إلى تنمية العلاقات بين الدول العشرة المشاطئة للنيل وهي: جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوروندي، السودان، أوغندا، كينيا، رواندا، إثيوبيا، مصر، تنزانيا واريتريا بصفتها عضوا مراقبا. وتعد المبادرة بمثابة رؤية مشتركة لدول إقليم حوض النيل، تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، من خلال التوزيع المنصف والمشاركة العادلة في المنفعة من الموارد المائية لحوض نهر النيل، كما أن المبادرة تعد آلية للتحويل تهدف إلى تنمية أسلوب المشاركة في المنافع المشتركة، متخطية بذلك الحدود السياسية لدول الإقليم لدعم السلام والأمن على مستوى الإقليم.³ وتتم المبادرة التي انضمت إليها كافة دول الحوض- باستثناء إريتريا التي اكتفت

¹ منذر خدام ، مرجع سبق ذكره، ص124.

² المرجع السابق نفسه، ص125.

³ مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2008/2007، القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية مركز البحوث الإفريقية، 2008، ص393.

بالانضمام كعضو مراقب- عن تطور حقيقي في رؤية دول الحوض لسبل الانتفاع المشترك بموارد حوض النيل، خاصة فيما يتعلق بالتعاون المشترك بين مصر وإثيوبيا. وفي هذا السياق تم الاتفاق على هيكل مؤسسي يتكون من مجلس وزراء الموارد المائية في دول الحوض، واللجنة الاستشارية الفنية، والسكرتارية العامة، كما تم الاتفاق على اختيار مدينة عنثيبي الأوغندية مقرا للسكرتارية الدائمة، واختيار السيد معراجي موسويا سكرتيرا تنفيذيا، كذلك تم الاتفاق على أن تكون الرئاسة بشكل دوري، واللافت للنظر أن هيكل المبادرة تضمن قناة "للحوار الدولي"، على أن يقوم بها الاتحاد الدولي للتعاون في حوض النيل بالاشتراك مع البنك الدولي وصندوق التنمية التابع للأمم المتحدة.

وتعد هذه المحصلة امتدادا لاجتماعات جنيف التي عقدت تحت مسمى "التجمع العالمي للتعاون على ضفاف النيل"، وهي الاجتماعات التي بدأت عام 1997 وبدعم من البنك الدولي وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) ووكالة التنمية الكندية، بهدف إقامة هيكل مؤسسي وقانوني للتعاون الجماعي بين دول حوض النيل،¹ ومن المواضيع التي تهتم بها المبادرة ما يلي:

1- الموضوعات البيئية.

2- الاهتمام بدعم الميادين الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم.

3- دعم وإدارة الموارد المائية في نهر النيل.

4- دور المبادرة في دعم الثقة البيئية لدول حوض النيل.²

التحديات التي تواجه عمل المبادرة:

تحتاج مبادرة حوض النيل إلى تنمية العديد من القطاعات ذات الصلة بتقليل حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي في الإقليم، وتشمل هذه القطاعات إدارات كل من: الطاقة، الري والموارد الريفية، مقاومة الفيضانات، كذلك قطاع الخدمات التجارية والنقل.³

ومن الضروري معرفة أن هناك العديد من فرص التنمية في حوض النيل، حيث تعد موارد الطاقة الهيدروليكية فريدة من نوعها على المستويين المحلي والإقليمي، كما تعتبر مسألة استخراج الطاقة بمثابة الدافع لمحرك النمو في إقليم حوض النيل، فعلى سبيل المثال نجد أن إستراتيجية التنمية لكل من الزراعة

¹ أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2009.

² مجموعة من الباحثين، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2007/2008، مرجع سبق ذكره، ص 399-401.

³ المرجع نفسه، ص 401.

المطيرة والتقنيات الحديثة التي تتبع في الري، يمكن أن تحدث الكثير من التغييرات الايجابية في الإقليم، هذا بالإضافة إلى الإدارة الجيدة لموارد المياه، وهذا النوع من التنمية يمكن أن يساهم في تحسين وإعادة توزيع خريطة السكان في الإقليم على نطاق أكثر اتساعاً.¹

لم تعد الطرق التقليدية في استغلال الموارد المائية لنهر النيل، والتي يتصف غالبيتها بأنها أحادية الجانب مناسبة لتحقيق التنمية في الوقت الراهن، لذا جاءت مبادرة حوض النيل لتطرح مفاهيم جديدة للتنمية، من خلال مشروعات تهدف إلى المشاركة والتعاون من أجل تحقيق أقصى منفعة من الموارد المائية للنهر، فعلى سبيل المثال نجد أن المبادرة تطرح مشروعاً للرؤية المشتركة، يهدف إلى الإدارة الجيدة للموارد المائية للنهر، وهذا المشروع سوف يساهم في إدارة الموارد المائية عند منابع النيل، مما يمكن من تخفيض نسبة خطر تآكل البنية الأساسية في دول المصب. زيادة على أن الإدارة الجيدة للموارد المائية في الإقليم سوف تساهم في تحسين أداء المشروعات الاستثمارية في الإقليم، كما يمكن في حالة نجاح المشاريع من جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية لإنعاش الاقتصاد في الإقليم، وهناك العديد من التحديات التي تواجهها المبادرة، والتي تحاول التغلب عليها من خلال دفع عمليات التعاون والمشاركة بين دول الحوض مثل:

1- التهديدات السكانية المتزايدة حيث يكمن التحدي في استهلاك المنافع التي تحققها المبادرة بصورة أسرع، مما يجعل هناك إهداراً لما يتم تحقيقه من التنمية بصورة أسرع.

2- ظاهرة التغير المناخي والجفاف الذي تعاني منه العديد من المناطق في دول النهر، حيث تؤثر هذه الظاهرة على محاولات التنمية التي تحتاجها دول الإقليم وتسعى لتحقيقها على المستوى المحلي، وذلك لمحاولة سد الاحتياجات السكانية، هذا بالإضافة إلى حاجة المبادرة لمواجهة التحديات التي تؤثر على الموارد الطبيعية في الإقليم، و تنعكس بدورها على تقليل الاختيارات المتاحة للتنمية.²

والتحديات التي تواجهها المبادرة تحتاج إلى التعاون الإقليمي لمواجهة الظروف الصعبة، التي لا يمكن للدول منعزلة أن تتغلب عليها، مما سينعكس بالإيجاب على إدارة الأزمات مثل الفيضانات أو الجفاف وتخفيض الخسائر على قدر المستطاع، والتعاون الإقليمي من شأنه أن يخفف من حدة الصراعات (مقاربة الاعتماد المتبادل)، ودفع عمليات السلام والأمن في الإقليم لتحقيق الاستقرار، مما يساهم أيضاً في إنعاش التنمية، وجذب المشروعات الاستثمارية في قطاعات أخرى زيادة على قطاع المياه مثل قطاعات النقل والتجارة والطاقة.

¹ مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2008/2007، مرجع سبق ذكره، ص401.

² المكان نفسه.

خلاصة واستنتاجات

من خلال ما سبق تستنتج الدراسة أن نهر النيل يشكل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد المصري و السوداني وبقية دول الحوض، وتزداد أهميته في ظل ازدياد النمو السكاني، وتناقص نصيب الفرد من المياه أو ما يعرف بالندرة المائية. ولكن مكن الخطر هو أن 85% من موارد النيل أثيوبية الأصل، وهذا ما يهدد الأمن المائي المصري والسوداني، في ظل تصعيد الالتهج السياسي من قبل حكومات الدول الثالث مصر، السودان وأثيوبيا، بالرغم من فرص التعاون و المبادرات الإقليمية في حوض النيل، التي تهدف إلى تنمية الموارد المائية للنهر من خلال استخدام أسلوب التعاون الإقليمي بين دول المنطقة. إلا أن التفاعل بين هذه الدول يتجه نحو التوتر أكثر منه إلى التعاون، لذلك ستحاول الدراسة في الفصل الثاني دراسة هذا التفاعل النزاعي مبرزة أهم العوامل التي تحكم في تحفيزه.

الفصل الثاني:

البعد الجيوبوليتيكي لنهر النيل في التفاعل
النزاعي بين دول الحوض: مصر، إثيوبيا
والسودان

تذكر العديد من الأدبيات أن الحروب والنزاعات بين الدول ستكون حول الموارد المائية، مما يجعلنا نتحدث في المستقبل عن جيوبولتيك المياه بدلا من جيوبولتيك النفط أو البترول. لذلك تكتسب مصادر المياه العذبة أهمية خاصة بالنسبة للدول، خصوصا في ظل التغيرات المناخية و الزيادة السكانية التي تؤثر على كمية الماء العذب سلبيا .

وانطلاقا من فرضية أن الدول فاعل عقلائي وأناي في العلاقات الدولية، يبحث عن مصلحته من أجل البقاء. ترى الدراسة أن عنصر المياه يشكل موردا متنافسا عليه من قبل الفاعلين الدوليين(الدول)، بحيث خلصت في الفصل الأول أن لنهر النيل أهمية خاصة بالنسبة لكل من مصر، السودان وأثيوبيا باعتباره موردا مائيا مهما للدول السابقة الذكر. غير أن أهميته تجعل منه عاملا محفزا للتفاعل النزاعي بين الأطراف الثلاث، التي تعاني أساسا من ندرة المياه نتيجة وقوعها في إقليم جاف وفقير ويعاني من ظاهرة الانفجار السكاني. لذلك ستطرح الدراسة ضمن هذا الفصل العديد من التساؤلات ستحاول الإجابة عنها: كيف يؤثر نهر النيل في توتير العلاقات بين دول الحوض؟ ما هو مسار النزاع في حوض النيل في ظل غياب إطار قانوني متفق عليه من قبل الجميع؟ كيف تؤثر المستجدات الإقليمية والدولية على التنافس حول موارد المياه؟ ما هي العوامل المساعدة على تحفيز النزاع في المنطقة؟ ما هو تصور الأطراف حول التوتر بشأن المياه في المنطقة؟ إلى أي مدى يمكن الحديث عن دور أطراف ثالثة في النزاع وما هي مصلحتها؟

المبحث الأول: النزاع حول الموارد المائية في حوض النيل

ترشح العديد من الدراسات منطقة حوض النيل بيئة للنزاع حول الموارد المائية بين دول المصب والمنبع، بالنظر إلى زيادة الاعتماد على مياه النهر وأهميته الاقتصادية.

المطلب الأول: الجذور التاريخية للنزاع حول الموارد المائية في حوض النيل

1- طبيعة النزاع في حوض النيل:

قد يبدو الماء مصدراً غير محتمل للنزاع، لكن الصراع على الماء كان في حقيقة الأمر سمة السلوك البشري في كل مراحل التاريخ، ففي العهد القديم على سبيل المثال ذكر أن بني إسرائيل لم يستطيعوا دخول " أرض الميعاد " حتى طردوا السكان الأصليين منها " اصعد إلى أرض تقيض لبنا وعسلا"، قال الرب لموسى الذي عسكر في صحراء سيناء، أيضاً الحروب بين القبائل العربية في الصحراء حول مصادر المياه، كما أن الحروب لقرون عديدة كانت مرتبطة بحماية وتدمير شبكات المياه الحيوية، وكانت السودود هدفا للهجمات أثناء نشوب الحروب. وانفجر الصراع على الماء أيضاً أثناء فترة الحرب الباردة بالرغم من أنه غالباً ما كانت تحجبه أحداث أخرى، فحرب 1967 العربية -الإسرائيلية فجرها إلى حد كبير الاقتتال من أجل السيطرة على روافد نهر الأردن، زيادة على أزمة 1990 عندما قامت تركيا بقطع جريان نهر الفرات لتملاً إحدى خزانتها.¹

وازداد الاتجاه منذ بداية التسعينيات نحو النظر إلى نزاعات المياه كواحدة من بين المصادر المختلفة للصراع بين الدول في فترة ما بعد الحرب الباردة، لاسيما في أقاليم معينة مثل الشرق الأوسط و القارة الإفريقية بسبب ما يثور من خلافات بين بعض دول هذين الإقليمين حول مصادر المياه وحصص تقاسمها، علاوة على ظروف الندرة النسبية لموارد المياه فيهما.²

وتأتي العلاقة بين المياه والصراع كجزء من العلاقة المتصاعدة بين البيئة والصراع السياسي والاقتصادي، وقد تطور في إطار محاولات بناء تلك العلاقة عدد من المقولات المهمة حول العلاقة بين قضايا المياه والبيئة بشكل عام والصراع بشكل خاص. التي تجاوزت سؤال ما إذا كانت هناك علاقة ما

¹ مايكل كلير،ترجمة عنان حسن، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2008، ص156-157.

² أحمد إبراهيم محمود وآخرون، مرجع سبق ذكره.

بين المشكلات البيئية والصراع والأمن القومي إلى البحث في سؤال: كيف ومتى تصبح البيئة موضوعا للصراع أو للتعاون والتكامل؟¹

ومن بين تلك المقولات: " إن الدولة التي تسيطر على أعالي النهر تمتلك القدرة على التأثير والسيطرة على كمية ونوع المياه المتدفقة إلى باقي دول حوض النهر " (Haftendom) ، بمعنى آخر فإن دول أعالي النهر تستطيع استخدام المورد المائي كأدوات وأهداف لأعمال سياسية وعسكرية، دون أن ينفى ذلك اعتماد الاستخدام السياسي للمورد المائي على محددات أخرى مثل درجة الاعتماد على المياه، ومدى توافر مصادر بديلة، كثافة السكان، مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.²

وفيما يتعلق بحالة نهر النيل أشارت العديد من الدراسات التي نشرت في هذا الصدد، إلى أن هذا النهر يعتبر أحد أهم الحالات المرشحة للتصاعد والنزاع، بما في ذلك إمكانية نشوب صراع مسلح فيما بين دول النهر بسبب الخلافات القائمة حول قضايا تقاسم المياه، علاوة على ازدياد مشكلات الجفاف بما يزيد من احتمالات الندرة وتخفيض نصيب دول النهر من الموارد المائية. مما يدفع بالبعض إلى استنتاج إمكانية أن تصبح هذه المسألة موضوعا لصراعات عنيفة بين دول نهر النيل، وتذهب بعض المصادر الدولية إلى أن الاستخدامات السابقة والحالية لمياه نهر النيل لم تكن تثير مشكلات كبيرة بين الدول المعنية، لأن السودان وإثيوبيا لم تكونا تستخدمان مياه النيل بكثافة، بل إن السودان لم يكن يستخدم حصته المنصوص عليها بالكامل في اتفاقية عام 1959 مع مصر، إلا أن ازدياد الطلب على المياه في المستقبل سوف يحمل مخاطر نشوب توتر فيما بين هذه الدول الثلاث.³

و ترى الدراسة أن السبب الرئيسي للنزاع في حوض النيل هو في حقيقته نزاع على الماء كمورد حيوي وأساسي " فالمنطقة التي يتوجب فيها على الدول أن تتنافس لأجل الوصول إلى إمدادات الماء الحيوية، والتي يؤمن القادة فيها بأنه يجب عليهم ألا يتخلفوا عن غيرهم في هذه المنافسة هي من المرجح أن تكون منطقة مضطربة جدا". وعلى حد تعبير كلاوس توبفر الأمين العام لليونسكو عام 1999 " عندما يصبح الماء نادرا بشكل متزايد يصبح موضع اشتهاة الغير، ويمكن أن يطلق العنان للصراعات"، " أكثر الصراعات مرارة ستخاض في المستقبل القريب على الماء".⁴

¹ عادل زقاع، دور التنافس حول الموارد الطبيعية النادرة في تفجير النزاعات الدولية و الداخلية دراسة حالة الألبان والنفط في :

WWW :boulmkahal. Yoasite.com/resources.10 :17/23-11-201

² أحمد إبراهيم محمود وآخرون، مرجع سبق ذكره.

³ المرجع نفسه.

⁴ مايكل كلير، مرجع سبق ذكره، ص159-161.

والماء كمورد متنازع عليه يحمل أوجه شبه كثيرة بالنفط، فهو ضروري لمجموعة واسعة من النشاطات البشرية، و يوجد بمقادير محدودة نسبياً، علاوة على ذلك عندما يستنزف المخزون لا يمكن اكتساب كميات إضافية إلا بواسطة جهود مكلفة ، كما أن ارتفاع عدد السكان يضخم الطلب العالمي على مادتي الماء والنفط و يقربان إلى نقطة الندرة، زيادة على ذلك أن المصادر الهامة للماء توجد في مناطق تتداخل فيها الحدود القومية. ويمكن بالتالي أن تصبح بؤرة للنزاعات الإقليمية بين الدول المتجاورة، إن ما يجعل هذا الوضع محفوفاً بالمخاطر من وجهة نظر أمنية، هو أن كثيراً من المصادر الأساسية للماء في هذه المناطق يتقاسمه بلدان أو أكثر مثل حالة نهر النيل الذي تتقاسمه عشرة دول، فالأنهار المشتركة هي مصدر مزمن للتوتر حتى في ظل أفضل الظروف، عندما يكون جريان الماء غزيراً نسبياً والدول المعنية تتمتع بعلاقات جيدة، لكن عندما ينخفض منسوب المياه وتدهور البيئة السياسية تصل هذه التوترات إلى نقطة القطيعة.¹

غير أن هذا الصراع على المياه في حوض النيل يؤخذ شكل النزاع على مدى شرعية الاتفاقيات التي تنظم استغلال مياه النيل، بهدف الضغط من أجل التفاوض على ترتيبات اقتسام المياه العادل بين الدول المعتمدة على هذا النهر، و يندرج النزاع بين دول حوض النيل ضمن سياق الجدل السياسي والقانوني بين دول الأحباس العليا للنهر من ناحية و دولتي أسفل النهر من ناحية أخرى، إذ تطرح دول أعالي حوض النيل مسألة عدم شرعية الاتفاقيات السابقة، وفي المقابل تتمسك مصر والسودان بقاعدتي التوارث الدولي للمعاهدات والحق التاريخي المكتسب.²

والمشكلة الحالية حول تقاسم مياه النيل تعود جذورها إلى العهد الاستعماري، بحيث قامت بريطانيا بالإشراف على الاتفاقيات الخاصة باستغلال الموارد المائية في حوض النيل بين دول الحوض، التي كانت أساساً تحت سيطرة الاستعمار، فكل من اتفاقيتي 1929 و 1959 تعترفان بالحقوق المكتسبة لمصر والسودان، وتلقى الاتفاقيتين تحفظ العديد من دول حوض النيل خصوصاً أثيوبيا التي يفيض منها حوالي 85%، كما أنه بموجب الاتفاقية تتحصل مصر والسودان باعتبارهما دولتي مصب على التوالي 55,5 مليون م³ و 18,5 مليون م³ ، وتخول الاتفاقيتين لمصر حق الاعتراض على أي مشروع في ضفاف النيل أو روافده من شأنه التأثير على منسوب المياه أو تاريخ وصولها، هذا ما زاد من تأزم الأوضاع بين دول الحوض في ظل غياب الإطار القانوني المتفق عليه من قبل جميع دول الحوض، التي بادرت برفض الاتفاقيات المنظمة لاستغلال مياه النهر بعد استقلالها، وعدم الاعتراف بالحقوق التاريخية لمصر والسودان، وبصفة عامة تستند دول حوض النيل على الحجج التالية لرفض تلك الاتفاقيات:

¹ مايكل كبير، مرجع سبق ذكره، ص 166.

² مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2008/2007، مرجع سبق ذكره، ص 415.

1- أن الاتفاقيات الخاصة بتنظيم استغلال مياه النيل تم توقيعها من قبل الدول المنتدبة نيابة عن الدول الخاضعة للانتداب خلال الفترة الاستعمارية، وعليه فإن دول الحوض لم تكن دولا مكتملة السيادة عند توقيع تلك الاتفاقيات.

2- إن اتفاقيات مياه النيل في مجملها جاءت متحيزة لبريطانيا ومصر فيما بعد.

3- حصلت مصر بموجب تلك الاتفاقيات على حق الإشراف والتصرف المطلق في مياه النيل على حساب دول الحوض الأخرى.

4- كرست تلك الاتفاقيات تقاسم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية والتفوق البريطاني على فرض الاتفاقيات على الأطراف الاستعمارية الأخرى، لتحقيق أكبر قدر من السيطرة على مياه نهر النيل وهو ما جاء على حساب حقوق دول المنبع.¹

2 - ديناميكية النزاع في حوض النيل:

لقد عبرت دول الحوض عن رفضها لمعايير تقاسم مياه النيل بصور مختلفة، تدرجت من تصرفات الحياد أو عدم الاهتمام التي تشمل التصريحات الدالة عن عدم الاهتمام واللامبالاة، أو البيانات الإنشائية التي لا تتضمن موقفا محددًا، مرورًا بالتعبيرات العدائية اللفظية- سواء الرسمية أو غير الرسمية – والتي تتراوح في شدتها ما بين تعبيرات عدائية لفظية معتدلة وأخرى قوية، وانتهاءً ببعض الأعمال العدائية الدبلوماسية والاقتصادية كالمقاطعة الدبلوماسية أو الاقتصادية، وقف المعونات، استدعاء السفراء لمشاورات طارئة.²

والدارس للعلاقات ما بين دول حوض النيل يجد أنها تتسم بالتصعيد والتهدة، فأحيانًا نلاحظ توترا وحتى تازما في العلاقات، وأحيانًا أخرى نلاحظ نوعا من الاستقرار أو بالأحرى الاستقرار النسبي في العلاقات ويرجع ذلك إلى العديد من المعطيات الوطنية والإقليمية وحتى الدولية. فغياب إطار قانوني متفق عليه من قبل جميع دول الحوض كان مصدرا للنزاع والخلاف، كما أن الاتفاقيات المنظمة لاستغلال مياه النيل في أغلبها اتفاقيات ثنائية، وقد بادرت دول المنبع برفضها لهذه الاتفاقيات بعد استقلالها وعدم اعترافها بالحقوق التاريخية لمصر والسودان.

أما بالنسبة لمصر وإثيوبيا فهناك دائما تعارض في الآراء حول جيوبوليتيك نهر النيل، بالإضافة أيضا إلى التنافس حول مراقبة البحر الأحمر، ظهر هذا التعارض بين الدولتين خلال فترة الحرب الباردة

¹ مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2008/2007، مرجع سبق ذكره، ص 416.
² المرجع نفسه، ص 436.

بحيث كانت مصر تنتمي إلى القطب الاشتراكي وأثيوبيا إلى القطب الرأسمالي، زيادة على منطق التحالفات الواسع في منطقة حوض النيل بين القاهرة والخرطوم من جهة، وبين أديس أبابا و تل أبيب بحيث منذ تأسيسها سعت إسرائيل إلى البحث عن تحالفات في المنطقة سواء مع أثيوبيا أو أوغندا.¹

ويرجع تاريخ توتر العلاقات تحديدا بشأن مياه النيل بين إثيوبيا ومصر إلى أواخر الخمسينيات، حيث حاولت أمريكا وإسرائيل الضغط على عبد الناصر بتوظيف مسألة مياه النيل، وتهديد الأمن المائي المصري، إذ قام مكتب استصلاح الأراضي في أمريكا بتنفيذ دراسة حول إمكانية تنمية الأراضي الزراعية، وتوليد الطاقة على امتداد 2200 كم من حدود أثيوبيا مع السودان وذلك بين عام 1958 وعام 1964، واقترحت الدراسة إنشاء أربعين مشروعاً مائياً على روافد النيل في هضبة الحبشة والنيل الأزرق لكن المشاريع لم تنفذ² - وكنوع من الرد على مشروع بناء السد العالي في مصر - قررت أنها سوف تطور زراعة 92 ألف هكتار في النيل الأزرق و 28 ألف هكتار في حوض البارو، وتتولى تحويلها إلى نظام الري الدائم. كما طرحت إثيوبيا أمام مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نمواً قائمة بأربعين مشروعاً على نهر النيل الأزرق و السوبات، وعارضت تشكيل منظمة إقليمية كانت قد بادرت مصر بطرح فكرتها في عام 1983، بهدف إدارة موارد حوض النيل المائية. ومن الجانب المصري لا يخفى الطابع الاستفزازي في السياسة المصرية فمثلاً تصريح السادات في 16/12/1979 عن عزمه نقل المياه إلى إسرائيل واستعداده لخوض الحرب في أعالي النيل (إثيوبيا) إذا تعرضت حصة مصر للتهديد، أو تصريحات بعض البرلمانيين عن عزم مصر نقل مياه النيل إلى السعودية³ وزاد من تأزم الأوضاع عندما قامت أثيوبيا بتنفيذ مشروع فينشا الذي يؤثر على حصة مصر بنسبة 5 مليار متر مكعب، فأثيوبيا تتحفظ بشدة على الإطار القانوني القائم بشأن تقاسم مياه النيل لعدة اعتبارات، أبرزها أنها لم تكن طرفاً في اتفاقيتي 1929 و1959 بحيث لم تكن مستعمرة بريطانية، ولم تكن مشمولة بالالتزام البريطاني لمصر بموجب اتفاقية عام 1929، علاوة على أنها لم تكن طرفاً في اتفاقية 1959، ولم تدع للمشاركة فيها وهي بالتالي لا تقر بها. وعلى صعيد الممارسة العملية كانت كل من تنزانيا، كينيا وأوغندا قد تبنت مواقف رافضة لاتفاقية 1929،⁴ وكان الموقف التنزاني هو الأعلى صوتاً والأكثر قوة فيما بين هذه الدول، فقد أعلن جوليوس نيريري رئيس وزراء تنزانيا في عام 1962 بشأن موقف بلاده إزاء الاتفاقيات التي ورثتها من العهد الاستعماري، أن كل الاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا بشأن تنزانيا سوف تعطي مهلة لمدة عامين لإعادة

¹ Aymeric Chauprad, op-cit, P660 .

² كامل زهيري، النيل في خطر: مشروعات تحويل مياه النيل من هرتزل الى بيجن، 1980-1903، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ص94.

³ منذر خدام، مرجع سبق ذكره، ص126.

⁴ أحمد إبراهيم محمود وآخرون، مرجع سبق ذكره.

التفاوض بشأنها مع الأطراف المعنية، وسوف تعتبر الاتفاقيات التي لم يتم التفاوض بشأنها ملغاة ما لم تنطبق عليها مبادئ القانون الدولي، وأعلنت تنزانيا عقب ذلك أنها غير ملزمة باتفاقية عام 1929 باعتبارها لا تتوافق مع واقع استقلالها عن بريطانيا، وقد عرف هذا الموقف لاحقاً ب"مبدأ نيريري لتوارث المعاهدات"، وأرسلت تنزانيا مذكرات رسمية بهذا المعنى إلى كل من مصر والسودان وبريطانيا.¹

هذا الموقف الرفض للاتفاقيات الموروثة من العهد الاستعماري لاسيما اتفاقية 1929، تكرر أيضا من جانب كل من أوغندا وكينيا عقب استقلالهما، وأصدرت الدولتان بيانات مماثلة لتلك التي صدرت عن تنزانيا، وهو ما بات يعرف لاحقاً ب"القانون الدولي" الإقليمي لشرق وجنوب أفريقيا لتوارث المعاهدات. وفي المقابل أعلنت مصر تمسكها بصلاحية اتفاقية 1929 وفقا لمبدأ التوارث الدولي، بالإضافة إلى تأكيد مصر دوماً على أن حقوقها في مياه النيل تندرج في إطار مبدأ الحقوق الطبيعية والتاريخية، والذي يعتبر أحد المبادئ المستقرة في القانون الدولي، ولا يتأثر بالتالي بتغيير النظام السياسي الحاكم في الدول الأخرى المعنية، كما كانت مصر حريصة دائماً على تأكيد أن المنهج السليم للتعامل مع قضية الانتفاع بمياه النيل، يتمثل في التعاون المشترك من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد الهائلة المهجرة من مياه النهر بدلاً من التنازع على الكمية المحدودة المتاحة.²

عموماً في الفترة الممتدة من 1990-1999 تميزت العلاقات بين دول الحوض بالهدوء النسبي، بحيث كانت إثيوبيا مشغولة بفعل الصراع المستمر مع القوى الانفصالية في اريتريا، والغارات المشنة من قبل الصومال، ثم انشغلت بالحرب مع اريتريا بعد استقلالها. كما أن السودان كان منشغلاً بالوضع الداخلي غير المستقر بسبب النعرات القبلية والاثنية بالإضافة إلى مسألة انفصال الجنوب. أما الدول الأخرى الاستوائية في الحوض كانت تعيش نزاع اثني وسياسي.³

وترى الدراسة أن مصر هي المستفيد الوحيد من تأزم الأوضاع في هذه الدول، كما أنها سعت إلى الإبقاء على المعادلة القائمة من خلال مساندة القوى المعادية للحكومات، فقامت بدعم المنشقين الصوماليين في إقليم أوغادين مثلاً.

غير أن الأمور عادت للانفجار مرة أخرى في عام 2004، عند تصاعد مطالب كل من كينيا، وأوغندا إثيوبيا وتنزانيا بالتعديل في الاتفاقيات وعدم الاعتراف بالاتفاقيات القديمة. كما أظهرت المفاوضات

¹ أحمد إبراهيم محمود وآخرون، مرجع سبق ذكره.

² المرجع نفسه.

³ مايكل كليبر، مرجع سبق ذكره، ص174.

الخاصة بمبادرة حوض النيل على مدى السنوات العشر الماضية وجود ثنائية حادة بين دول النهر، بحيث أصبحنا أمام فريقين أولهما: يضم دول المنبع، والثاني: يضم دول المصب (مصر والسودان). وتعتبر دول المصب أن مياه النيل هي المورد الأساسي للمياه وترفض تغيير الاتفاقيات، فمياه النيل تمثل لها قضية تمس أمنها القومي بالأساس، لذا تحاول الحفاظ على حقوقها التاريخية المكتسبة. وفي المقابل تعتبر دول المنبع أن هذه المياه تنبع من أراضيها وملك لها، ويجب أن تستفيد منها بشكل أكبر.¹

وقد تبلورت مرحلة جديدة من النزاع بين دول المصب و دول المنبع في عام 2009 (الاجتماع الوزاري في كينشاسا 2009/5/23)، لتؤكد على استمرار ثنائية الصراع في العلاقات ما بين الدول والتوتر الذي تواصل حتى بعد الاجتماع في شرم الشيخ في (2010/4/14)، وفي 14 مايو 2010 وقعت أربعة من دول حوض نهر النيل (إثيوبيا، أوغندا، رواندا وتنزانيا)، في مدينة **عنيتيبي** الأوغندية على اتفاقية إطارية في غياب دولتي المصب مصر والسودان حيث وقع ممثلو هذه الدول على الاتفاق الذي يجري التفاوض حوله منذ حوالي عشر سنين بين الدول التي يمر عبرها النهر، من أجل تقاسم أفضل لمياه النهر. وأعلنت وزيرة المياه الأوغندية أن الاتفاقية الجديدة ستضمن "تقاسم أكثر عدالة" لمياه أكبر نهر في أفريقيا بحسب ما ترى هذه الدول، وأوضحت أن الدول التي على استعداد للانضمام إلى الاتفاقية ستمنح مهلة سنة، وأكدت أن بنود الاتفاقية "لن تتغير" معربة عن الأسف لرغبة مصر والسودان في الإبقاء على الوضع القائم.²

ولقد صاحب الفترة التي تلت توقيع الاتفاق الإطاري ب **عنيتيبي** حملة من التصعيد السياسي ضد مصر من طرف الدول الموقعة، خصوصا أثيوبيا بحيث صرح الرئيس مليس زيناوي: " إن مصر ما زالت تحت سيطرة الأفكار البالية المتعلقة بالحقوق التاريخية". لقد أدى هذا الوضع إلى حالة من **التشنج** في العلاقات اتسمت ب**حدة التوتر**، تجلت من خلال التصريحات السياسية لهذه الدول، أما الطرف المصري فأكد على التمسك بحقوقه واستعداده لاستخدام القوة.³

غير أن المتتبع لديناميكية النزاع في حوض النيل، يلاحظ انه هناك حالة من الهدوء النسبي سادت في العلاقات بين دول الحوض ابتداء من تاريخ الاحتجاج الاجتماعي المصري في 25 يناير 2011 إلى يومنا هذا، نظرا للدور الذي لعبته **الدبلوماسية الشعبية** بعد الاحتجاج أي الانتقال من الدبلوماسية الرسمية

¹ عاصم فتح الرحمن، الأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل، على الموقع:

<http://sudanice.com/2008-05-19-17-33/21/11/2011/10:37>

² أماني إسماعيل، مياه النيل.... بين سيناريو التصعيد وحتمية التعاون، على الموقع:

<http://gafred.kananaonline.com/topics5764/posts/304392/4/10L2011/11:07> .

³ William Pierre Bouziges , **Le Soudan, cœur géostratégique de L'Afrique subsaharienne**, **ISRIS**, décembre 2010, p 84 .

إلى الدبلوماسية الشعبية (TRAC 2) في التعامل مع ملف النيل من طرف مصر، بحيث توجه وفد يتكون من 56 شخص من مختلف التيارات السياسية في ثلاث جولات إلى كل أوغندا، أثيوبيا والسودان. ومن نتائجها تأكيد الرئيس الأوغندي موسفيني على أن أوغندا لا يمكن أن تقوم بأي عمل من شأنه أن يضر بمصر، كما أوقفت أثيوبيا التصديق على الاتفاقية الإطارية التي وقعت عليها معظم دول الحوض لحين انتهاء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في مصر، من جهة أخرى أكد رئيس حكومة جنوب السودان كير مياردين عدم مساس دولة جنوب السودان بحصة مصر بناء على اتفاقيتي 1929 و1959.¹

ولقد نجحت الدبلوماسية الشعبية إلى حد ما في تفعيل دور مصر في الفضاء الإفريقي، بعد التراجع الذي شهده هذا الدور خلال السنوات السابقة لصالح قوى أخرى في فترة حكم النظام السابق (حسني مبارك).

المطلب الثاني: الأسباب غير المباشرة للنزاع في حوض النيل

إن النزاع في حوض النيل نزاع مركب، تتداخل في تحريكه وتحفيزه مجموعة من العوامل والأسباب التي تزيد من حدته وتجعله من أخطر النزاعات حول تقاسم المياه. لذلك ترى الدراسة أن الندرة الحالية للمياه في حوض النيل سببها الزيادة أو الانفجار السكاني، التحولات المناخية، موجات الجفاف في ظل توجهات دول المنطقة إلى استهلاك كبير لمياه النيل من أجل دفع عملية التنمية، بالإضافة إلى بيئة سياسية تتسم بعدم الاستقرار والعنف الداخلي وعبر القومي وهذا ما ستحاول الدراسة شرحه بالتفصيل:

1- الزيادة السكانية:

يشكل النمو السكاني المرتفع تحديا خطيرا بالنسبة لدول الحوض، وأيضا على قدرة الموارد المائية التي يوفرها نهر النيل على تلبية احتياجات سكان الإقليم. إن مشكلة ندرة المياه في حوض النيل تتفاقم كنتيجة منطقية لتزايد النمو السكاني الذي يتجاوز 1,4 مليون نسمة كل عام، ففي مقابل الزيادة السكانية المرتفعة سيتزايد الطلب على المياه من أجل تلبية الاحتياجات المنزلية، الصناعية، الزراعية والشرب.² وفي رأي الدراسة أن الزيادة السكانية ستكون عاملا حاسما في زيادة التوتر بين دول الحوض بالنظر إلى ندرة المياه بالنسبة لهذه الدول، وبالخصوص مصر التي تعتمد على نهر النيل كليا في تلبية حاجيات سكانها ومن المفترض أن تواجه مصر عجزا مائيا في المستقبل.

¹ محمد نظمي الزياتي، الدبلوماسية الشعبية ودورها في إحياء دور مصر التاريخي، على الموقع:

WWW.sig.gov.eg/ar/default.aspx .22/10/2011/10:49.

² مايكل كليبر، مرجع سبق ذكره، ص 159.

ومع ازدياد عدد السكان في مصر المتوقع أن يصل إلى 30 مليون نسمة ما بين 1998-2025، أمام هذا الوضع يرجح أن تكون القاهرة أكثر عدائية لأي مشاريع على مستوى المجرى الأعلى للنهر، وفي المقابل تقدر الزيادة السكانية في أثيوبيا 3،2 % ، و 2،2% في السودان، هذا ما يجعل الدول بحاجة لسحب أكثر للمياه من النيل، لذلك سيبقى الوضع متفجرا بشكل محتمل للغاية.¹

وعلى حسب النظرية المالتوسية التي صدرت في أوائل القرن التاسع عشر، يؤكد مالتوس في مقاله المعنون: « Essaye on population »، على فرضية مفادها أن النقص في مواد الغذاء سيؤدي إلى دورات متكررة من الجوع، ويقول " أن قوة السكان تفوق بكثير قدرة الأرض على توفير المعاش لهؤلاء البشر"، ويصل إلى نتيجة أن " الموت المبكر سيحل بالبشرية بشكل أو بآخر " هذه الرؤية تجد صداها في بعض التقديرات الأكثر تشاؤمية حول السيناريوهات المستقبلية للمياه في العالم. وفي هذا الصدد أشارت اللجنة العالمية للمياه إلى أن التقديرات الحسابية المنذرة بشأن المياه كإحدى أكبر التهديدات التي تواجه البشرية، خصوصا وأن الأرض توفر فقط ما نسبته 1% فقط من المياه العذبة. وعلى حسب النظرية المالتوسية يتزايد السكان وفق متتالية هندسية، في حين تتزايد الموارد بمتتالية حسابية، وهذا ما يحدث فجوة تؤدي إلى المجاعة والحروب.

عدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية

2	4	8	16	32
2	4	6	8	10

الموارد القابلة للاستغلال تتزايد بمتتالية حسابية.²

انظر الجدول الذي يوضح العلاقة بين الزيادة السكانية و الحاجة إلى المياه سنة 2025، بحيث تظهر الفجوة بين الزيادة السكانية ونصيب الفرد من المياه في منطقة حوض النيل.

¹ مايكل كلير، مرجع سبق ذكره، ص176.

² عادل زقاع، دور التنافس حول الموارد الطبيعية النادرة في تفجير النزاعات الدولية و الداخلية دراسة حالة الألماس والنفط، في:

جدول رقم 1: يوضح العلاقة بين الزيادة السكانية والحاجة إلى المياه في حوض النيل لغاية 2025**La disponibilité en eau par habitant dans le bassin du Nil**

الدول	عدد السكان عام 1995 (بالملايين)	عدد السكان عام 2025 (بالملايين)	نصيب الفرد من المياه عام 1995 (م3)	نصيب الفرد من المياه عام 2025 (م3)
بوروندي	6,4	13,5	655	269
الكونغو	43,9	104,6	369,803	139,309
مصر	62,9	97,3	1,123	630
إثيوبيا	55,1	126,9	2,207	842
كينيا	28,3	63,4	636	235
رواندا	8,0	15,8	897	306
السودان	28,1	58,4	4,792	1,993
تنزانيا	29,7	62,9	2,924	1,025
أوغندا	21,3	48,1	3,759	1,437

Source:

Www. worldenergy .org.

2- حساسية منطقة حوض النيل (عدم الاستقرار):

تعاني دول المنطقة من مشكلات عدة انعكست بشكل مباشر على أنظمة الحكم والسياسة، الأمر الذي أدى إلى عدم استقرارها وتغييرها بشكل مستمر ودائم. ويمكن في هذا السياق أن نميز بين ثلاثة مستويات لحالة عدم الاستقرار السياسي التي تسود دول الحوض:

أ/ **التغير العنيف للقيادة السياسية:** عكس التغير العنيف للقيادة السياسية في بعض دول الحوض خطورة عملية التداول على السلطة، حيث ظهر في بلدان الحوض جيل من القادة الذين تولوا السلطة عن طريق القوة مثل يوري موسيفيني في أوغندا، ومليس زيناوي في إثيوبيا، أسياي أفورقي في إريتريا وحاول هؤلاء بعد ذلك اكتساب الشرعية من خلال التحالف مع بعض التوجهات الغربية خصوصا الأمريكية.

ب/ **الصراعات العرقية والإثنية:** تشهد دول حوض النيل تباينات عرقية وتعددا اثنيا واضح المعالم، تم توظيفه في معظم الأحيان لتحقيق أهداف سياسية لمصلحة الجماعة الحاكمة دون أخرى. وهو ما أدى إلى تصعيد في التوترات الاجتماعية والسياسية الممتدة بين هذه الجماعات المتميزة، ولعل منطقة البحيرات

الكبرى تطرح نموذجا واضحا لهذا النمط من الصراعات. وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الصراعات العرقية والإثنية أصبحت تمثل بعدا حاكما في نمط تطور بلدان حوض النيل، وتضع قيودا هائلة على عمليتي التنمية والتحول الديمقراطي.¹

ج/ المحاولات الانفصالية والحروب الأهلية ونزاعات الحدود: أفضت عمليات الاقتتال المسلح داخل حدود العديد من دول الحوض إلى تكريس حالة عدم الاستقرار السياسي للنظم السياسية القائمة، ولعل الحالة الأبرز في هذا المجال حالة الحرب الأهلية في جنوب السودان، والتي دامت 21 عاما وانتهت بتوقيع اتفاق نيفاشا في يناير 2005، إذ حصل إقليم الجنوب بمقتضاه على حق تقرير المصير في عام 2011، وتوج بظهور دولة جديدة في إقليم حوض النيل، أما الخلافات الحدودية فمنها الخلاف الذي لازال قائما بين إثيوبيا وإريتريا حول الحدود، والذي تسبب في حرب بين البلدين، بالإضافة إلى وجود العديد من النزاعات في هذا الشأن بين إثيوبيا والسودان و السودان وكينيا.²

3- الحاجة إلى التنمية:

إن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالزيادة السكانية، وخاصة في مجال توليد الطاقة الكهرومائية، والتوسع الزراعي المعتمد على الري، دفعت ببعض الدول إلى إقامة مشروعات ضخمة لتوليد الطاقة أو التخطيط لإقامتها على نهر النيل ومنها مشروعات السدود في إثيوبيا والسودان. حيث أوشكت السودان بالفعل على الانتهاء من استكمال إنشاء سد مروى وكاجير، وتسعى إثيوبيا لإقامة مشروعات مماثلة منها مشروع سد الألفية، والاقتراح الأمريكي بتخزين المياه في بحيرة تانا بإثيوبيا وفي هذا الصدد يفيد تقرير التنمية البشرية أن جميع دول الحوض من الدول الفقيرة، التي تحتاج إلى دفع عملية التنمية ويعد الطلب على المياه في هذه العملية عنصرا أساسيا.³

4 الإستقطاب الإقليمي والدولي:

في إطار التنافس الجديد بين الصين والولايات المتحدة، وكذلك الصراع الخفي بين فرنسا والولايات المتحدة، خاصة أن منطقة البحيرات وحوض النيل بشكل عام تمثلان أهمية خاصة بالنظر إلى ما تمتلكانه من ثروات خام لم تستغل بعد وعلى رأسها المياه، البترول، المعادن. بالإضافة إلى الأهداف المتعلقة بمحاربة التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة، ومحاولة إعادة صياغة التوازنات الإقليمية والإستراتيجية في المنطقة، كما يبدو واضحا من متابعة أزمة كل من دارفور، جنوب السودان، احتلال إثيوبيا للصومال

¹ أحمد إبراهيم محمود وآخرون، مرجع سبق ذكره.

² المرجع نفسه.

³ مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2008/2007، مرجع سبق ذكره، ص 410.

والتوترات القائمة في منطقة البحيرات العظمى، إذ تمتاز منطقة البحيرات العظمى بأهمية إستراتيجية بالغة. ومن ثم فإن طبيعة الترتيبات الإقليمية السائدة في المنطقة تعكس دائما مصالح القوى الإقليمية والدولية الفاعلة، ويرتبط الأمن القومي العربي في امتداده الإفريقي بهذه المنطقة حيث منابع النيل الذي تعتمد عليه كل من مصر والسودان.¹

5التغيرات المناخية :

إن تغير المناخ العالمي سيزيد من تعقيد معادلة عرض الماء، لما كانت غازات الدفيئة تتراكم في الغلاف الجوي، فان متوسط درجة حرارة العالم سيرتفع وأنماط هطول الأمطار ستتبدل في أجزاء كثيرة من العالم. ويعتقد العلماء أن كثيرا من المناطق الداخلية الدافئة مثل شمال شرق إفريقيا، التي يمر عبرها نهر النيل ستقل إمداداتها من المياه.² وتؤكد بعض السيناريوهات أن نهر النيل سيكتسب ماء إضافيا في امتداداته العليا، نتيجة المستويات العليا لهطول المطر في مرتفعات إفريقيا الوسطى وإثيوبيا، لكن سينخفض منسوب المياه في المناطق الأكثر انخفاضا بسبب المعدلات العليا للتبخر. إن هذا الوضع الخطير الذي يندر بحدوث الندرة المائية في حوض النيل، نتيجة التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، والتي كانت بسبب الانحباس الحراري المسؤولة عنه الدول الصناعية³ يجعل مصر الأكثر تضررا. وأمام هذه التطورات ستكون معارضة مصر شديدة لأية مشاريع مائية جديدة، وهذا ما يزيد من التصعيد في العلاقات ما بين دول الحوض.⁴

¹ عز الدين الجوهري، القرن الإفريقي: الأهمية الإستراتيجية والصراعات الداخلية، مجلة المنار 2011/11/8 على الموقع: <http://www.manaronline.com/index/php> 13/10/2011. 14 :36

² Declan Conway et al, “Future availability of water in Egypt”, Ambio, vol25, no 5, august 1996, pp.336 .

³ بيتر روجرز وبيتر ليدون، ترجمة شوقي جلال، المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل، ط1، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997، ص371-372.

⁴ مايكل كليبر، مرجع سبق ذكره، ص158

المبحث الثاني: إدارة دول الحوض للنزاع على نهر النيل

نتيجة لزيادة الطلب على الموارد المائية لنهر النيل، وتزايد المشروعات المقامة على ضفافه، فقد ازدادت الحاجة إلى البحث عن صيغ تفاهم لإدارة موارد نهر النيل بين الدول على حسب مصالح وأهداف الدول وحاجتها إلى الموارد المائية.

المطلب الأول: الإدارة المصرية- السودانية للنزاع في حوض النيل

1- الموقف المصري السوداني من اتفاقيات مياه النيل

باستثناء التحفظ السوداني على اتفاق عام 1959، فإن كل من مصر والسودان على اتفاق بشأن مشروعية اتفاقيات مياه النيل، كما أن للحكومتين موقف موحد بشأن القضايا الخلافية في حوض النيل والمتمثلة فيما يلي:

1/الموقف المصري السوداني حول تقاسم المياه:

يحتل موضوع "تقاسم المياه" وإعادة النظر في المعايير و الاعتبارات التي يتم على أساسها توزيع المياه المشتركة بين دول حوض النيل أحد المجالات الرئيسية للتفاوض في حوض النيل، وإذا نظرنا إلى النظام الإقليمي لحوض نهر النيل، سنجد أنه يخلو من اتفاق عام يحدد معايير تقاسم مياه النيل ما عدا اتفاقيتي 1929، 1959 بين مصر والسودان، بشأن تحديد عملية تقاسم إيرادات نهر النيل المائية.¹

لقد بقيت مسألة تقاسم مياه النيل إحدى القضايا الخلافية والصراعية بين دول حوض النيل، بصفة عامة يستند الموقف المصري السوداني بالنسبة لمسألة تقاسم مياه النهر إلى مبدأ "الاستخدام العادل والمنصف" لموارد نهر النيل الدولي، بناء على المادة الخامسة من قواعد هلسنكي (Helsinki)، وتقسيم موارد النهر المائية بين الدول المجاورة لحوضه وفقاً لقاعدة العدل والإنصاف، الذي لا يعني بالضرورة الإخلال بقاعدة الحقوق التاريخية المكتسبة، فالتقسيم العادل والمنصف يكون بالنسبة لإيرادات النهر الإضافية بعد مراعاة الحقوق المكتسبة لكميات المياه، التي كانت تحصل عليها الدول في الماضي، لأن مجرد المساس بتلك الحقوق يمكن أن يؤدي إلى اضطراب العلاقات الدولية بين الدول المشتركة في حوض النهر، الأمر الذي يترتب عليه تهديد الأمن والسلام بين تلك الدول.²

¹ مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007/2008، مرجع سبق ذكره، ص 413.

² المكان نفسه.

2/ الموقف المصري –السوداني حول بيع المياه في حوض نهر النيل:

تمثل قضية بيع المياه دوليا إحدى القضايا الخلافية التي يثور بشأنها جدل حاد، ما بين مؤيد للفكرة ومعارض لها، وقد امتد نطاق الجدل ليشمل مختلف الأوساط الرسمية وغير الرسمية، ويتضح من خلال ملاحظة خريطة التفاعلات المائية في حوض نهر النيل، أن النزاع حول قضية بيع المياه يشغل حيزا لا يستهان به في الإطار العام لجملة التفاعلات الصراعية المائية في الحوض حول إعادة تقاسم مياه النيل.

ويتفق إجماع الرأي بين الخبراء والمسؤولين المتخصصين في الشأن المائي في كل من مصر والسودان، على رفض مبدأ بيع المياه شكلا وموضوعا، وينطلق الرفض المصري والسوداني لهذه المسألة انطلاقا من اعتبار المياه سلعة اقتصادية يمكن أن تباع وتشتري، وقد وقفت مصر موقف المعارض لمسألة بيع المياه بين الدول في كثير من المحافل والمنتديات الدولية، حيث يؤكد الخبراء المصريون على أهمية القيمة الاقتصادية للمياه ومع ذلك لا يمكن اعتبارها سلعة اقتصادية، بالنظر للأبعاد الاجتماعية المهمة للماء، لذلك لا يمكن اعتباره سلعة تخضع لقواعد السوق الحر دونما مراعاة الأبعاد الاجتماعية لهذا المورد المهم والخطير، الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في منطقة حوض النيل.¹

3/الموقف المصري السوداني حول شرط الإخطار المسبق:

في هذا السياق تؤكد كل من مصر والسودان على ضرورة الالتزام بشرط الإخطار المسبق، من طرف دول منابع النيل، بل والمناداة بجعله قاعدة عامة من القواعد الأساسية وكذلك كمطلب ضروري قبل الشروع أي من هذه الدول باتخاذ تدابير أو إجراءات، أو القيام بمشروعات فردية أو جماعية على حوض النهر، بهدف التأكد من عدم إلحاق أثار سلبية على كمية ونوعية المياه المتدفقة طبيعيا إلى دولتي المصب.²

2/ الإستراتيجية المصرية لإدارة النزاع في حوض النيل:

انطلاقا من فرضية أن الدولة فاعل عقلائي يسعى إلى تعظيم مكاسبه، وانطلاقا من دراسة السياسة الخارجية المصرية ترى الدراسة أن السياسة الخارجية المصرية تتوجه نحو سياسة فرض الأمر الواقع باستخدام الأساليب المرنة في الغالب و الصلبة إذا اقتضى الأمر، كما أن الحكومة المصرية تسعى في أقصى أهدافها إلى تعظيم مكاسبها من إيرادات النهر، أي الزيادة في حصتها والمقدرة ب 5،5 مليار م3

¹ مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الافريقي 2007/2008، مرجع سبق ذكره، ص 439-441.

² المرجع نفسه، ص 442.

على أساس أن مصر تعاني حالياً من عجز مائي بسبب النمو السكاني، بحيث يتوقع أن يقل نصيب الفرد من المياه عام 2025 إلى 620 م³ سنوياً، كما أن مصر تعتمد على الزراعة كنشاط أساسي في اقتصادها والذي يحتاج بدوره إلى المياه، إذ أن نهر النيل يشكل المصدر الأساسي للمياه في مصر، وأهمية النيل جعلته من أولويات الأمن القومي المصري خصوصاً وأن منابع النيل ليست مصرية.

وفي هذا الصدد عبر الأمين العام للأمم المتحدة سابقاً، بطرس بطرس غالي: "إن الأمن الوطني لمصر، الذي يعتمد على مياه النيل في أيدي دول أخرى أفريقية"¹.

كما تسعى الإستراتيجية المصرية في أدنى مكاسبها إلى الحفاظ على الوضع الراهن، أي الإبقاء على حصتها كما هي من نهر النيل، وفي المقابل تسعى إلى تطوير الموارد المائية الموجودة داخل حدودها عن طريق حوكت استخدام المياه، واستعمال تقنيات حديثة تمكنها من زيادة حجم مواردها المائية فليس من مصلحة مصر أبداً أن تنقص كميتها من مياه النيل، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تطبق مصر مجموعة من الآليات:

الآليات الاقتصادية:

انتهجت مصر سياسة اقتصادية تقوم على التبادل المشترك للمصالح والتعاون مع الدول الإفريقية وخاصة دول الحوض لحل المشاكل والخلافات، فعلى الرغم من ظروف مصر الصعبة اقتصادياً، إلا أنها قدمت مساعدات اقتصادية ومالية وخبرات فنية لعدد من دول الحوض، بهدف تنمية وتطوير مواردها المائية الذاتية، وبناء علاقات اقتصادية جيدة مع هذه الدول، وربطها بمصالح متبادلة يصعب التخلي عنها، بشكل يضمن تحقيق المنفعة المتبادلة لجميع الدول، كما ساهمت ببناء عدد من المشاريع المائية في جنوب السودان، وبعض الدول الفقيرة وقد أطلق البعض على هذه السياسة اسم "السياسة النيلية"².

الآليات السياسية:

تمكن النظام المصري إلى حد بعيد من إتباع سياسة متوازنة اعتمدت على دبلوماسية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، حافظ من خلال هذه الإستراتيجية على انتماء مصر الإفريقي، وبناء علاقات سياسية واقتصادية تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وانتهج سياسة الحوار ومد جسور التفاهم والتعاون مع الدول الإفريقية، لأن مصر وعت جيداً ظروف القارة الإفريقية السياسية

¹ Sophie Chautard. *Comprendre la géopolitique*. Paris.2000.p67.

² عادل محمد العضايلية، مرجع سبق ذكره، ص36.

والاقتصادية الصعبة التي تلت سنوات الاستقلال، والمتمثلة بزيادة عدد السكان المتسارعة، وظهور حركات الانفصال واندلاع الحروب الأهلية والقبلية، وارتفاع وتيرة الهجرة من الريف إلى المدن، وما نتج عنه من إهمال للزراعة ونقص الغذاء، وارتفاع المديونية والاعتماد على المعونات الخارجية، إضافة إلى انخفاض موارد النهر نتيجة لموجات الجفاف والقحط، التي بدأت تصيب منطقة البحيرات ومنابع النهر، فقد كان لا بد من التركيز على سياسة الحوار والتنسيق مع هذه الدول، والعمل على احتواءها وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي الممكن لها، حتى أصبحت سياسة مصر اتجاه هذه الدول تشكل إحدى ركائز سياستها الخارجية، فلقد ساهمت مصرفي حل العديد من النزاعات العرقية والطائفية والسياسية فقامت بالتوسط بين حركات الانفصال في السودان والصومال ومنطقة القرن الإفريقي، كما قامت مصر بإنشاء تجمع الأندوجو؛ وهو عبارة عن مجموعة عمل يهدف إلى تقليل التوتر في العلاقات المصرية مع دول الحوض. وترى الدراسة أن مصر كانت تستثمر في بعض النزاعات، خصوصاً في أثيوبيا لأن من مصلحتها استمرار النزاع فيها، إذ أن الأزمات الداخلية من شأنها توجيه نظر الدولة الأثيوبية عن حقوقها في نهر النيل.¹

غير أن هذا التوجه في السياسة الخارجية المصرية نحو الاهتمام بالقارة الإفريقية تراجع في السنوات الأخيرة نتيجة الظروف الصعبة التي تعيشها مصر داخليا، بالإضافة أيضا إلى المنافسة من قبل دول أخرى من أجل لعب دور محوري في المنطقة بما يخدم مصالحها تأتي في مقدمتها إسرائيل و الصين كما أن صانع القرار المصري سعى للحصول على دور ريادي في منطقة الشرق الأوسط على حساب منطقة شرق إفريقيا، وترى الدراسة أن هذا الإهمال للمنطقة الإفريقية يعد بمثابة الخطأ الاستراتيجي على مستوى صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية، بالنظر لما تمثله المنطقة من امتداد للأمن المائي المصري والسوداني. وكنتيجة لذلك اتخذ مسار النزاع حول تقاسم مياه النيل منحى تصعيدي، لذلك سعت الدبلوماسية الشعبية بعد الاحتجاج الاجتماعي في مصر إلى محاولة صياغة وضع جديد مع حكومات دول المنابع بما يضمن تدفق مياه النيل، بعد التحدي الخطير الذي شهدته العلاقات بين دول حوض النيل بعد وضع اتفاق عنثيبي والتوقيع عليه من طرف أغلب دول الحوض، بحيث يعد بمثابة السابقة الخطيرة في تاريخ العلاقات ما بين دول شرق إفريقيا.

الآليات العسكرية:

على الرغم من تبني مصر لسياسة الحوار والاعتدال والتفاعل المرن في التعامل مع أزمة النيل ودول الحوض، إلا أن هذا لم يسقط من حسابات مصر استخدام الوسائل العسكرية في حالة المساس بحصتها

¹ عادل محمد العضايلة، مرجع سبق ذكره، ص36.

المائية لا اعتبارها من أولويات الأمن المصري، وكانت قد أعلنت في العديد من المناسبات استعدادها للدفاع عن حقوقها و أن مصالحها الحيوية غير قابلة للمساس في نهر النيل بشتى الطرق والوسائل وكان قد صرح وزير الدفاع المصري "إننا لا نغفل عن احتمالات اللجوء إلى تنفيذ أعمال الردع بعد استنفاد مختلف الطرق السلمية، في حال حاول أحد الأطراف السيطرة على مياه نهر النيل، وان مصر تسعى لوضع إستراتيجية عسكرية شاملة لمواجهة أي تهديدات قد تحصل، أو لمحاولة أي طرف السيطرة على حصة باقي الأطراف الأخرى من مياه النيل"¹.

الآليات القانونية:

تستند مصر في دعم حقوقها في نهر النيل على مبدئين أساسيين هما:

1-التوارث الدولي للمعاهدات: يستند الموقف المصري في الرد على دول منابع حوض النيل الداعية إلى بطلان اتفاقيات مياه النيل (1929 و1959)، إلى التأكيد على مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات، ويتمحور الرأي المصري حول وجوب التزام دول الحوض بالاتفاقيات المبرمة والموروثة وفق المادتين (11) (12)، من معاهدة فينا لعام 1978 حول مبدأ توارث الدول و الحكومات للمعاهدات الموقعة سابقا، ريثما يتم التوصل إلى صياغة معاهدة جديدة، وهو ما ترفضه دول منابع الحوض، وتؤكد مصر أن الاتفاقيات تعتبر سارية المفعول من وجهة نظر القانون الدولي.²

2-الحقوق التاريخية المكتسبة: يقوم هذا المبدأ على فكرة ضرورة احترام الكيفية التي جرى بها العمل في اقتسام و استخدام مياه النهر الدولي فيما بين الدول المشاركة في مجراه، بشرط أن يكون هذا الاقتسام والاستخدام جرى تطبيقه لفترة طويلة دون اعتراض باقي دول النهر، بحيث تصبح هذه الحصة ذات أهمية حيوية ومفيدة في حياة الدولة المستفيدة، وعلى حسب الوصف الذي يطلق عليها الحقوق الطبيعية أو الحقوق الثابتة أو الحقوق القديمة، أن الفقه الدولي ينظر إليها على أنها تشكل أساسا ثابتا للبناء الاقتصادي والاجتماعي والحضاري للدول المستفيدة و المجاورة للنهر، وأن أي تغيير جوهري في هذا الاقتسام التاريخي للمياه يؤدي بالضرورة إلى انهيار خطير في بنیان الدولة الاقتصادية والاجتماعي، بل وإلى انعكاسات شديدة الآثار على شعبها.³

¹ عادل محمد العضيلة، مرجع سبق ذكره، ص36

² مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007/2008، مرجع سبق ذكره، ص431.

³ المكان نفسه.

الآليات الثقافية:

ترى الدراسة أن للأزهر الشريف دور كبير من خلال التكوين الديني، الذي كان يقدمه للوفود الطلابية الإفريقية، بحيث أن إتباع مصر لمثل هذه الأساليب الناعمة من شأنه خلق مجموعة من الروابط الثقافية و القيمة التي تعزز التعاون والتحاور بين دول المنطقة.

3/ الإستراتيجية السودانية لإدارة النزاع في حوض النيل:

تهدف الإستراتيجية السودانية في أقصى أهدافها إلى الحفاظ على الوضع الراهن، أي استمرارية الحصول على نصيبها من مياه النيل والمقدر ب18,5 مليار م3، خصوصا وأن الحكومة السودانية كانت منشغلة لعد سنوات بالنزاعات الداخلية في الجنوب وفي منطقة دارفور هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان اعتماد السودان على الموارد المائية التي يوفرها نهر النيل يبقى نسبيا بالمقارنة مع الاعتماد المصري.

ولكن ترى الدراسة أن هذا التوجه في السياسة الخارجية السودانية من شأنه أن يطرأ عليه نوع من التعديل، من أجل التكيف مع المتغيرات الجديدة التي أفرزها انفصال جنوب السودان، وتأسيس الدولة الجديدة، بحيث ستضطر حكومة الخرطوم إلى تقاسم حصتها مع الجنوب، لذلك من الممكن أن يؤدي هذا الوضع إلى توجه السودان نحو الضغط على مصر من أجل زيادة نصيبها من مياه النهر، أو من أجل الحصول على التمويل المالي لبعض المشاريع والسدود المائية ، ويمكن تقسيم السياسة السودانية نحو التعامل مع ملف النيل إلى:

1/ سياسة دعم المواقف المصرية(التحالف):

تشكل كل من مصر والسودان تحالف استراتيجيا، من أجل الوقوف في وجه التهديدات والتصريحات المعارضة لاتفاقيات توزيع مياه النيل من طرف دول الحوض الأخرى وعلى رأسها أثيوبيا، بحيث أن اتفاقيتي 1929 و 1959 تعتبر مكسبا قانونيا بالنسبة لكل من مصر والسودان في مواجهة دول الحوض كما أنها تحدد نصيب كل من الدولتين، إذن المصلحة المشتركة بين الدولتين أدت إلى التحالف وتوحيد مواقفهما بشأن القضايا الخلافية في حوض النيل، بالإضافة إلى روابط الجوار والتقارب الديني التاريخي والثقافي بين الشعبين، التي من شأنها تعزيز هذا الدعم والتحالف في المواقف السياسية للدولتين.

2/ سياسة مساومة النظام المصري:

ارتأت الدراسة أن تصف هذا النوع من التوجه في السياسة السودانية بالمساومة بالنظر إلى الأهداف التي تسعى السودان إلى تحقيقها من وراء تطبيقها، إذ تهدف حكومة الخرطوم إلى الحصول على الدعم المادي والسياسي من الحكومة المصرية، والاستفادة من ثقل الدبلوماسية المصرية ومكانة مصر في شمال إفريقيا كقوة إقليمية، خاصة في ظل المشاكل الداخلية التي يعيشها النظام السياسي السوداني (مساندة مصر للنظام السوداني بعد مذكرة التوقيف ضد الرئيس عمر البشير).

المطلب الثاني: الإدارة الأثيوبية للنزاع في حوض النيل

1/الموقف الأثيوبي من اتفاقيات نهر النيل:

ظلت أثيوبيا الدولة الوحيدة التي تتحفظ على اتفاقيات مياه النيل، وحتى على الأطر والتجمعات التعاونية الخاصة بحوض النيل طوال الحقب الماضية، إن متابعة الموقف الأثيوبي اتجاه مياه نهر النيل تظهر أنه يتسم دائما بالريبة، الشك والحذر الشديد تجاه مصر والسودان، ويتجلى ذلك من خلال المذكرات التي تتقدم بها أثيوبيا من أجل حقها في مياه النيل، ويمكن تلخيص الموقف الأثيوبي حول اتفاقيات مياه النيل في النقاط التالية:

- أن أثيوبيا هي منبع نهر النيل والأنهار الأخرى التي تساهم بنحو 85% من إيراد نهر النيل.

- أن مبادئ القانون الدولي تؤكد سيادة كل دولة على مواردها ومنها الموارد المائية وأن هذا المبدأ لا يمكن إهماله.

- أن تاريخ استخدام موارد نهر النيل في الماضي والحاضر يوضح أنه كان قاصرا على دولتي المجرى والمصب، وهذا الاتجاه من الصعب أن يستمر حيث أن باقي الدول في حاجة إلى مشروعات التنمية ومنها أثيوبيا.

- ضرورة العمل على صياغة اتفاقية جديدة لتنظيم استخدام مياه النيل وإلا سوف تحدث أضرارا كبيرة في المستقبل.

- إن متطلبات التنمية في أثيوبيا تستلزم إقامة مشروعات لتنمية الموارد المائية والتوجه نحو جذب رؤوس الأموال العالمية.

- من الضروري إعادة النظر في مسألة تقسيم مياه النيل والتوصل إلى اتفاقية لتحديد نصيب كل الدول في مياه النيل.¹

1/الموقف الأثيوبي من تقاسم مياه النيل:

تتبنى دول منابع النيل بما فيها أثيوبيا موقفا رافضا للكيفية التي تم بموجبها تقسيم مياه نهر النيل، سواء وفقا لاتفاق 1929 أو حسبما انتهت إليه اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان عام 1959، حيث ترى دول المنبع استنادا إلى المادة الخامسة من مبادئ هلسنكي لعام 1966، أنه يجب النظر إلى معيارين بالأساس عند تقاسم المياه المشتركة في حوض أي نهر دولي وفي حوض النيل على وجه الخصوص:

- مساحة التصريف في كل دولة من دول الحوض.

- مساهمة كل دولة في الإيراد المائي للنهر.

يعطي الأفضلية في تقاسم حصص المياه بناء على معيار توزيع مساحة حوض نهر النيل بين الدول المشتركة فيه للسودان الذي يأتي في المرتبة الأولى، ثم أثيوبيا، فمصر. وبالنظر إلى المعيار الثاني المتعلق بدرجة المساهمة المائية لكل دولة نهريّة في تصريف الحوض النهري، نجد أن أثيوبيا تساهم في إيراد النهر بالنصيب الأكبر تليها كينيا ثم تنزانيا، في حين لا تساهم السودان إلا بنسبة 1% تقريبا من إجمالي تصريف الحوض، وليست لمصر أية مساهمة في إجمالي الإيراد المائي السنوي للنهر، وبالتالي تحتل أثيوبيا المركز الأول في حصتها المائية من نهر النيل تليها كينيا ثم تنزانيا، وتأتي الحصة المصرية وفق هذا المعيار في المركز الأخير.²

2/الموقف الأثيوبي من مسألة بيع المياه:

تعتبر أثيوبيا من بين دول منابع النيل التي ترفض الكيفية التي يتم بمقتضاها تقسيم مياه نهر النيل، الذي أقرته اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان عام 1959، ويقوم الرفض الأثيوبي على أساس أن الكيفية التي توزع بها المياه تعطي امتيازات لدولتي المجرى والمصب في الانتفاع بالإيراد المائي لنهر النيل، ولا يقتصر الموقف الأثيوبي على رفض الكيفية التي يتم بها تقسيم مياه النيل، بل تدعو إلى طلب مقابل مادي من حكومتي مصر والسودان، من أجل الانتفاع بمياه النيل والمحافظة على أنصبتهما المائية من النهر.

¹ مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007/2008، مرجع سبق ذكره، ص 410.

² المرجع نفسه، ص 411.

وتجددت مطالبات بعض دول منابع النيل وعلى رأسها أثيوبيا برفض اتفاقيات مياه النيل السابقة خلال الفترة الممتدة من مارس إلى أبريل 2004، واعتبرت هذه الدول أن هذه المياه ملكا لها، ولها الحق ليس فقط في حجزها في السدود ولكن حتى بيعها أيضا لمصر والسودان.

إن هذا التوجه الخطير في السياسة الهيدرولوجية لدول منابع النيل وعلى رأسها أثيوبيا، أصبح يسيطر على السلوك السياسي لحكومات دول منابع النيل إلى حد المطالبة بالمقابل المادي للتدفق الطبيعي للنهر ويشير التقرير الاستراتيجي الإفريقي لعام 2008 إلى ضرورة تغليب الطابع التعاوني على الصراع في مجمل التفاعلات في نظام حوض النيل، وإلا ازدادت التأيدات لمسألة بيع المياه من قبل دول الأحباس العليا الأخرى، خصوصا مع إقرار مبادئ دبلن والتي تضمنت تأكيدا على اعتبار المياه سلعة اقتصادية ومن تم ينطبق عليها كغيرها من السلع قانون العرض والطلب، مع العلم أن جميع دول منابع النيل تعاني من فقر شديد وتدني مستويات المعيشة وفقا لمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يدفعها إلى البحث عن أي مخرج للحصول منه على عوائد مالية، حتى ولو كان ذلك المخرج بيع مياه النيل بالإضافة إلى بروز تطبيقات لظاهرة بيع المياه على مستوى الشرق الأوسط، أبرزها مشروع "أنابيب السلام" التركي، الذي يحظى بالدعم والمساندة من مختلف الأوساط الرسمية وغير الرسمية في تركيا ويلقى المشروع تأييدا من إسرائيل ودول الخليج العربي التي تعاني محدودية في مواردها المائية.¹

3/الموقف الأثيوبي حول شرط الإخطار المسبق:

تري أثيوبيا أنه ليس من الضروري استشارة كل من مصر أو السودان عند القيام بمشروعات على نهر النيل، وهذا ما يتنافى مع المبادئ القانونية لاتفاقية 1929 و 1959، بحجة أنها غير مجبرة على اتخاذ موافقة مصر عند قيام بمشروعات داخل حدودها الإقليمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تستند أثيوبيا على حجة أنها المساهم الرئيسي في مياه النيل.

2/الإستراتيجية الأثيوبية لإدارة النزاع في حوض النيل:

تهدف الإستراتيجية الأثيوبية إلى تغير الوضع الراهن من خلال المناداة بعدم شرعية اتفاقياتي 1929 و 1959، والدعوة إلى التقسيم العادل لمياه نهر النيل، والملاحظ للسياسة الخارجية الأثيوبية يجد أن صانع القرار في الدولة الأثيوبية يسعى وراء محاولات السيطرة على مصادر القوة والثروة في عموم منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل، باعتبارها المسرح الرئيسي لسياستها الإقليمية- بغض النظر عن هوية النظام السياسي القائم- من خلال تبني سياسات إقليمية توسعية طموحة على حساب جيرانها ، بصورة

¹ مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2008/2007، مرجع سبق ذكره، ص 411.

جعلت من الأراضي العربية هدفاً ووسيلة للتوسع الإقليمي خارج حدودها في آن واحد، تحت اعتبارات ومبررات شتى- يأتي في مقدمتها- تجاوز عقدة الدولة القارية الحبيسة، من خلال البحث المتواصل عن ميزة الإطلالة البحرية، بما توفره من ميزة للانفتاح الاستراتيجي على دول العالم الخارجي، ومنعاً من بقاء قرارها السياسي مرهوناً بطبيعة علاقاتها مع جيرانها العرب- بوجه خاص- أو للحفاظ على الحد الأدنى من مقومات بقاء كيانها القومي الهش؛ عبر السعي وراء تفويض مجمل الفرص المتاحة، التي يتوقع لها أن تسهم في نشوء أية دولة إقليمية قوية في حدود نطاق المنطقة ، أو لمتطلبات تفعيل دورها الإقليمي على حساب أدوار القوى الأخرى في إطار الإستراتيجية الدولية (الأمريكية - السوفيتية) في مرحلة الحرب الباردة، أو الإستراتيجية الأمريكية- الغربية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وترى الدراسة أن أثيوبيا تعتمد في إدارة أزمة النيل على سياسيتين:

أولاً/ سياسة الاستفزاز من أجل الضغط:

تقوم السياسة الأثيوبية على استفزاز النظام المصري، من خلال معارضة اتفاقيتي 1929 و 1959 وجميع الخطوات التي تقوم بها الحكومة المصرية، خصوصاً محاولات مصر إيجاد صيغة تعاونية بين دول الحوض.

ثانياً/ سياسة التحريض والتحفيز على الخلاف:

انطلاقاً من الفرضية القائلة بأن الدول الحبيسة ميالة للنزاعات، ترى الدراسة أن هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد، فالملاحظ للسياسة الخارجية الأثيوبية يجد أنها سياسة عدائية مع دول الجوار مثلاً أرتيريا والصومال، بالإضافة أيضاً إلى السلوك العدائي ضد مصر، ولم تكتف أثيوبيا بهذا بل تقوم بتحريض الدول الأخرى، وتشجيعها على رفض اتفاقيتي توزيع مياه النيل.

المطلب الثالث: أثر استقلال دول جنوب السودان على التنزع في حوض النيل

لم يكن انفصال جنوب السودان أمراً مفاجئاً، بحيث كان يمثل الاحتمال الغالب منذ توقيع بروتوكول ماشوكس في يوليو 2002، الذي بمقتضاه التزمت الحكومة السودانية بالموافقة على حق تقرير المصير للجنوب، وقد ظل هذا الاحتمال يتزايد مع الوقت وصولاً إلى موعد الاستفتاء في 9 يناير، والذي صوت فيه الجنوبيين بالإجماع تقريباً للانفصال، لتصبح بذلك جمهورية جنوب السودان في 9 جويلية 2011 أمراً واقعا يحظى بالاعتراف الدولي كدولة حادية عشرة في حوض النيل. إن ميلاد دولة جنوب السودان من شأنه طرح العديد من القضايا والمشاكل، تعتبر مسألة تقاسم مياه النيل إحداها لما ينتج عنها من إعادة صياغة تحالفات وترتيبات تؤثر على التوازنات في المنطقة، فدولة جنوب السودان تتقاسم الحدود مع

القرن الإفريقي الذي تنزعمه أثيوبيا، كما تتقاسم أيضا جزء من حدودها مع إقليم البحيرات العظمى أين تسعى أوغندا لأن تكون الدولة الرائدة في الإقليم من خلال طرح صيغ تعاونية مابين دول البحيرات.¹

ومن البديهي أن إعادة صياغة التوازنات سوف يكون لصالح الدول التي لعبت أدوارا رئيسية في انفصال جنوب السودان وهي أمريكا، إسرائيل، أثيوبيا وأوغندا هذه التحالفات من شأنها إعاقه المسار التعاوني بين مصر ودول حوض النيل.²

وترى الدراسة أن دولة جنوب السودان في المستقبل القريب ستطالب هي الأخرى بحصتها من مياه نهر النيل، مما يؤثر على حصة مصر والسودان سلبا، كما تتوقع الدراسة أن دولة جنوب السودان ستؤيد الاتفاقية الإطارية التي وقعت في عنتيبي، والتي تدعو إلى نقض اتفاقيتي 1929 و1959، وإلى التقسيم العادل لمياه النهر، ومن أهم الرهانات التي يطرحها انفصال جنوب السودان أن غالبية المنشآت والسدود المقامة على نهر النيل في حدود دولة السودان قبل التقسيم تقع في الجنوب، وتؤكد الدراسة على احتمال نشوب نزاع بين دولتي شمال وجنوب السودان في المرحلة المقبلة يكون البترول في مقدمة أسباب هذا النزاع ثم الماء بدرجة ثانية.

وعلى الرغم من التطمينات المستمرة التي ترسلها دولة جنوب السودان إلى مصر مؤكدة عدم المساس بحصة مصر من مياه النيل، إلا أن هذه السياسة المائية المستقبلية للدولة الوليدة ستخضع لحسابات المكسب والخسارة، كما ستتعرض لبعض الضغوط الإقليمية والدولية، وخاصة مع وجود تنسيق واضح بين دولة الجنوب وإسرائيل وهذا ما يهدد العلاقات بين مصر والدولة الجديدة. فمن الممكن أن تقنع إسرائيل دولة الجنوب ببناء سدود جديدة أو بفكرة بيع الماء لمصر، وهذه التطورات من شأنها التأثير على الأمن المصري في جانبه المائي.³

¹ هاني رسلان، انفصال جنوب السودان إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية، في حوض النيل، مجلة الأهرام، 22 يوليو : <http://www.sudanil.com> :10. /23/11/2011/9

² المرجع نفسه.

³ نوار أسامة، حسابات الدولة الوليدة، العلاقات الخارجية لـ " جنوب السودان "، مجلة السياسة الدولية، Content/3/112/1756. Le : 24/11/2011. 13 :42. Www. Siyassa.org/new: 2011/11/24

المبحث الثالث: دور الأطراف الخارجية في النزاع بحوض النيل.

إن النزاع في حد ذاته يشكل وضعا تتدخل فيه أطراف ثالثة، بهدف التحكم فيه وإدارته بما يخدم مصالحها، خصوصا إذا كانت تمثل منطقة النزاع أهمية في استراتيجيات الأطراف المتدخلة، التي قد تكون في محيط النزاع الإقليمي أو حتى الدولي، وبالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية لإقليم حوض النيل ضمن أهمية منطقة القرن الإفريقي، فإن العديد من القوى الإقليمية والدولية تتدخل في المنطقة وتحاول إدارة النزاعات القائمة فيها من أجل إعادة صياغة ترتيبات وتوازنات جديدة، من شأنها ضمان استمرار وحماية مصالحها، هذه الأطراف التي تدير النزاع تتحكم في مساره وفي دينامكيته على حسب المتغيرات المحلية والدولية.

المطلب الأول: علاقة الأمن الإسرائيلي بالأمن المائي العربي

تعتبر إسرائيل دولة محفزة للصراع في حوض النيل من أجل تحقيق مصالحها القومية، وهذا التحرك في الحوض هو جزء من الإستراتيجية الإسرائيلية نحو القارة الإفريقية بوجه عام، وترتكز هذه الإستراتيجية على محددان أساسيان هما:

1- المكانة المحورية للمياه في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي.

2- حالة الشح المائي الذي تعاني منه إسرائيل.

1/محددات الدور الإسرائيلي في النظام الإقليمي بحوض النيل:**- المحدد الأول: المكانة المحورية للمياه في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي**

إن الدور الإسرائيلي له أبعاد تاريخية قديمة، وظهرت الفكرة بشكل واضح في مطلع القرن العشرين عندما طلب "هرتزل" مؤسس الحركة الصهيونية عام 1903 من بريطانيا، توطين اليهود في سناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية وبعض مياه النيل، غير أن بريطانيا رفضت لأسباب سياسية واقتصادية تتعلق بالظروف الدولية.¹

وتؤكد الوقائع التاريخية أن الحركة الصهيونية وضعت دائما التحكم بمصادر المياه من أولوياتها، وقد مثلت هذه المسألة هما حيويا ومحورا أساسيا في إستراتيجية الحركة الصهيونية منذ تأسيسها، إذ رفعت شعار " حدود إسرائيل من النيل إلى الفرات "، و ما يؤكد جدية المواقف الإسرائيلية ما صرح به

¹ رفعت سيد أحمد، الصراع المائي (الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب وإسرائيل الواقع والمستقبل)، ط1، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1993، ص15.

إسحاق شامير في مارس 1991 " بان إسرائيل على استعداد للتوقيع على معاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل، وقبول التفتيش على المنشآت النووية الإسرائيلية، مقابل إشراك إسرائيل في اتفاقيات إعادة توزيع المياه في المنطقة"، وفي عام 1993 كتب شمعون بيرز وزير الخارجية الإسرائيلية كتاب بعنوان: " الشرق الأوسط الجديد" خصص جزءا كبيرا منه لموضوع المياه، فيقول فيه: "لقد كانت المياه ولا تزال عاملا رئيسيا في السياسة المعاصرة، كما أن العلاقات بين دول المنطقة كانت وستظل تتشكل عموما بفعل السياسة المائية"، من كل ما سبق يتضح أن المياه تحتل مرتبة متقدمة في أولويات العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية، وتمثل قيمة عليا في سلم القيم الإسرائيلية.¹

- المحدد الثاني: ندرة المياه في إسرائيل

تعاني إسرائيل نقصا في مصادرها المائية وقد زادت حدة هذا الوضع بعد موجات الهجرة اليهودية المكثفة إلى إسرائيل، ووفقا للمصادر الإسرائيلية فان مصادر المياه فيها لا تزيد عن 1850 مليون م³ وبناءا على التقرير الإسرائيلي عن عام 2020 أن: " محصلة السكان تمثل هاجسا مفرعا لإسرائيل، الأمر الذي يشكل تهديدا كبيرا على الموارد عموما وعلى المياه بشكل خاص" ومن المتوقع أن يصل معدل نصيب الفرد إلى 264م³ عام 2025، كما أن إسرائيل كانت قد أعلنت عام 1991 رسميا حالة الجفاف.²

2/ الدور الإسرائيلي في النزاع المائي بحوض النيل:

إن التفاعل بين مكانة المياه في الفكر الصهيوني وندرتها في إسرائيل، نتج عنه توجه السياسة الإسرائيلية نحو إستراتيجية "عسكرة المياه" « Water militarisation stratégie »، داخليا من خلال السيطرة بالقوة على مصادر المياه التي احتلتها، وعلى الصعيد الخارجي امتاز سلوكها السياسي بالتوجه نحو السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على مصادر المياه السطحية، بما في ذلك سعي إسرائيل الدائم لتحقيق أهدافها المائية التوسعية في حوض النيل اعتمادا على سياستين:

1- سياسة محاصرة مصر في مياه النيل:

تستند مطامع إسرائيل في نهر النيل على نص التوراة القائل: " **فقطع مع إبراهيم ميثاقا بأن يعطي لنسله الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات**"، وقد شكلت نظرة إسرائيل تجاه مياه النيل جزءا من

¹ محمود سليمان، "مصر والسودان وتهديد الأمن المائي التواجد الإسرائيلي في حوض النيل والقرن الإفريقي"، مجلة الدراسات الإستراتيجية، ع97 المجلد 18، يناير 2005، ص 24-30

² طلال محي الدين، "الصراع على المياه وتهديد الأمن القومي العربي"، مجلة الدراسات الإستراتيجية، ع18 المجلد، 18، القاهرة، نوفمبر 2005، ص 10-13.

النهج الإسرائيلي تجاه المياه المشتركة بينها وبين الدول العربية، والتي قامت بترجمتها من خلال طرح العديد من المشاريع حول اقتسام أو محاصصة مياه النيل مع مصر :

1/ مشروع هرتزل:

تقدم به هرتزل عام 1903 إلى الحكومة البريطانية، ويقضي بتوطين اليهود في صحراء سناء واستغلال مياهها الجوفية وكذلك جزء من مياه النيل، غير أن المشروع حكم عليه بالفشل لكونه يشكل تهديدا للمصالح الاقتصادية البريطانية الهادفة إلى ربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية، ومن جهة أخرى نتيجة المعطيات الدولية التي فرضت على بريطانيا انتهاج سياسة الوفاق الودي مع فرنسا.¹

2/ مشروع اليشع كالي 1974:

انتقلت إسرائيل إلى مفهوم جديد وهو ما تصطلح الدراسة على تسميه " الماء مقابل السلام"، هذا ما يظهر جليا من خلال المشروع الذي تقدم به اليشع كالي عام 1974، وأعاد طرحه ثانية تحت اسم " مياه السلام" ويقوم على فكرة مفادها أن نسبة 1% من مياه النيل لا تشكل عنصرا مهما في الميزان المائي المصري، والتي يمكن نقلها اتجاه قطاع غزة والنقب الإسرائيلي، كما يقوم المشروع على فكرة توسيع قناة الإسماعيلية (قناة السلام) مما يضمن تدفق 100م3 لقطاع غزة، مع العلم أن المشروع أعيد طرحه عدة مرات وبمسميات مختلفة " حل نموذجي لنقص المياه في إسرائيل"، " خطة مياه الشرق الأوسط".²

3/ مشروع بـور 1979:

قدمه خبير المياه الإسرائيلي شأول أولوزوروف للسادات خلال مباحثات كامب ديفيد عام 1979 يقضي بتحويل مياه النيل إلى إسرائيل عبر شق قنوات تحت قناة السويس، تقوم بدفع المياه إلى نقطة رئيسية في سيناء، ويتم رفع المياه بالضحخ إلى ارتفاع عشرات الأمتار، لتدفع بقوة الجاذبية على طول ساحل سيناء، وبإمكان هذا المشروع توفير 1 مليار م3 لري صحراء النقب منها 150 مليار متر مكعب لقطاع غزة، ويتميز المشروع بضمان تدفق المياه بالنسبة لإسرائيل، إلا أن السياسة الخارجية المصرية

¹ صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجي: 1990-2010 في
http://www.democraticac.com.index/php?option=com.contents.view=article :
sid5821%3A2011-09-29.

² حسن بكر، "المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، ع104، أبريل 1991، ص104.

تقوم لحد الآن برفض محاصصة إسرائيل من نصيب مصر في مياه النيل، لذلك لاقت جميع المشاريع رفضاً من جانب صانع القرار المصري.¹

2/ الدور غير المباشر لإسرائيل " تطويق مصر بالتحالف الإسرائيلي مع دول الحوض الأخرى ":

ترمي الإستراتيجية الإسرائيلية إلى الحصول على مصادر مياه أبعد وأكثر غزارة أي مياه النيل، ولما لم تنجح في محاصصة مصر في مياه النيل، فقد بدأت بتخطيط إستراتيجية أخرى من أجل الضغط على مصر، من خلال إتباع سياسة "التطويق" " Contairment " أو (حلف محيط الدائرة)؛ والتي يتمحور مفهومها في بناء علاقات تحالف غير رسمي مع الدول والجماعات الاثنية المحيطة بالدول العربية، لتهديد الأمن القومي أو لمحاصرة دولتي المصب وخصوصاً مصر في فضائها الإقليمي، عبر صياغة علاقات في مختلف المجالات مع دول الحوض الأخرى من أجل التغلغل في إقليم حوض النيل.²

1/ مؤشرات التغلغل السياسي لإسرائيل في حوض النيل:

لقد استغلت إسرائيل الصراعات الاثنية في حوض النيل لتحقيق سياساتها في هذا المجال الحيوي، لذلك فقد ركز الإسرائيليون على دعم حركات التمرد والحركات الانفصالية، بهدف تحفيز الصراعات في تلك المنطقة من خلال التواجد غير المباشر لإسرائيل.³

1/ إسرائيل واريتريا: وقعت اريتريا مع إسرائيل في فبراير 1996 اتفاقية أمنية عسكرية، ولم تكن هذه أول اتفاقية بين اريتريا و إسرائيل فيما يخص التعاون بين الدولتين في مختلف المجالات الأخرى وتعززت العلاقات بينهما خلال عامي 2001- 2002، حيث قامت اريتريا بمنح امتيازات لإسرائيل من أجل التواجد في المداخل الجنوبية للبحر الأحمر.⁴

2/إسرائيل ومنطقة البحيرات العظمى: تؤكد العديد من الدراسات على أن إسرائيل لعبت دوراً فعالاً في النزاع الذي شهدته منطقة البحيرات العظمى خلال عام 1994، سواء في رواندا أو بوروندي والكونغو الديمقراطية، حيث كانت الأسلحة الإسرائيلية تصل إلى تلك الدول من إسرائيل عبر قنوات رسمية أو غير رسمية، زيادة على الاستشاريين العسكريين، حيث تستضيف الكونغو وحدها أكثر من 150 مستشار

¹ صفا شاكر إبراهيم محمد، مرجع سبق ذكره.

² المرجع نفسه.

³نادية سعد الدين، "التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق إفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي"، مجلة المستقبل العربي،

ع 292، 2009، ص 39-53.

⁴ المرجع نفسه، ص 51.

عسكري، وتشير التقديرات إلى أن قيمة الأسلحة المصدرة إلى الدول والمليشيات في هذه المناطق وصلت إلى أكثر من 600 مليون دولار عام 2002.¹

3/ **تميز العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية:** استطاعت إسرائيل المحافظة على علاقاتها المميزة مع أثيوبيا بالرغم من التغيير في القادة السياسيين، و ما عزز هذه العلاقة ارتباط الأثيوبيين بسلالة سليمان، وارتباطهم الروحي بالأماكن المقدسة في القدس، وبناء على ذلك أعدت إسرائيل أثيوبيا بأسلحة، معدات عسكرية وذخائر في مجالات الأمن الداخلي وحرب العصابات، فضلا عن تدريب الطيارين الأثيوبيين بالقوى الجوية الإسرائيلية، كما صادقت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع في 16 فبراير 2003 على اقتراح وزير الداخلية بجلب أبناء طائفة الفلاشة من أثيوبيا إلى إسرائيل.²

2/ مؤشرات التغلغل الاقتصادي لإسرائيل في حوض النيل:

يوجد الكثير من مؤشرات التواجد الإسرائيلي من حيث البعد الاقتصادي في دول حوض النيل، على مستوى الزراعة، العمالة، التبادل التجاري والفني وهناك تحرك إسرائيلي في منطقة حوض النيل، إذ تشترك إسرائيل مع دول الحوض في مشروعات زراعية تقوم على استغلال المياه في بحيرة فيكتوريا وأيضا مشروعات أثيوبية إسرائيلية حول منابع النيل في مجالات الزراعة والكهرباء، كما تشهد العلاقات التجارية ازدهارا واضحا خصوصا مع أثيوبيا والكونغو.³

3/ مؤشرات التغلغل المائي الإسرائيلي في منطقة حوض النيل:

لقد ذكر مايكل كلير في مؤلفه "الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية"، أن إسرائيل لعبت دورا كبيرا مع دول الحوض لنقض المعاهدات، التي تنظم توزيع المياه في حوض النيل واعتبر أن هذا الأمر يأتي في إطار الإستراتيجية الصهيونية، وضمن مخطط أمريكي لانتزاع النفوذ من الدول الأوروبية عموما وفرنسا على وجه الخصوص، ولذلك فان أمريكا توفر لإسرائيل كل سبل التأثير على الدول مثل: أثيوبيا، أوغندا، رواندا، كينيا، الكونغو، كما ذكر الكاتب الاجتماع الذي عقد في تل أبيب بين أعضاء الكنيست ووزراء أثيوبيين بحيث تناول بحث إقامة مشاريع مشتركة عند منابع النيل، وأن إسرائيل تقوم على إقناع الوزراء الأثيوبيين باستكمال المشاريع المشتركة التي كان قد توقف العمل بها

¹ نادية سعيد، مرجع سبق ذكره، ص50.

² المرجع نفسه، ص53.

³ المكان نفسه.

وأشار الكاتب أن هذه المشروعات تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل، لحجز المياه وتوليد الكهرباء وضبط حركة المياه باتجاه السودان ومصر.¹

المطلب الثاني: النزاع في حوض النيل بين الهيمنة الأمريكية والصعود الصيني

ترى الدراسة أن هنالك نوع من التنافس على الهيمنة في منطقة حوض النيل بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فتشير العديد من المؤلفات إلى أن الصين بدأت الاستثمار في مجال النفط والبنيات التحتية كالسدود ومشاريع المياه (سد مروى، وخزان الرصيص في السودان وخزان تكزي في أثيوبيا)، وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية و ما نتج عنها من ارتفاع أسعار السلع الغذائية مع بداية 2007، اتجهت الصين للاستثمار الزراعي خارج أراضيها، لتأمين أمنها الغذائي في تنزانيا، الكونغو البوروندي والسودان بالنظر لوفرة الموارد المائية وخصوبة التربة والعمالة الرخيصة.²

وفي المقابل هناك تكامل بين التدخل الأمريكي والإسرائيلي في منطقة حوض النيل، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى خلق الفوضى في الدول الإفريقية، لإعادة ترتيب الأوضاع بما يتوافق مع مصالحها من أجل استلاب موارد هذه الدول، والسيطرة على الممرات الإستراتيجية بشتى الوسائل الإعلامية العسكرية، الدبلوماسية والاقتصادية. في هذا الصدد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة شاملة لأثيوبيا على مستوى الأراضي الصالحة للزراعة، وعلى مستوى بناء السدود من أجل تخزين المياه وتوليد الكهرباء، فهي تشجع أثيوبيا على إنشاء السدود والمشاريع مما يؤثر على حصة مصر.³

وفي نفس السياق كان قد أصدر مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن دراسة عام 1988 حول السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الموارد المائية في الشرق الأوسط، بهدف انتهاج إستراتيجية لتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة، وقد حددت الدراسة أزمة مياه حوض نهر النيل وكيفية العلاج.

كما أصدر مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية بجامعة جورج تاون في فبراير 2003، إصداراً بعنوان " الحملة على الإرهاب والحرب على العراق: مدخل لمواجهة أخرى بآليات مختلفة"، حيث ورد فيه أنه ليس هناك سلاح أفضل أو أنجح من سلاح المياه، لاستخدامه في مواجهة مصر والسودان، وذكر بأن مياه النيل مثلما هي مصدر بقاء لمصر والسودان هي مصدر فناء لهما أيضاً.

¹ صفا شاكر إبراهيم محمد، مرجع سبق ذكره.

² سيف الدين يوسف محمد سعيد، البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل، في:

www. Sudengneers.org PDF / 13.pdf 9/11/2011 /16 :32/

³ المرجع نفسه.

كما أن لأمريكا دور غير مباشر في التأثير على منظمات الأمم المتحدة (البنك الدولي وصندوق النقد الولي)، بشأن تبني أو رفض المشاريع المائية المقدمة من طرف دول الحوض، بناء على التوجهات السياسية والحاجة إلى ممارسة الضغوط على الدول المارقة من دول الحوض.¹

¹ سيف الدين يوسف محمد سعيد، مرجع سبق ذكره.

خلاصة واستنتاجات:

تخلص الدراسة في هذا الفصل إلى أن نهر النيل وطريقة توزيع مياهه، يشكل مصدرا للنزاع بيد دول الحوض الثلاث: مصر، أثيوبيا والسودان، غير أن هذا النزاع من شأنه أن يصبح من أخطر النزاعات في العالم حول المياه لعدة أسباب؛ يأتي في مقدمتها الأهمية الحيوية والإستراتيجية لموارد المائية التي يوفرها نهر النيل من جهة ومن جهة أخرى أن مصادر هذه الموارد المائية أثيوبية في أغلبها، إذ تساهم في مد النهر بـ 85% في حين أنها تستفيد من النهر بنسبة 1%، أما مصر فتستفيد بنسبة 95% دون أن تشارك في إيراد النهر، إن هذا الوضع يجعل من الأمن المائي المصري والسوداني في غاية الهشاشة، إذ أن الطبيعة تعطي لدول المنبع ميزة إستراتيجية ضد دولتي المصب فبإمكانها إغراقها أو تعريضها للجفاف لكن السؤال الذي تخرج به الدراسة ضمن هذا الفصل: ما هو مسار ديناميكية النزاع في حوض النيل بين التسوية والتصعيد؟

الفصل الثالث:

أبعاد ومسار التفاعل الزراعي في حوض
النيل ما بين التهدئة والتصعيد

إن من أهم ميزات النزاعات أنها ديناميكية في حالة تفاعل مستمر ودائم، نتيجة تداخل وتشابك المتغيرات التي تتحكم في النزاع وعلى حسب مصالح الأطراف وإدارتهم للنزاع، لذلك يتجه مسار النزاع في مختلف حالاته نحو ثلاث سيناريوهات محتملة :

1/ اتجاه النزاع نحو الحل والتهدة من خلال تفاهم وتنازل الأطراف عن جزءاً من مصالحهم أو كلها من أجل تحقيق التعايش السلمي، والذي تتعدد آلياته مابين تكثيف النشاط الدبلوماسي أو تحقيق الاعتماد المتبادل، ودخول الأطراف في شبكة معقدة من المصالح يجعل من الصعب دخولها في حرب أو نزاع.

2/ بقاء النزاع على وضعه الحالي والذي من شأنه أن يحقق للأطراف المتنازعة العديد من المكاسب (التأييد الداخلي مثلاً)، أو أن الطرف الثالث الذي يدير النزاع من مصلحته بقاء واستمرار الوضع الحالي.

3/ اتجاه النزاع نحو التصعيد أو خيار الحرب كنتيجة لعدم التوافق في المصالح أو المواقف، وبلوغ حد الانسداد في التواصل السياسي بين هذه الدول، أو في حالة عدم وجود توازن في معادلة النزاع وتقوق طرف على الأطراف الأخرى، كما أن الدول قد تلجأ للحرب أو الخيار العسكري كوسيلة لتحقيق أهدافها وليس فقط كآخر مرحلة في النزاع (حالة الانسداد)، كما عبر عنها كلاوزفنتش " الحرب هي امتداد للسياسة بطرق أخرى".

وبما أن الدراسة تتناول حالة النزاع في حوض النيل في التحليل، ارتأت استشراف مساره ضمن الفصل الثالث من خلال طرح التساؤل التالي: هل يمكن القول بحتمية التعاون أم الحرب في حوض النيل بين مصر، أثيوبيا والسودان؟

المبحث الأول: أبعاد النزاع في حوض النيل

لدراسة إمكانيات حدوث الصراع ونتائجه، فهذا يتطلب النظر إلى عدة زوايا وأبعاد التي يتخذها هذا الصراع، وهذه الأبعاد تتمثل في الأبعاد السياسية والاقتصادية للنزاع مابين دول حوض النيل حول الموارد المائية.

المطلب الأول: البعد السياسي للنزاع في حوض النيل.

إن طبيعة الأنهار الدولية تخلق حالة خاصة في العلاقات بين الدول التي تمر بها تلك الأنهار، وقد يؤدي النزاع بشأنها إلى صدام عسكري واسع، أي أنه في حالة وجود أنهار دولية فمن المتوقع أن تنشأ مشكلات حدودية بين الدول في الحوض الواحد أو تلك الدول المجاورة، وهذه الحالة تمثل جزءاً أساسياً من مشكلات منطقة الشرق الأوسط.¹

إن حدود موارد المياه الطبيعية السطحية لا تتطابق مع الحدود السياسية في المنطقة، وهذا بطبيعة الحال يقود إلى التنافس وحدوث النزاعات،² وفي الحقيقة تساهم مجموعة من الاعتبارات النابعة من الحقائق الجغرافية، التاريخية، الاقتصادية والسياسية في صياغة المشهد المائي في حوض النيل، وهو نابع من ذلك التناقض القائم بين الحدود السياسية للدول واتجاهات تدفق الموارد المائية في نهر النيل،³ الذي ينبع من أثيوبيا 85 % والباقي من دول البحيرات العظمى، ويندفع في السودان ومصر التي تستفيد من مياهه دون أن تساهم فيه، إن هذا الاعتبار يجعل الأمن المائي العربي في حالة خطر ويعطي لدول المنبع ميزة إستراتيجية في مواجهة دول المصب و الضغط عليها.

لقد خلق نهر النيل مشكلات سياسية إلى جانب المشكلات الأخرى التي تعانيها العلاقات ما بين الدول في منطقة حوض النيل، غير أن التحدي الاستراتيجي هو كيف تحصل هذه الدول على حقوقها وحصلتها من المياه؟ بحسب حاجتها مع الاحتفاظ بعلاقات سلام وتعاون بينها في المنطقة، وهذه مراهنه صعبة وربما غير ممكنة، لأن المسألة لا تقتصر على المياه فحسب وإنما على مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية ذات عمق تاريخي.⁴

¹Peter Rogers and Peter Lyndon, **Water in the Arab world: perspective and prognoses**, Cambridge: Harvard university, 1994, pp.41-45.

² عبد المالك خلف التميمي، مرجع سبق ذكره، ص، 18.

³المرجع نفسه ، ص19.

⁴ المكان نفسه.

يشكل ضمان استمرار تدفق المياه أحد الأهداف القومية الأساسية للدولة المصرية، فقد احتلت مسألة الأمن القومي المائي قمة سلم الأولويات، وأصبح الحديث عنها لا يقل أهمية عن الأمن العسكري، ويزداد الأمر تعقيدا بالنسبة لمصر ذات الطبيعة الصحراوية، ويرى العديد من المحللين بأن ندرة المياه في المنطقة، قد تؤدي إلى احتمال توتر الأوضاع ونشوب حروب إقليمية في المستقبل، وتتمحور المشكلة حول الجدلية القائمة بين محدودية الموارد المائية، وازدياد الحاجة إلى الماء في مختلف بلدان المنطقة إضافة إلى تخلف طرق الاستهلاك، وغياب التخطيط الاستراتيجي زيادة على الانفجار السكاني، لذلك فإن الدور السياسي، الاستراتيجي، الاقتصادي للمياه سيزداد خلال العقود المقبلة وبالخصوص في منطقة حوض النيل.¹

إن الأهمية الجيو إستراتيجية لنهر النيل وغياب الإطار القانوني المتفق عليه من قبل الجميع زيادة على توجه الدول نحو استغلال أكثر للمياه، في ظل سياسة التحالفات القائمة في حوض النيل، والضغط السياسي على دول معينة ضمن استراتيجيات وأهداف دول كبرى، كلها عوامل ترشح منطقة حوض النيل لأن تكون منطقة نزاع.

وترى الدراسة أن لعبة استخدام مياه النيل أصبحت بمثابة السلاح السياسي تستخدمه دول حوض النيل فيما بينها، بالإضافة إلى دخول أطراف أخرى إقليمية في هذه اللعبة والمتمثلة في إسرائيل، من خلال توسيع تحالفاتها مع أثيوبيا بهدف الضغط على مصر منذ بداية السبعينيات، من أجل الحصول على نصيب من مياه النيل لمعالجة الندرة المائية في إسرائيل هذا من جهة، ومن جهة أخرى توظيف المياه كورقة ضغط سياسي في مواجهة الموقف المصري بشأن الصراع العربي الإسرائيلي، ومسار التفاوض مع إسرائيل من خلال تهديد أمنها المائي مع العلم أن مصر تعتمد على مياه النيل بنسبة 95 %.

كما أن للمياه بعد إقليمي في منطقة حوض النيل، بحيث شكلت عنصرا رئيسيا في تشكيل سياسات وتحالفات دول حوض النيل، بناء على مواقف الدول من الوضع القائم حول استغلال مياه النيل، فأصبحنا نتحدث عن تحالف دول المنبع المناوئ لتحالف دولتي المصب.

¹ عبد المالك خلف التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدة والتصعيد

لقد أصبحت دول الجوار الجغرافي "أثيوبيا" و "إسرائيل" تشكل أدوات ضغط سياسي واقتصادي على بقية دول المنطقة، وتستخدم المياه لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية، وتشكل مثلث تحالف مرعب يهدد الأمن المائي العربي، وتمارس دورا عدائيا ضد مصالح مصر والسودان، امتدادا واستكمالاً لما تم رسمه من قبل الحركة الصهيونية " حدودك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات"، والقوى الاستعمارية منذ بدايات القرن الماضي، على الرغم من الروابط التاريخية والجغرافية التي تربط مصر والسودان بأثيوبيا وبقية دول حوض النيل، وهو ما تنفيه هذه الدول وتدعي بأن ما تقوم به يستند إلى مبادئ القانون الدولي ولا يمثل أي خطر على مستقبل وأمن المنطقة واستقرارها.¹

ومن الأبعاد السياسية للنزاع في حوض النيل، تدخل إسرائيل كطرف ثالث في معادلة النزاع بين مصر والسودان من جهة وأثيوبيا من جهة أخرى، بحيث سعت إسرائيل دائما ومنذ تأسيسها إلى رسم حدودها المائية بشكل متواز مع حدودها الأمنية و الجغرافية، وان تحيط نفسها دائما بحدود مائية تشكل لها بعدا استراتيجيا في محيطها، بحيث شاركت مثلا في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 بهدف الوصول إلى قناة السويس، كما انتهجت سياسة ارتكزت على مبدأ نهب الموارد المائية العربية واستخدامها وسيلة لفرض شروطها على دول المنطقة، وكرست مفهوم التمسك بالأرض والمياه والاستعداد للقتال من أجلها كما يقول " زيئفي اوتنبرج " رئيس هيئة بحيرة طبريا السابق: " إذا زاد نقص المياه في إسرائيل ولم نستطع حل المشكلة بالطرق السلمية، فلا بد حينها من حلها بالحرب وهل هناك حل آخر؟ الماء كالدّم لا يمكن العيش بدونه".²

إن مبادرة حوض النيل تمثل امتدادا للتطور المهم الذي عرفته أدبيات التعاون والتكامل الإقليمي وعبر الإقليمي، وأحد أبعادها المهمة هو تحول المسطحات المائية (الأنهار، المحيطات، البحار) إلى مرتكز ومحور للتعاون الإقليمي وعبر الإقليمي، سواء مثلت المياه هنا موضوعا للتعاون الإقليمي (التعاون حول نهر الدانوب، نهر الراين)، أو محددًا رئيسيًا في تحديد نطاق وهوية مشروع التعاون الإقليمي/عبر الإقليمي (البحر المتوسط كأساس لمشروع الشراكة الأوروبية – المتوسطية والمحيط الهندي كأساس

¹ عادل محمد العضايلية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² المرجع نفسه، ص 29.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدة والتصعيد

مشروع تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي عبر الإقليمي لرابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي IOR-ARC – المحيط الهادي والمعروفة بالآبك (APEC).¹

ويرجع تحول مياه الأنهار الدولية إلى موضوع ومحور للتعاون الإقليمي لعدة عوامل، تتعلق بالطلب على المياه نتيجة تصاعد احتياجات التنمية الاقتصادية (الزراعية، الصناعية)، وتزايد معدل النمو السكاني وهو ما أدى إلى تحول المياه إلى أحد مصادر الصراع، وتهديد النمط المستقر لتوزيع مياه الأنهار الدولية على نحو يمثل تهديدا للوجود الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في حالة ارتباط هذا التغير بضغوط شديدة على الخيارات السياسية المتاحة أمام النظام السياسي للدولة موضوع التهديد، وفي هذا الصدد تعتبر مبادرة حوض النيل ارقى المبادرات في إقليم النيل، من أجل تنمية الموارد المائية وترشيد استغلال مياه النيل، كما أنها تعتبر مدخل تعاوني لحل الخلافات بين دول الحوض بشأن استخدام واستغلال المياه بحيث تقوم مبادرة حوض النيل على تجاوز التعاون التقليدي حول نهر النيل، من مجرد تنسيق استخدام وتوزيع الموارد المائية للنهر إلى تعاون متعدد الأبعاد بين دول حوض النيل، ليشمل مجالات أخرى مثل التجارة، الطاقة، الاستثمار، تطوير الموارد المائية و تحقيق التنمية المستدامة، استنادا إلى تبادل المنافع والتكاليف.²

ويمكن تلخيص الأبعاد السياسية للمياه بمنطقة حوض النيل في النقاط التالية:

- 1- أن الصراع على المياه هو الصراع المستقبلي، الذي يجب أن تستعد له كل الأطراف الإقليمية والدولية وقد يصل في إحدى مراحل لحافة الحرب.
- 2- سيلعب عنصر المياه دوراً كبيراً في إعادة توزيع خريطة القوى السياسية بالمنطقة، بحيث تصبح الدول ذات المصادر المائية المتوافرة هي القوى الإقليمية الجديدة.³

¹ أحمد إبراهيم محمود آخرون، مرجع سبق ذكره.

² المرجع نفسه.

³ عادل عبد الرزاق، التوجه المصري لإدارة أزمة المياه في حوض النيل في إطار العلاقات السياسية الاقتصادية الدولية، على الموقع:

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للنزاع في حوض النيل

ومن الأمور المثيرة للجدل في مجال الحديث عن أزمة المياه، هي أولوية العوامل الاقتصادية أم العوامل السياسية وأيهما المتغير المستقل وأيهما التابع، وهناك بعض الآراء التي ترى أن ما تسببه الأزمة من مشاكل سياسية ما هي إلا نتيجة للأبعاد الاقتصادية، التي تتمثل في مشروعات الري، الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية، في حين يرى البعض الآخر أن المشكلات السياسية بين بلدان المنطقة، هي التي تؤدي إلى إثارة المخاوف من إمكانية قيام أي طرف بتهديد مصادر المياه، هذا ما يؤدي إلى تأمين هذه المصادر عن طريق السدود وغيرها من الإنشاءات،¹ وفي الحقيقة فإن البعض يميل إلى الرأي الأول، خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا أن مشكلة المياه ليست مشكلة فنية فقط، وإنما تتعدى الأبعاد الاقتصادية، لترتبط بقضية التصحر والجفاف الذي تشهده منطقة شرق أفريقيا خاصة والشرق الأوسط عامة، وما يرتبط بهذه الأزمة من حدوث أزمة غذائية على مستوى هذه الدول، وفي هذا الصدد ستصبح المياه بالمفهوم الاقتصادي سلعة إستراتيجية تتجاوز في أهميتها أهمية النفط، إذ أن علماء معهد المصادر المائية البريطانية قد حذروا من أن جميع دول العالم ستعرض بدءاً من عام ألفين لأزمة مياه خطيرة، والتي ستكون أكثر خطورة في الدول الفقيرة من الموارد المائية.

ونستطيع أن نتبين حقيقة البعد الاقتصادي لأزمة المياه، من خلال التعرض للصراع بين الأطراف المستفيدة والأطراف المتضررة من إقامة مشروعات الري وتوليد الطاقة من السدود، وفي حالة حوض النيل يتمثل الصراع أساساً فيما تقدم عليه إثيوبيا ودول المنبع الأخرى من إقامة مشروعات تؤثر على حصة كل من السودان ومصر من ناحية، والمشروعات البديلة التي أُقترح إقامتها للاستفادة من فاقد المياه في دول المنبع بالنسبة لمصر والسودان، وهنا نجد أن هناك جبهتين هما مصر والسودان من ناحية وبقية دول حوض النيل من ناحية أخرى، وبعد وضوح تضارب رؤى مصالح كلا الجانبين والتي ترجمت في المشروعات التنافسية على مجرى النهر للاستفادة من مياهه، ومن الأبعاد الاقتصادية أيضاً معاناة مصر من نقص في مصادر المياه مع التزايد السريع في الطلب عليها، وذلك بسبب التزايد السكاني والحاجات المتزايدة للزراعة والصناعة، وقد عبر عن ذلك أحد المسؤولين المصريين من خبراء الري بأنه لن يكون

¹ عادل عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدئة والتصعيد

هناك ما يكفي لسد حاجة سكان مصر من المياه مع بدء عام ألفين، ما لم تتم إجراءات وتعديلات وتطورات إدارية خلال السنوات المقبلة ما بعد العام ألفين¹.

ومن ثم، تتمثل الأبعاد الاقتصادية لأزمة المياه في أن تصبح سلعة تباع وتشتري مثلها مثل النفط تماماً خاصة أن هذا الأمر له سابقة خطيرة تؤيده من خلال شراء إسرائيل (وفق اتفاقية مع تركيا) حوالي 250 مليار م3 من المياه سنوياً، كما أن التكنولوجيا الحديثة سوف تسعى إلى تطوير النواحي الفنية والتقنية في مجال تحلية مياه البحر لجعلها أقل تكلفة، تماماً كما حدث في مجال تطوير بدائل الطاقة لمواجهة ندرة النفط².

من الواضح أن أبعاد الأزمة السياسية والاقتصادية في تداخل مستمر، خاصة في ظل عدم وجود إطار قانوني واضح يتيح للأطراف المتنازعة فرصة للاحتكام لمبادئ القانون الدولي، أن إستراتيجية المواجهة تتوقف على طبيعة الموقف المحتمل للأزمة، والذي يمكن حصره في أمرين أحدهما ذي طبيعة صراعية بمعنى أن هناك حرباً حول نقطة المياه في المنطقة، والآخر ذي طبيعة تعاونية بمعنى إمكانية قيام مشروعات مشتركة لمواجهة الخطر القائم .

¹ أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره.

² المرجع نفسه.

المبحث الثاني: مأسسة النزاع في حوض النيل

ترى الدراسات الإقليمية الجديدة أن عنصر المياه يدخل ضمن السياسات العليا في مسار التفاعل التعاوني بين الدول لأهميته الجيوستراتيجية، بالإضافة إلى أن الخلافات السياسية قد تنشأ بسبب الاختلاف حول الاستفادة وتوزيع الموارد المائية، كما تؤكد هذه الدراسات على دور الاعتماد المتبادل في تحقيق التعاون، والابتعاد عن خيار الصدام لما له من خسائر على الأطراف التي ترتبط فيما بينها بشبكة معقدة من المصالح، وفي هذا الصدد توجهت دول الحوض إلى تكثيف جهود التعاون الإقليمي عبر مأسسة الصراع إقليمياً أو دولياً.

المطلب الأول: البنك الدولي ودوره المائي في حوض النيل.

تلعب بعض المؤسسات الدولية دوراً محفزاً للتعاون المائي في كثير من الأحواض الدولية، ومن ثم فإنها تلعب دوراً في تهدئة الصراع المائي في هذه النظم الإقليمية ومنها الصراع في حوض النيل، اقتناعاً منها بأن الصراع المائي في ذلك الحوض ليس من نوع الصراعات ذات المحصلة الصفرية *Zéro sum* *game conflict*، حيث ترى أن جهود التعاون في تطوير المياه في حوض النيل يمكن أن تؤدي إلى زيادة الموارد المائية التي تستخدمها كل دولة، بالإضافة إلى الفوائد الأخرى مثل توليد الكهرباء والتعاون في المشروعات التي تؤدي إلى خلق فرص عمل ورخاء اقتصادي مشترك.¹

إن هذه المؤسسات لا تلعب بالضرورة دوراً مباشراً في تهدئة الصراع المائي في حوض النيل، بقدر ما تلعب- في معظم الأحيان- أدواراً غير مباشرة في التحفيز على التعاون المائي، ومن ثم فإن ما تطرحه تلك المؤسسات الدولية من سياسات عامة وتوجهات ثابتة، يمثل حافزاً على التعاون المائي في مختلف الأحواض النهرية الدولية ومن بينها حوض نهر النيل.²

تجدر الإشارة أولاً إلى أن تصنيف الدور المائي للبنك الدولي على أنه دور محفز على التعاون، قد لا يلقى قبولا من جانب الكثيرين، فقد ساد رأي يتبناه أغلب الباحثين العرب يذهب إلى التشكيك في كل ما يقوم به البنك من أنشطة وممارسات، ويستند ذلك الرأي إلى أن سياسات البنك تهدف بالأساس إلى خدمة مصالح الدول الكبرى- وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية- التي تدير البنك من الناحية الفعلية، ومن

¹ جيرمي بيركوف، إستراتيجية لإدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ط1، واشنطن: البنك الدولي، ص7-8.
² داليا إسماعيل محمد، المياه والعلاقات الدولية. دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، ط1، مصر: مكتبة مدبولي، 2006، ص179.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدئة والتصعيد

ثم فهي تسعى إلى تكريس مصالحها دون النظر إلى أية اعتبارات أخرى، فقد ركزت تلك الكتابات على ما يسمى " الفكر المائي الجديد للبنك الدولي"، والذي يقوم بالترويج لمجموعة من المفاهيم الجديدة منها تسعير المياه، وأسواق المياه، إنشاء بنك للمياه، بورصة للمياه وعولمة المياه... الخ، غير أن هذه الرؤية قد أخذت تشهد تغيرا جوهريا في الآونة الأخيرة وتحديدا منذ نهاية القرن الماضي و بداية العقد الأول من القرن الحالي، على أساس الدور الفعال الذي أخذ يلعبه البنك الدولي في التنسيق لأعمال واجتماعات مبادرة حوض النيل باعتبارها الإطار التعاوني بين دول الحوض.¹

وقد بلغ حجم المبالغ التي أقرضها البنك الدولي حتى نهاية عام 1999، ما يزيد على 19 مليار دولار لقطاعات الري والصرف الزراعي، و 12 مليار دولار لقطاعات إمداد المياه والمجاري المائية، ونحو 9 مليارات دولار لمشروعات الطاقة الكهرومائية، وبلغ مجموع المبالغ المقرضة لهذه القطاعات ما يزيد على 15 % من الحجم الكلي للقروض التي قدمها البنك، وتشير إحدى وثائق سياسات البنك الدولي إلى أن البنك يولي اهتماما كبيرا بعدد من القضايا والمجالات التي يحرص على تضمينها في برامج مساعداته الموجهة لإدارة الموارد المائية الدولية، وتشمل تلك القضايا التعاون في إدارة شؤون الموارد المائية الدولية، القضايا الاجتماعية (تخفيف حدة الفقر)، حماية البيئة والصحة، حفظ توازن النظام الايكولوجي منع تلوث المياه والاعتناء بالمياه الجوفية.²

وتنهض سياسة البنك الدولي في مجال التعاون المائي بين الدول المجاورة في الأحواض المائية الدولية على ضرورة التركيز على توزيع المنافع والفوائد الاقتصادية للنهر، وليس على مجرد توزيع حصص المياه فقط بين الدول المتشاطئة، وقد استعرضت إحدى الدراسات الصادرة عن البنك الدولي فوائد التعاون المائي بين الدول المتشاطئة في الأحواض المائية الدولية، انتهت إلى ضرورة اعتماد منهج الكسب المتبادل Win-Win approach بين الدول في حوض النهر الدولي.³

غير أن تلك الصورة الايجابية لسياسات البنك الدولي في مختلف المجالات ذات الصلة بإدارة الموارد المائية في بلدان العالم المختلفة، لا تعني أن تلك السياسات ليست لها مآخذ بل إن خبراء البنك الدولي ذاتهم يؤكدون أن ثمة مشكلات وصعوبات تواجه عمل البنك الدولي، فضلا عن الآثار السلبية التي قد تترتب أحيانا على سياسات البنك، ومن أهم المشاكل التي يواجهها البنك وجود المنازعات الدولية وعدم وجود

¹ داليا إسماعيل محمد، مرجع سبق ذكره، ص 180.

² احمد إبراهيم محمود وآخرون، مرجع سبق ذكره.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدئة والتصعيد

قواعد واضحة فيما يتعلق بالاستخدامات غير الملاحية، فضلا عن عدم معالجة قضايا الموارد المائية بأسلوب شامل من جانب الدول والمؤسسات المعنية، وانعدام المساءلة والاستقلالية والمرونة في إدارة الموارد المائية، وعدم مراعاة الاعتبارات البيئية وإجراءات مكافحة التلوث، أما عن أبرز المشكلات الناتجة عن سياسات البنك الدولي فتتمثل في " المشروطة السياسية " « political conditionally » ففي أحيان كثيرة يكون التحويل المقدم من البنك الدولي مقيدا بالتزام الدولة المتلقية بعدد من الشروط كإجراء تعديلات سياسية ودستورية في نظامها السياسي، وتعزيز الممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الجيد.¹

بالنظر إلى الدور المائي للبنك الدولي في حوض النيل، يتضح أنه لعب دورا محفزا على التعاون المائي، فقد ساند البنك التوجهات التعاونية في حوض النيل وخصوصا منذ عام 1998، ففي سبتمبر من نفس السنة اجتمع وزراء الموارد المائية بحضور ممثلي الدول المانحة والبنك الدولي للاتفاق على قائمة المشروعات والدراسات المشتركة، وقد رصد البنك 100 مليون دولار أمريكي لهذه الدراسات بغية تدعيم التعاون المائي بين الدول النيلية.²

ويحسب للبنك أيضا جهوده في مجال التنسيق بين الدول النيلية لتطوير إطار تعاوني يجمعها، والانتقال به إلى إطار تعوني اشمل، والذي يتمثل في مبادرة حوض النيل، وقد أكد د. محمود أبو زيد الوزير المصري للموارد المائية والري على الدور الفعال للبنك الدولي في تحفيز التعاون المائي بين دول حوض النيل، من خلال مساهماته الفنية والعلمية وتقديم الاستشارات والدراسات لدول الحوض لدفع وتفعيل المبادرة، ويشير إلى أنه بالرغم من أن المساهمات المادية للبنك لم تكن كبيرة مقارنة بمساهماته الفنية والعلمية، إلا أنه يحسب للبنك أنه صاحب المبادرة للدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف عام 2001، والذي ضم - بالإضافة إلى البنك الدولي- المانحين من الدول والمؤسسات الدولية الأخرى، كما يشجع البنك عقد ورش العمل، المنتديات، اللقاءات الفكرية التي تنظمها الدول النيلية بهدف تبادل الرأي والفكر حول المشروعات الأجر بالتنفيذ في إطار مبادرة حوض النيل، وغالبا ما تتم اللقاءات تحت رعاية البنك الدولي.³

¹ أحمد إبراهيم محمود وآخرون، مرجع سبق ذكره.

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدة والتصعيد

المطلب الثاني: خبرات التعاون الإقليمي في حوض النيل

فرضت محاولات تحقيق إطار جماعي يهتم بالتعاون بين دول الحوض نفسها على ملف التعاون المائي منذ الستينيات، وبالرغم تعددها إلا أنها ظلت حبيسة مستويين من القيود والصعوبات :

1- يرتبط بتباين رؤية دول الحوض لطبيعة التعاون ومجالاته زيادة على القيود الاقتصادية، الفنية وغياب الاستقرار السياسي.

2- تفاعل البيئة السياسية لدول الحوض مع عمليات الاستقطاب الدولي التي تشهدها المنطقة، وانعكست بتأثيراتها السلبية على العديد من الملفات وأوجه التعاون المشتركة وفي مقدمتها ملف النيل، الذي اتسم بدرجة عالية من التسييس. وتجسدت إرادة التعاون في المشروعات التالية:

كانت البداية بمشروع الدراسات الهيدرولوجية في هضبة البحيرات العظمى عام 1961، حيث مثل هذا المشروع البداية الأولى لتجارب التعاون الجماعي المشترك، تضمن المشروع تنفيذ عدد من المهام الرئيسية ومن أهمها:

- إقامة محطات لجمع المعلومات.

- إنشاء سبع مناطق قياسية لتجميع المياه.

-التصوير الجوي والمسح الأرضي لمنطقة البحيرات.

كما تم الاتفاق على ضرورة إنشاء " لجنة حوض النيل"، لوضع موازنة للمشروع والإشراف على تنفيذه غير أن المشروع اصطدم بعدم توافر الرغبة السياسة لدول الحوض، وبالتالي غياب القرار السياسي الداعم لفكرة التعاون الجماعي.¹

ومع بداية الثمانينات اتجهت المساعي المصرية نحو إقامة تعاون أكثر جدية يضم كافة دول الحوض من خلال تجمع "الأندوجو"، الذي هدف إلى إيجاد تجمع إقليمي يستند إلى توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية كمدخل لتنمية إيرادات وتدفق النهر، وكانت البداية مع مؤتمر 1983 المنعقد بالخرطوم بعضوية

¹ أيمن السيد عبد الوهاب، فرص وعقبات التعاون المائي في حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، على الموقع:

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدئة والتصعيد

مصر، السودان، الكونغو وإفريقيا الوسطى، وتوسعت العضوية بانضمام تنزانيا¹ وكل من رواندا وبوروندي، كينيا، أثيوبيا كمراقبين. وتبلورت أهداف تجمع الأندوجو في أعمال المؤتمر الخامس المنعقد بالقاهرة عام 1987 والتي تمثلت في:

- دعم وتنويع العلاقات الثنائية بين دول التجمع في المجالات السياسية والاقتصادية.

- دعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء والتنسيق في المواقف السياسية تجاه القضايا المشتركة والعامّة.

ولقد شكل التجمع محاولة لتطوير مداخل التعاون المائي الجماعي من خلال التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي إلا أنه واجه العديد من الصعوبات منها:

- عدم القدرة على توفير الدعم اللازم لتنسيق مشروعات التكامل الاقتصادي.

- رؤية عدد من دول الحوض (أثيوبيا والسودان) للتجمع على أنه محفل غير رسمي، وبالتالي ضرورة استبعاد القضايا السياسية وملف المياه من أجندة المناقشات.

- غموض الإطار القانوني المنظم للتجمع.²

ويعد فشل تجمع " الأوندجو" تأكيدا على تغليب الاعتبارات السياسية على الضرورات التنموية الاقتصادية، ولكن هذا الفشل لم يحل دون استمرار الحرص على العودة إلى نمط التفاعل والتعاون الفني القائم على تبادل المعلومات والخبرات، كما توضحه وثيقة "التكونيل" التي وقعت في ديسمبر 1992 بين ست دول هي: مصر، الكونغو الديمقراطية، السودان، أوغندا، تنزانيا، ورواندا، بينما ظلت باقي دول الحوض الأخرى كأعضاء مراقبين، وقد تضمنت الوثيقة إنشاء مجلس وزاري يتكون من وزراء الموارد المائية لدول الحوض يجتمع سنويا لاعتماد الميزانية وخطة العمل، كما اعتمدت خطة "التكونيل" 21 مشروعا بلغت تكلفتها 100 مليون دولار، ركزت معظمها على تطوير البنية الاقتصادية لدول الحوض وإدارة مواردها الاقتصادية بشكل أفضل، ولكن اقتصر المشروع على الجانب الفني حال دون الوصول

¹أيمن السيد عيد الوهاب، مرجع سبق ذكره.

²المرجع نفسه.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدة والتصعيد

إلى إطار إقليمي وقانوني لنهر النيل،¹ لتنتهي مرحلة أخرى من التعاون في 1998 وتبدأ مرحلة جديدة من الجهود لتأسيس آلية جديدة للتعاون الجماعي، تأخذ في الاعتبار دور المانحين الدوليين في ترتيب وتنظيم مجالات ونتائج التعاون المائي. وعليه تم إطلاق " مبادرة حوض النيل" تحت رعاية عدد من المؤسسات الدولية المانحة (البنك الدولي، برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة وكالة التنمية الكندية)، لتمثل بدورها مرحلة جديدة من مراحل التعاون الجماعي المشترك، غير إن هذه المبادرة هي الأخرى اصطدمت بواقع اتفاقية عنثيبي التي تمثل إجهاضاً لجهودها ولمختلف مسارات التعاون والتكامل في حوض النيل، وترى الدراسة أن فشل هذه المساعي يرجع إلى عدم توافر الإرادة السياسية من أجل تفعيله.²

¹ احمد إبراهيم محمود وآخرون، مرجع سبق ذكره.
²المرجع نفسه.

المبحث الثالث: النزاع في حوض النيل بين الانفراج والتصعيد

إن خيار الاستمرار في التصعيد خيار مكلف جدا بالنسبة للدول، لذلك تتجه بعض الدول نحو خيار التسوية من خلال صياغة أساليب جديدة للتعايش، أو عن طريق فرضها في إطار مرحلة ما بعد استخدام القوة، إلا أن الدراسات التي اهتمت بحروب المياه لم تقدم نموذجا واضحا لكيفية إدارة النزاعات والحروب على المياه، كما لم تستطع الإجابة عن التساؤل الذي مفاده متى وكيف تلجأ الدول إلى خيار التسوية؟

وعليه تهتم الدراسة بناءا على بؤادر النزاع بين دول الحوض بمحاولة استشراف مسار هذا النزاع، من خلال ترجيح أحد البدائل التالية: استمرار الوضع الراهن (كخيار مستبعد) أو خيار التسوية والتصعيد.

المطلب الأول: توجه النزاع بين مصر، أثيوبيا والسودان نحو الانفراج

تعيش دول حوض النيل في حالة توتر نتيجة عدم تناسق المواقف وتباين المصالح، فمصر تعتبر النيل هو مصدر الحياة، لذلك تسعى للتمسك بالحقوق المكتسبة لديها من مياهه والتي تقدر بحوالي 5،55 مليار متر مكعب سنويا، وتعمل جاهدة للحصول على موارد مائية جديدة بعد إقامة مشروعات جديدة على النيل مع دول الحوض، حتى تستطيع أن تواكب زيادة عدد السكان لديها وزيادة احتياجاتها المائية.¹

بينما تسعى السودان إلى التمسك بكامل حصتها والتي تقدر ب 5،18 مليار متر مكعب سنويا وكسب موارد مائية جديدة من النيل، إلا أن انشغالها بحروبها الأهلية في الجنوب حال دون التفافها إلى قضاياها المائية بشكل مطلوب، وتتهم السودان أثيوبيا بإثارة الفتن وتحريض الحركة الانفصالية في جنوب السودان.²

أما أثيوبيا فهي تسعى من الحين والآخر بالتصريح بأنها تمتلك المياه التي تتبع من أراضيها، وأن من حقها إقامة أي مشاريع تراها مناسبة، حتى ولو وصل الأمر إلى قطع المياه عن الدول الأخرى، ويمكن القول أن الصراع ينحصر بين مصر وأثيوبيا والسودان في المرحلة الحالية والاحتمالات المتوقعة للنزاع بين دول الحوض تسير نسبيا نحو التسوية.³

¹ رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره ص82.

² المكان نفسه.

³ المرجع نفسه، ص83.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدئة والتصعيد

بحيث تزداد الحاجة بين دول الحوض إلى التعاون حتى تكون بديلا عن الصراع، الذي يكون من الصعب السيطرة عليه لو انفجر، ويتطلب هذا قيام دول حوض النيل بتنسيق مواقفها حول النهر من خلال أخذ موافقة الآخرين عند القيام بأي مشروعات على النهر، قد تؤثر على حصة المياه بالنسبة للدول الأخرى، أو بإقامة مشاريع مشتركة على النهر سواء كانت ثنائية أو جماعية بحيث تعمم الفائدة على الجميع، وفي هذا الصدد كان قد أشار وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية الأسبق بطرس غالي من أنه " إذا عرفنا كيف نتعامل جيدا مع كمية المياه الموجودة في حوزتنا، فتكون هناك مياه للجميع وطاقة كهربائية للجميع"¹.

ويزيد احتمال التسوية في ظل وجود عدد من المؤشرات التي تؤكد ذلك:

- تضافر الجهود من أجل إقامة تجمع إقليمي يضم دول الحوض.
- وفرة مياه الأمطار في أغلب دول الحوض مما يضعف اهتمامها بالموارد المائية التي يوفرها حوض النيل.
- حاجة دول حوض النيل لمساندة مصر لها سياسيا خاصة في ظل عدم استقرار أنظمتها السياسية.
- حاجة دول حوض النيل إلى خبرة مصر في مجال الري، التكنولوجيا، الكهرباء واستثمار النهر بشكل يخدم مصالحها.
- علاقة مصر الجيدة مع المنظمات و الهيئات الدولية، حيث استطاعت مصر أن توقف تمويل المشروعات الأثيوبية من خلال إقناع إيطاليا والبنك الدولي والبنك الإفريقي بأهمية الحصول على موافقتها على هذه المشروعات.
- اشتراك جميع دول الحوض في منظمة الوحدة الإفريقية.
- وجود مشاريع ثنائية أو أكثر بين دول الحوض.

زيادة على أن دول حوض النيل تلتقي في نقاط أساسية يجب مواجهتها جماعيا، وذلك لمنع تدهور البيئة في دول الحوض ومن أجل توفير احتياجات الغذاء والطاقة لشعوب المنطقة، من خلال مكافحة التصحر في الجنوب الإفريقي، ومساعدة الدول التي تواجه بصورة متزايدة تآكل التربة ببرامج خاصة للتغلب على

¹ أحمد إبراهيم محمود وآخرون، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدئة والتصعيد

تلك المشكلات، وتدعيم التعاون بين دول النهر في مجال إدارة وتخطيط البيئة، إضافة إلى وضع خطط إنمائية متكاملة، وضرورة تبادل المعلومات والخبرات بين دول حوض النيل.¹

وفي هذا الصدد يرى هومر فولف أنه لا يوجد دليل تجريبي واحد على أن حروب المياه سوف تقع في المستقبل، بل أن النزاعات المائية تتجه نحو الحل الوسط التفاوضي، أما كاسيان ستروه فيرى أن هنالك العديد من النظريات التي تشرح كيف تنشأ نزاعات المياه، ولكن لا تشرح كيف تدار هذه النزاعات وتحت أي شروط تتجه للتسوية على أساس التعاون أو على أساس المواجهة، ويشير إلى النيل كحالة للدراسة تغلب منهج التسوية التعاونية للنزاعات في حوض النيل على منهج المواجهة من خلال صياغته لسته حجج:

أولاً/ وجود إمكانية لزيادة إيرادات النهر مما يؤدي إلى التحول عن المباراة الصفرية، بمعنى أنه لا حاجة لتفكير اللاعبين على أساس أن أي مكسب لدولة يعني خسارة الطرف الآخر.

ثانياً/ إدراك جميع الدول حاجتها للتعامل على أساس مبدأ الاعتماد المتبادل.

ثالثاً/ تكامل العوامل الهيدرولوجية مع العوامل السياسية لتعطي نمطا من توازن القوى في الحوض يغلب منهج التعاون، فدول أعالي الحوض مثل أثيوبيا وأوغندا هي المصادر الأساسية لمياه النهر، مما يعطيها ميزة إستراتيجية في مواجهة دول أدنى النهر المتمثلة في مصر والسودان، لكن العوامل السياسية تصحح هذا الخلل أو تعادله، فمصر أكثر استقرارا سياسيا مقارنة بدول الحوض الأخرى التي تعاني عدم الاستقرار، ومن تخلف المستوى الاقتصادي والتقني، في حين أن السودان حالة وسط بين الجانبين لكن على الأقل في شماله أقرب للنموذج المصري منه للنموذج الأثيوبي أو الأوغندي.

رابعاً/ وجود خبرات من جهود ومبادرات التعاون وإجراءات بناء قواعد قانونية دولية في الحوض التي تنظم إدارة المنازعات.²

¹ رمزي سلامة، مرجع سبق ذكره، ص84.

² عبد العظيم حماد، "الألمان يشهرون أفلاس سيناريوهات حرب المياه، النيل نموذج لتسوية النزاعات المائية عن طريق الاعتماد المتبادل"، مجلة الأهرام، ع19، 2003/11/42716، في الموقع:

<http://www.news-bank.net/cached-version.aspx?id=hrm-279708>

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدئة والتصعيد

خامسا/ وجود الأعراف والقواعد القانونية الدولية التي تنظم إدارة منازعات المياه وتعترف، بالمطالب الجوهرية لكل الدول المتشاطئة في حوض النيل- أي الدول الواقعة في الحوض- وقد أقرت الاتفاقية الجديدة للأنهار والمجاري الدولية غير الملاحية للجمعية العامة للأمم المتحدة بعدين أساسيين يحكمان علاقات الدول الواقعة في حوض نهر دولي واحد، وهما عدم السماح بالضرر الجسيم، والاستخدام المتوازن للموارد، وفي حالة حوض النيل فان مصر هي المستفيد من مبدأ عدم جواز الضرر الجسيم، أما أثيوبيا فتنفع من مبدأ الاستخدام المتوازن، والسودان يمكن أن ينطبق عليه المبدأن معا، ولما كان مبدأ الاستخدام المتوازن؛ يعني تقسيم المياه بالتساوي أو تناسبا مع عدد السكان بين دول الحوض، أي تخفيض حصة مصر بصورة حادة لصالح أثيوبيا، ولكن مبدأ الضرر الجسيم يجعل مصر صاحبة حق أصيل من مياه النيل الأزرق أو الأبيض، وهذا التوازن في المواقف القانونية لدول الحوض المتنازعة فيما بينها على المياه يدفع أيضا في اتجاه تغليب منهج التعاون على منهج الصراع أو المواجهة، خصوصا وأن هناك العديد من المياه المهذرة يمكن لجميع الأطراف الحصول عليها.

سادسا/ وجود لاعبين من خارج الحوض مهتمين بالتسوية ومستعدين لتقديم الحوافز والمعونات للأطراف المتصارعة،¹ لأن مصالح هؤلاء اللاعبين تحتاج إلى بيئة مستقرة سياسيا من أجل ضمان حمايتها.

المطلب الثاني: توجه النزاع بين مصر، أثيوبيا والسودان نحو التصعيد

إن دراسة المتغيرات التي تتحكم في مسار التفاعل النزاعي في حوض النيل بين: مصر، أثيوبيا والسودان، يرجح احتمال الحرب واللجوء للقوة العسكرية كخيار وارد من طرف الدول الثلاث، خاصة في ظل التصاعد في الخطاب السياسي بين دول السابقة الذكر، وإقدام دول المنبع على توقيع الاتفاقية الإطارية ب "عنتيبي" حول رفض الحقوق التاريخية المكتسبة لمصر والسودان، وإقرار التقسيم العادل لمياه النهر هذا من جهة، ومن جهة أخرى يشهد إقليم حوض النيل زيادة سكانية كثيفة في مقابل وجوده في إقليم جاف، زيادة على التغيرات المناخية التي تؤدي إلى زيادة التبخر في حوض النيل، إن كل المتغيرات التي سبق ذكرها تجعل من احتمال الحرب واردا إلى حد بعيد، خاصة وأن هذه الدول في حاجة إلى زيادة نصيبها من المياه من أجل عملية التنمية وتوليد الطاقة الهيدروولوجية.

¹ عبد العظيم حماد، مرجع سبق ذكره.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدة والتصعيد

وما يجعل من احتمال التصعيد واردا أن الصراع على المياه في حوض النيل ذو ارتباط وثيق بالصراع العربي الإسرائيلي، لذلك ترى الدراسة أن هذا النزاع يتخذ شكل النزاعات الصعبة الحل والمعقدة ليس فقط على أساس تمسك اللاعبين بمطالبهم وإنما شكل النزاع حول المياه يطرح في حد ذاته نمطا جديدا من النزاعات حول مورد جغرافي وحيوي ذو أبعاد خطيرة- أهم من البترول- تصعب إدارته وتسويته نتيجة صعوبة الدراية بمرحلة النضج من قبل الأطراف خصوصا وأن الطرف الثالث من دول الجوار الجغرافي، من مصلحته استمرار النزاع في المنطقة من أجل تحييد مصر عن دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، وحتى من أجل عملية الضغط في مسار المفاوضات بخصوص هذا الصراع.

كما أن المنطقة التي يقع بها حوض النيل هي منطقة هشة جدا، لأنها تعاني عدم الاستقرار السياسي نتيجة العديد من العوامل، بالإضافة إلى أن النزاعات في هذه المنطقة تتميز بالانتشار عبر القومي كونها ذات طبيعة اجتماعية ممتدة، لذلك من الممكن أن تتداخل هذه الخلافات حول نهر النيل بنزاعات أخرى قائمة في المنطقة مما يجعل الخيار العسكري واردا لحل هذا النزاع.

إن ميلاد دولة جنوب السودان لوحده يشكل اكبر تحدي أمام استقرار الوضع في إقليم حوض النيل، فبعد المرحلة الانتقالية وإذا طالبت الدولة الجديدة بحصتها فان هذا الموقف من شأنه دعم احتمال الخيار العسكري، لأن الوضع الحالي أصلا يعكس نوعا من الندرة النسبية، فكيف يمكن إدارة الموقف لو طالبت الدولة الجديدة بنصيبها؟

زيادة على ذلك فلقد توقعت الدراسات بأن الحروب المستقبلية ستكون حول موارد المياه وترشح هذه الدراسات إقليم حوض النيل لأن يكون مسرحا لمثل هذه الحروب، نتيجة تعارض المواقف حول تقاسم مياه النيل بغياب إطار قانوني متفق عليه من قبل الجميع.

ومن بين السيناريوهات الواردة للحرب، أن تختار القاهرة استخدام القوة للدفاع عن حقها في مياه النيل وان الفعل المصري المرجح سيكون حملة جوية ضد السدود والمنشآت الأخرى، التي تعتبر بمثابة تهديد لجريان النهر، ومن المفترض أن يكون هذا هو التكتيك المصري المفضل عند أي مواجهة مستقبلية من هذا النوع، نتيجة القوة الجوية المصرية المكونة من أحدث الطائرات المقاتلة الأمريكية والفرنسية وتعد المتفوقة لنظيراتها المجاورة باستثناء الإسرائيلية.¹

¹ مايكل كليبر، مرجع سبق ذكره، ص19.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدة والتصعيد

كما أن خيار تقاتل السودان ومصر وارد جدا ضد أي عمل يتصف بأقصى التحدي من قبل السودان وخاصة و أن هناك سوابق تاريخية موجودة لمثل هذا التصرف، علاوة على ذلك في عام 1994 أرسلت مصر قواتها إلى منطقة حلايب وهي منطقة متنازع عليها تقع على البحر الأحمر خاضعة للسيادة السودانية، فلو قامت السودان بإلغاء اتفاقية 1959 وتجاوز سحباتها السنوية البالغة 18,5 بليون قدم مكعب التي سمح بها الاتفاق، لكان من شبه المؤكد أن مصر سوف تمضي في تهديدها إلى الرد بقوة كاسحة، ونذكر هنا أنه في عام 1995 عندما لمحت القيادة السودانية بأنها قد تسعى إلى تعديل اتفاقية 1959 كان الرد المصري عالي اللهجة بحيث صرح الرئيس مبارك: "إن أية خطوة يتم اتخاذها لهذه الغاية، ستقحمنا في مواجهة للدفاع عن حقوقنا وحياتنا، إن ردنا سيتجاوز أي شيء يمكن أن يتخيلوه".¹

ومن بين السيناريوهات بدلا من أن تقاتل مصر والسودان أحدهما الآخر، يمكن أن تشارك في قوات لمعارضة أي تحركات مهددة من قبل أثيوبيا أو أية دولة على ضفتي المجرى الأعلى، وثمة احتمال مرجح بأن تواصل الدول الواقعة على ضفتي النيل دعم القوات المتمردة على أراضي منافساتها، وبذلك تقوض قدرة هذه الدول على إقامة مشاريع مائية كبرى، ويمكن بسهولة تخيل مختلف التراتيب التبادلية لهذه السيناريوهات.²

وترى الدراسة أن دول المنابع حليفة أثيوبيا من المفترض أن تتحالف في مواجهة مصر والسودان ونظرا لطبيعة العلاقات التي تربط إسرائيل مع أثيوبيا وأوغندا فمن المفترض أن تقوم تل أبيب بالتمويل العسكري واللوجستي لهذه الدول.

المطلب الثالث: إمكانيات التصعيد أم التهدة في حوض النيل

إن تساوي الفرص في الحصول على المياه بين الدول التي تشترك في المصادر المائية، من شأنه أن يكون عاملا في تحقيق السلم والتعاون، غير أن الاستغلال غير العقلاني لمصادر المياه بين الدول يؤدي إلى تفاقم مشكل ندرة المياه، مما يجعل منه السبب الرئيسي في اندلاع النزاعات بينها، خصوصا وأن ندرة المياه لها آثار عكسية على تطور المجتمع اقتصاديا بالإضافة إلى خلق مشاكل صحية و حتى معدية، مما يجعل سلوك الدول يتجه نحو التصعيد أكثر منه نحو التهدة،³ لذلك تطرح الدراسة ضمن هذا المطلب

¹ مايكل كبير، مرجع سبق ذكره، ص 178.

² المرجع نفسه، ص 180.

³ Ben dada Amel, **conflits et paix enjeux cruciaux à L'Orée du 20 siècle**, el djeich, n565, aout 2010, p23.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدة والتصعيد

التساؤل التالي: في ظل الصراع على المياه في حوض النيل ونظرا لبوادر التفاعل النزاعي بين مصر أثيوبيا والسودان، ما هو مستقبل النزاع في حوض النيل بين الانفراج والتصعيد؟

في واقع الأمر تتداخل العديد من المعطيات والمتغيرات في رسم مسار أي نزاع، أما بخصوص النزاع حول الموارد المائية بصفة عامة وفي حوض النيل على وجه الخصوص، فإن عدم توازن القوى لا يفسر وحده العلاقة بين المياه والصراع، ولا بد أن نضع في الحسبان عوامل سببية أخرى مثل المصلحة (الحاجة)، ووضع الدولة المشاركة في حوض النهر، إذ تتفاعل هذه العوامل مجتمعة مع علاقات القوى السببية، ومن حيث المبدأ تشكل هذه العوامل مجتمعة نموذج الصراع على المياه ثلاثي الأبعاد، وهذه الأبعاد هي: المصلحة أو الحاجة إلى المياه ويمثل انعكاسا للحوافز والتصورات لدى الأطراف في حوض النهر، ويوجه سلوكهم نحو التعاون أو النزاع، أما العامل الثاني – المرتبط بالقوة- هو وضع الدول المشاركة في حوض النهر الذي يتيح لقوى الحوض الأعلى مزايا أكثر من دول الحوض الأدنى، حيث تتحكم في كمية ونوعية المياه التي تمر إلى الحوض الأدنى، متبعة في ذلك بعض التكتيكات مثل الاستهلاك وتحويل المجرى والتلوين وضبط تدفق المياه في مجرى النهر، أما العمل الثالث هو القوة الهجومية وان كانت القوة الدفاعية والداخلية تستطيع أن تحقق تأثيرات هامة، فالقوة الهجومية تسمح بفرض الإرادة على المنافسين مهما بعدت المسافة مما يمكنها من التحكم في سلوكهم إزاء مسائل المياه.¹

وستقوم الدراسة بتطبيق نموذج أساس القوة لدى دول حوض النيل الثلاث، ويحاول أن يعطي بعض التقييمات لاحتمالات نشوب الصراع، بحيث يعطى كل عامل قيمة مرجحة بالنسبة لكل دولة من دول الحوض باستخدام مقياس 1-5 بترتيب تصاعدي- باستثناء القوة التي مقياسها 1-10- وبحساب علاقات القوى بين دول حوض النهر يمكن التنبؤ باحتمالات الصراع حول المياه كما هو موضح في النموذج التالي:²

¹ بيتر روجرز وبيتر ليدون، مرجع سبق ذكره، 421-423.

² المرجع نفسه، ص424.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدئة والتصعيد

دول الحوض	المصلحة	القوة	وضع دول الحوض	الإجمالي
مصر	5	7	1	13
السودان	4	1	3	8
أثيوبيا	3	1,5	4	8,5

يوضح الجدول أن دولة أسفل النهر (مصر) تمتلك القيمة العددية الأكبر من حيث احتمالية التوجه نحو الخيار العسكري، ثم أثيوبيا بقيمة أقل وبعدها السودان، أي انه في حالة قيام أي نزاع ستكون مصر هي المتسبب في اندلاعه، وترى الدراسة أن هذه المصنوفة قد أهملت عامل المتغيرات الإقليمية والدولية في التأثير على مسار التفاعل النزاعي، وبالخصوص مسألة التحالفات في المنطقة التي من شأنها التأثير على معادلة النزاع في المنطقة ربما لصالح أثيوبيا.

وترى الدراسة كذلك أن النزاع في حوض النيل يأخذ شكل اللعبة الصفيرية بحيث أن أي خسارة لطرف تعد بمثابة ربح للطرف الآخر، وأن النزاع في حوض النيل يتجه نحو التصعيد أكثر منه إلى الانفراج والحل وتقدم الدراسة الحجج التالية:

- تناقص كميات المياه بسبب الاستهلاك المرتفع، التحولات المناخية، وفي نفس الوقت زيادة الاعتماد على نهر النيل كمورد أساسي خصوصا بالنسبة لدولتي المصب.

- فشل جميع تجارب التعاون والتكامل في المنطقة التي من شأنها حل النزاعات بين دول الحوض.

- أن منطقة حوض النيل بيئة محفزة للنزاع بحيث تعتبر منطقة غير مستقرة سياسيا واجتماعيا، بسبب العديد من المشاكل الحدودية وهشاشة الدولة وعدم التجانس الاجتماعي .

- يتميز السلوك الأثيوبي بنوع من العدائية اتجاه أي محاولة مصرية من شأنها التوصل إلى تسوية بين دول الحوض.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدئة والتصعيد

- تمسك مصر بمواقفها وسياستها اتجاه مسألة تقسيم المياه الذي من شأنه تصعيد الوضع في ظل توجه مطالب دول الحوض الأخرى نحو التفاوض، من أجل صياغة ترتيب جديد يقوم على أساس التقسيم العادل.
- درجة الجذب والاستقطاب العالية التي يتميز بها نهر النيل إذ لا يقتصر الأمر على التنارع حول موارد المياه، بحيث تلاحظ الدراسة أن الوضع يعكس شكلا من أشكال التنافس على لعب دور إقليمي يستجيب وطموحات هذه الدول (مصر، أثيوبيا).
- ظهور تحالفات في المنطقة بين دول المصب من جهة ودول المنبع من جهة أخرى على أساس مسألة المياه، وبين بعض دول المصب مثل أثيوبيا وأوغندا مع إسرائيل.
- أثر التحولات الجديدة التي أفرزتها استقلال دولة جنوب السودان في إعادة صياغة التوازنات في المنطقة والذي من شأنه زيادة التوتر.
- توجه العديد من الدول إلى إقامة منشآت مائية داخل حدودها، بما يؤثر على حصة مصر والسودان الذي من شأنه توجيه مسار النزاع نحو التصعيد، زيادة على اتفاقية عنثيبي التي تفرض وضعاً جديداً في منطقة حوض النيل يثير عدائية مصر وحليفاتها السودان.

الفصل الثالث أبعاد ومسار التفاعل النزاعي في حوض النيل مابين التهدة والتصعيد

خلاصة الفصل:

يتخذ النزاع في حوض النيل عدة أبعاد سياسية واقتصادية وهذا ما يزيد في خطورته ويجعله من بين أخطر النزاعات حول تقاسم المياه، خاصة وان تجارب التعاون الدولية والإقليمية تظل نتائجها جد محتشمة في تهدة مسار النزاع، لذلك تتوقع الدراسة أن يتخذ النزاع في حوض النيل منحى تصعيدي بين دول المصب ودول المنبع.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال دراسة التفاعل النزاعي بين مصر، أثيوبيا، والسودان تستنتج الدراسة ما يلي:

- إن دراسة جغرافية حوض النيل تظهر أن دول المنبع تتمتع بميزات ومكاسب جيواستراتيجية مقارنة بدول المصب، بحيث تمتلك هذه الدول القدرة على التحكم في مصادر المياه والتأثير على منسوبها، غير أن دول أسفل النهر هي المستفيد الأكبر من الموارد المائية التي يوفرها النهر في التنمية والاقتصاد، وعليه تحقق الطبيعة نوع من التوازن بين الميزات الجيواستراتيجية والمكاسب الاقتصادية.

- يعد نهر النيل عصب الحياة الاقتصادية في مصر بدرجة أكبر والسودان بدرجة أقل، نظرا لاستخدامه في الشرب والزراعة والصناعة، لذلك يعتبر استمرار تدفقه من الأبعاد الأمنية بالنسبة للسياسة المصرية والسودانية، وفي المقابل تستنتج الدراسة أن حاجة أثيوبيا لمياه النيل نسبية بالنظر للموارد المائية المحلية المتوفرة لديها، وعليه تختلف الأهمية الاقتصادية لنهر النيل بحسب الحاجة لاستغلال مياهه.

- تتبع مياه النيل من منطقة البحيرات وأثيوبيا التي تعاني العديد من التحديات على مختلف الميادين زيادة على مشكل النزاعات الاثنائية عبر القومية، وفي ظل زيادة الاعتماد والحاجة لاستغلال مياه النيل من قبل دولتي المصب فلقد سعت جاهدة إلى عقد العديد من الاتفاقيات تربطها بدول المنبع، وتحفظ حقها في نهر النيل، وتوجهت نحو تكثيف مسعى التبادل المعتمد من خلال جهود التكتل الإقليمي في منطقة حوض النيل.

- يعتبر الإطار القانوني المنظم لاستغلال مياه النيل غير مشروع حسب تصور دول المنبع، لأنه كرس للهيمنة البريطانية أثناء الفترة الاستعمارية من أجل ضمان تدفق المياه لمصر وبذلك حماية المصالح البريطانية فيها (الزراعة)، ثم استفادت مصر والسودان من خلال مبدأ التوارث الدولي للمعاهدات من هذا الوضع وحرصت على تكريسه لأنه يضمن لها أمنها المائي.

- يعتبر الماء مصدرا متنافسا عليه من قبل الدول مما يزيد من احتمالات قيام الحروب من أجل ضمان وحماية مصادر المياه، خاصة وأن بوادر هذه النزاعات بدأت تظهر في مناطق كثيرة منها منطقة حوض النيل، التي تقع في منطقة شبه جافة تتناقص فيها كميات المياه بسبب التغيرات المناخية، في مقابل الزيادة السكانية المرتفعة وهذا ما يزيد من فرص لجوء دول المنطقة إلى نمط الحروب على المياه.

- من خلال تتبع ديناميكية النزاع في حوض النيل تلاحظ الدراسة أنه متذبذب مابين الانفراج والاستقرار النسبي والتأزم الذي يتخذ طابع التصعيد في التصريحات السياسية، بسبب الاعتراض الدائم من قبل دول المنبع خاصة أثيوبيا على الاتفاقيات القانونية المنظمة لاستغلال مياه النهر.

- تستنتج الدراسة أن إدارة النزاع في حوض النيل من قبل الأطراف الثلاث مصر، أثيوبيا والسودان يختلف بحسب مصالح وتصورات كل طرف لدوره في المنطقة ومكاسبه من النهر، ففي حين تتجه الإدارة المصرية نحو إستراتيجية فرض الأمر الواقع، تتجه الإستراتيجية السودانية نحو الحفاظ على الوضع، وبالمقابل تسعى أثيوبيا إلى تغيير الوضع.

- كما يمكن تفسير الوضع القائم في نهر النيل على أنه تنافس مابين قوى تقليدية (مصر) التي تراجع دورها على ما كان عليه سابقا، لصالح قوى جديدة (أثيوبيا) تسعى إلى ملأ الفراغ ولعب دور إقليمي جديد في منطقة شرق إفريقيا عامة وبوجه الخصوص في القرن الإفريقي والبحر الأحمر) تجاوز عقدة الدولة الحبيسة)، أما السودان فهو الذي يرحح ميزان القوة لصالح دولة على حساب الأخرى، إلا أنه يتجه نحو التحالف مع مصر من أجل حماية مصالحه في نهر النيل زيادة على الروابط التي تربط بين الدولتين.

- إلا أن استمرار المعادلة السابقة غير ممكن خاصة بعد ميلاد دولة جنوب السودان، إذ تتوقع الدراسة تحالفها مع أثيوبيا، بالنظر للدعم الذي قدمته أثيوبيا لحركة تحرير جنوب السودان في حربها مع حكومة الخرطوم، إن هذا المتغير الذي أفرزته البيئة الإقليمية في حوض النيل من شأنه أن يوتر الأوضاع أكثر بما لا يخدم مصالح السودان ومصر خصوصا إذا طالبت الدولة الجديدة بنصيبها من المياه.

- نتيجة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل فانه من الأولويات الجيوإستراتيجية للعديد من الدول التي تهتم باستغلال الثروات الموجودة في المنطقة، والاستفادة من موقعه في مراقبة والتحكم في طرق التجارة العالمية خاصة في منطقة البحر الأحمر، كما تقوم سياسات هذه الدول على الاستثمار في النزاعات بما يخدم مصالحها (الفوضى البناءة)، إذ يؤخذ النزاع في حوض النيل بعدا إقليميا ودوليا، ولا يقتصر النزاع على الأطراف المحلية في المنطقة بل يتعداها إلى أطراف إقليمية ودولية لها مصلحة في استمرار النزاع من خلال دعم طرف على حساب طرف.

- تستنتج الدراسة أن لإسرائيل دورا في توتير الأوضاع مابين دول حوض النيل، بسبب أطماعها القديمة في مياه النيل نتيجة للندرة المائية في إسرائيل، زيادة على تحالفاتها مع دول المنطقة خاصة أثيوبيا من أجل محاصرة المد العربي في فضائه الإفريقي، وتهديد امن مصر بالتحالف مع دول المنبع وأمن السودان من خلال الدور غير المباشر في حرب جنوب السودان وأزمة دارفور.

- يأخذ النزاع في حوض النيل عدة أبعاد سياسية واقتصادية، إلا أن الدراسة ترجح خطورة الأبعاد السياسية نتيجة درجة التسييس العالية التي يتميز بها ملف نهر النيل في المنطقة، مما يجعله من النزاعات المعقدة صعبة الحل، خاصة وأن إعادة صياغة خريطة القوى في المنطقة ستكون لصالح الدول ذات المصادر المائية المتوافرة كقوى مستقبلية في المنطقة بالنظر إلى أهمية الماء الحيوية في الاقتصاد.

- تلعب بعض المؤسسات الدولية وجهود التكامل والتعاون في حوض النيل دور المحفز على التعاون من خلال دعم مشاريع مشتركة من شأنها ربط دول الحوض بشبكة من المصالح، تجعل خيار الحرب مكلفا ومنها الدور الذي يلعبه البنك الدولي في دفع عملية التنمية في المنطقة، كما تستنتج الدراسة أنه لا توجد إرادة فعالة في تحقيق التعاون والتكامل بين دول الحوض، في ظل تمسك مصر والسودان بحقوقهما ويظهر هذا من خلال فشل جميع جهود التعاون في إقليم حوض النيل.

- تعد مبادرة حوض النيل أرقى مراحل الحوار والتعاون بين دول حوض النيل خاصة وأنها تعتمد على المانحين الدوليين في تمويل المشاريع على نهر النيل، غير أن اتفاقية عنثيبي تعد بمثابة الفشل لهذه المبادرة وجهودها.

- لقد أفرزت مرحلة ما بعد الاحتجاج الاجتماعي في مصر توجهها جديدا في السياسة المصرية في التعامل مع ملف النيل، يتمثل في التحول من الدبلوماسية الرسمية نحو الدبلوماسية الشعبية، نظرا للتطورات الخطيرة التي عرفها ملف النيل بعد اتفاقية عنثيبي، خصوصا أن ستة دول من الحوض وقعت على الاتفاقية، وما سينتج عنها من تهديد الأمن المائي المصري والسوداني، بحيث تدعوا الاتفاقية إلى إعادة النظر في اتفاقيات توزيع مياه النيل والدعوة إلى التقاسم العادل لمياه النيل.

- تعتبر الفترة الحالية حرجة جدا بالنسبة لمصر على مختلف الأصعدة وفي مقدمتها ملف النيل، بحيث استغلت دول المنبع الوضع الداخلي غير المستقر في مصر من أجل إعادة صياغة الوضع المائي بما يخدم مصالحها.

- يعد خيار الحرب خيارا مكلفا جدا بالنسبة لدول المنطقة غير أنها ترفض في ذات الوقت استمرار الوضع الراهن، وتسعى إلى تغييره من خلال صياغة وضع جديد قائم على التقاسم المشترك من المياه، كما أن كل من مصر والسودان لا يمكنهما التنازل عن حصتهما خصوصا وأنها تعد الحد الأدنى بالنسبة لاقتصاد الدولتين.

- يتجه مسار النزاع في حوض النيل مابين خيار التسوية أو التصعيد، غير أن الدراسة ترجح احتمال التصعيد خصوصا في ظل تداخل العديد من المعطيات وتناقض مصالح الدول، زيادة على أن منطقة القرن الإفريقي بيئة هشة جدا ومحفزة للنزاع .

- ومن بين السيناريوهات التي تتوقعها الدراسة للنزاع في حوض النيل: التحالف المصري السوداني ضد أثيوبيا، في حالة قيام أثيوبيا بأي فعل من شأنه الإضرار بمصالح الدولتين في المنطقة، وفي المقابل من الممكن أن تتحالف أوغندا مع أثيوبيا بالإضافة إلى الدعم غير المباشر لإسرائيل لهذا التحالف.

- كما ترى الدراسة أنه من بين السيناريوهات الواردة أن تدخل كل من السودان وجنوب السودان في حرب بسبب عدة مسائل تأتي مسألة البترول والمياه في مقدمتها، وتتخذ هذه الحرب شكل الحروب بالوكالة بحيث تقوم مصر بدعم الشمال، أما أثيوبيا فتقوم بدعم الجنوب.

وكخلاصة للموضوع ترى الدراسة، أن النزاع في حوض النيل من أخطر النزاعات التي تجعل الإقليم من بؤر التوتر، بين كل من مصر والسودان وأثيوبيا، بحيث تلجأ مصر والسودان وأثيوبيا لهذا النوع من النزاعات نظرا لأهمية الماء في حد ذاته، وما يقدمه من ميزات ومكاسب على المستوى الاقتصادي، زيادة على تسييس مسألة المياه من قبل حكومات الدول الثلاث.

الاقتراحات والتوصيات:

- نظرا للأهمية الحيوية للمياه في حوض النيل لا بد على كل من مصر والسودان ترشيد وحوكمة استخدام مياه النهر، ومن الضروري إيجاد طرق حديثة تكفل عدم تبذير هذا المورد الحيوي.

- من الضروري جدا على مصر أن تقوم بتفعيل عملية الاستثمار في دول الحوض الأخرى، من خلال الاستثمار في الأراضي الزراعية بهذه الدول بما يخدم مصالح الجهتين.

- من جهة أخرى لا بد من إيجاد صيغة قانونية جديدة تضمن مصالح الأطراف كلها في حوض النيل من خلال تنازل كل طرف عن جزء من مصالحه (حصته).

- لا بد من إعادة ترتيب الأوضاع من قبل مصر في محيطها الإفريقي بالتوجه أكثر نحو تفعيل علاقاتها مع جيرانها نحو التعاون، من الضروري أيضا على مصر أن لا تتشغل بترتيب أوضاعها الداخلية على حساب المسائل الجوهرية مثل مسألة المياه.

- ترى الدراسة أنه لا بد من استحداث مراكز بحث تهتم بدراسة مسار التفاعل النزاعي في حوض النيل واستشراف أفاقه، فمن خلال ملاحظات الدراسة للكتابات حول هذا الموضوع ترى أنها قانونية أكثر مما تهتم بالجوانب السياسية.

من الضروري أن تقوم مصر ودولة شمال السودان بكسب دولة جنوب السودان من خلال ربطها بمجموعة من المصالح المتبادلة.

من خلال دراسة الموضوع تستنتج الدراسة، أنه فعلا سيكون الماء موردا متنازعا عليه من قبل الدول، لذلك توصي الدراسة صانع القرار الجزائري بترشيد استخدام هذه الموارد وحوكمتها لأهمية المياه في عملية التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

1/القواميس

الjasور(ناظم عبد الواحد) ، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1،بيروت: دار النهضة العربية،2008.

2/ الكتب:

1-أحمد (فؤاد نعمات) ،النيل في الأدب المصري، القاهرة:مكتبة الدراسات الأدبية،1962.

2-إسماعيل (محمد داليا)، المياه والعلاقات الدولية. دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية،ط1، مصر: مكتبة مدبولي،2006.

3-العضايلية (عادل محمد) ، الصراع على المياه في الشرق الأوسط(الحرب والسلام)،ط1، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2005.

4- بيركوف(جيرمي) ،إستراتيجية لإدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،ط1، واشنطن: البنك الدولي.

5- جاد الرب (حسام الدين) ، جغرافيا إفريقيا وحوض النيل،ط1، القاهرة: دار العلوم، 2002،

6- دمشقية(غسان) ، أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية، دمشق:دار الأهالي، 1993.

7- زهيري (كامل) ،النيل في خطر: مشروعات تحويل مياه النيل من هرتزل إلى بيجين،1903-1980،القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

8- حمدان(جمال) ،شخصية مصر،دراسة في عبقرية المكان،الجزء الرابع، مصر: عالم الكتاب العربي، 1984.

9- ياسر (أحمد أحمد) ، الوطن العربي دراسة في الشخصية الإقليمية، مصر، 2008.

10- كلير (مايكل) ، ترجمة عدنان حسن، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

11- مجموعة من الباحثين، التقرير الاستراتيجي الإفريقي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية مركز البحوث الإفريقية، 2008.

12- محمد (شراقي عباس) ، المشروعات المائية في أثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل، " مؤتمر آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل... الفرص والتحديات"، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 25-26 يوليو 2010.

13- محمود (أحمد إبراهيم) وآخرون، حوض النيل فرص وإشكاليات التعاون، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، 2009.

14- سامر (مخيمر)، خالد (حجازي)، أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996.

15- سلامة (رمزي) ، مشكلات المياه في الوطن العربي – احتمالات الصراع والتسوية، مصر: منشأة المعارف، 2001 .

16- سيد أحمد (رفعت)، الصراع المائي (الأبعاد الكاملة للصراع حول المياه بين العرب واسرائيل الواقع والمستقبل)، القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، ط1، 1993.

17- علي الشامي (صلاح الدين)، نهر النيل: دراسة جغرافية تحليلية، ط2، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1995.

18- روجرز (بيتر)، ليدون (بيتر)، ترجمة شوقي جلال، المياه في العالم العربي آفاق واحتمالات المستقبل، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1997.

19- خدام (منذر)، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، لبنان: بيروت، ط2، 2003.

20- خلف التميمي (عبد المالك)، المياه العربية التحدي والاستجابة، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

3/ التقارير

وزارة الخارجية، أهمية المياه كمصدر للصراعات الدولية خلال القرن 21 دراسة نموذج الشرق الأوسط وإفريقيا، 2011.

4/ المقالات

1- حسن بكر، "المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، ع104، أبريل 1991.

2- طلال محي الدين، "الصراع على المياه وتهديد الأمن القومي العربي"، مجلة الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، م.18، ع.18، نوفمبر 2005.

3- محمود سليمان، "مصر والسودان وتهديد الأمن المائي التواجد الإسرائيلي في حوض النيل والقرن الإفريقي"، مجلة الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، م.18، ع.97، يناير 2005.

4- نادية سعد الدين، "التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في شرق إفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي"، مجلة المستقبل العربي، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، ع 292، 2003.

Les ouvrages

Les Livres :

1-Ayud Christoph, **Géopolitique de L'Égypte, France** ,2002.

2-Chauprade Aymeric, **Géopolitique constantes et changements dans l'histoire**, 3ed, Paris : Ellipses, 2007.

3-Dell Gerome and Aaron Wolf, **Managing and transforming water conflict**, 3ed, Cambridge University press, 2003.

4-De Musquita Bruce Bueno, **The War trap**, Oxford university press, 2007.

5-Hillel Daniel, **Rivers of Eden : The struggle for water and the quest for Peace in The Middle East**, New York : Oxford university, 1994.

6-Kliot Nurit , **Water resources and conflict in the Middle East** ,New York: routledge, 1994.

7-Rogers Peter and Peter Lyndon, **Water in the Arab world: perspective and prognoses**, Cambridge: Harvard university, 1994.

8-Shlomi dinar, **negotiation and cooperation along Transboundary Rivers,International water treaties**, 1ed, London: Routledge press, 2008.

Les articles:

1-Amel Ben dada, « **conflits et paix enjeux cruciaux à L'Orée du 20 siècle** », el djeich, n565, aout 2010.

2-Bouziges William Pierre, « **Le Soudan, cœur géostratégique de L'Afrique subsaharienne** », ISRIS, décembre 2010 .

3-Conway Declan et al, “**Future availability of water in Egypt**” ,Ambio,vol25,no 5, august 1996.

.

مواقع الإنترنت:

1-أيمن السيد عبد الوهاب، فرص وعقبات التعاون المائي في حوض النيل، مجلة السياسة الدولية، على الموقع:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221925&eid=1541-22/10/2011/9:15>

2-عادل عبد الرزاق، التوجه المصري لإدارة أزمة المياه في حوض النيل في إطار العلاقات السياسية الاقتصادية الدولية، على الموقع:

<http://www.Sis.gov.eg/ar/default.aspx.21/11/2011/13:00>.

3-سيف الدين يوسف محمد سعيد، البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل، في:

[www.Sudengneers.org PDF / 13.pdf](http://www.Sudengneers.org/PDF/13.pdf) 9/11/2011 /16 :32/

4-صفا شاکر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل: دراسة في التدخلات الخارجي: 1990-2010 ، على الموقع:

[http //www.democraticac.com.index/php?option=com.contents.view=article&sid5821%3A2011-09-29](http://www.democraticac.com/index/php?option=com.contents.view=article&sid5821%3A2011-09-29)

5- نوار أسامة، " حسابات الدولة الوليدة، العلاقات الخارجية لـ " جنوب السودان "، مجلة السياسة الدولية، 24 نوفمبر 2011، على الموقع :

[Www. Siyassa.org/new. Content/3/112/1756](http://www.Siyassa.org/new.Content/3/112/1756). Le : 24/11/2011. 13 :42

6-هاني رسلان، " انفصال جنوب السودان إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية، في حوض النيل"، مجلة الأهرام، 22 يوليو، على الموقع :

<http://www.sudanil.com> :10. /23/11/2011/9

7-عز الدين الجوهري، "القرن الإفريقي: الأهمية الإستراتيجية والصراعات الداخلية"، مجلة المنار، 2011/11/8، على الموقع:

<http://www.manaronline.com/index/php> 13/10/2011. 14 :36.

8- عادل زقاع، "دور التنافس حول الموارد الطبيعية النادرة في تفجير النزاعات الدولية و الداخلية دراسة حالة الألماس والنفط"، على الموقع:

WWW :boulmkahal. Yoasite.com/resources.10 :17/23-11-2011

9- محمد نظمي الزياتي، "الدبلوماسية الشعبية ودورها في إحياء دور مصر التاريخي"، على الموقع:

WWW.sig.gov.eg/ar/default.aspx .22/10/2011/10:49.

10- أماني إسماعيل، "مياه النيل... بين سيناريو التصعيد وحتمية التعاون"، على الموقع:

http://gafrd.kananaonline.com/topics5764/posts/304392/4/10L2011/11 :07 .

11- عاصم فتح الرحمن، "الأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل"، على الموقع:

http //sudanice/com/2008-05-19-17-33 /21 /11/2011/10 :37

12- La disponibilité en eau par habitant dans le bassin du Nil , sur :

Www. worldénergie .org.

12- "إدارة مياه النيل كمحدد للتعاون والصراع بين دول الحوض"، على الموقع :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/map02.jpg_cvt.htm

/12-6-2012/9:.9

الملاحق:

جدول رقم 2 يوضح:متوسط موارد مياه نهر النيل

المصدر	الكمية
موارد من النيل الأبيض	26 مليار م ³
موارد من النيل الأزرق	52 مليار م ³
فواقد البخر والتسرب من الخرطوم وعطبرة	2 مليار م ³
موارد نهر عطبرة	12 مليار م ³
الإجمالي	88 مليار م³

جدول رقم 3 يوضح:الاحتياجات المائية لمصر في 2000

م	الاحتياجات	الكمية (مليار م ³)
1	الزراعة	53.13
2	الصناعة	7.42
3	الشرب والاستخدامات الأخرى	4.54
4	الفقد بالبخر من النيل والترع والمصارف	2.10
5	الملاحة النهرية	0.15
	الإجمالي	66.34

المصدر:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/map02.jpg_cvt.htm
/12-6-2012/9:9